جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

موقف أبي جعفر الرعيني المتوفى سنة٧٧٩هـ من النحويين في شرحه لألفية ابن معط

الدكتورة
سحر السيد مصطفى خطاب
مدرس اللغويات فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

العدد السادس عشر
للعام ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م

الجزء الخامس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٦٩٤٠/ ٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين على أفصح العرب وخير الخلق أجمعين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين وصحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد..

فقد غلب على التأليف في بعض مراحله طابع الإيجاز والاختصار ،فظهرت مؤلفات موجزة في علوم ومعارف شتى عرفت بالمتون، ولم يقتصر تصنيف المتون على النثر بل تعدى ذلك إلى النظم، فنظمت قواعد العربية في قصائد وأراجيز، ومن هذه المتون المنظومة ألفية ابن معط التي تعد أول ألفية متكاملة في النحو العربي.

وقد ذكر الرعيني أنها خلت من تعمقات النحويين التي يضعونها للاختبار والتمرين كمسائل الإخبار والأبنية[١]، يقول حاثا طلاب النحو على لزومها والاجتهاد في تحصيلها:

يا طالب النحو ذا اجتهاد ∴ تسمو به في الورى وتحيا

إن شئت نيل المراد فاقصد ∴ أرجوزة للإمام يحيى

ويكفي في بيان قيمة هذه الألفية تلك الشروح التي تناولتها درسا وتحليلا ومناقشة على مر الأزمان ومختلف الأمصار،ومن تلك الشروح التي قرت بها عيون الباحثين شرح العلامة أبي جعفر الرعيني والذي جمع فيه ما تفرق من الفوائد وحوى ما تناثر من أقوال العلماء ومسائل الخلاف، ساعده على ذلك تأخر زمنه الذي أتاح له أن يضع خلاصة فوائد الشراح السابقين،فكان بحق أعظم تلك الشروح وأوفاها بحثا وأشملها استقصاء،بالإضافة إلى جودة عرضه للمسائل

(١) ينظر :شرح ألفية ابن معط للرعيني ١/٤

النحوية الواردة في الألفية من حيث التقسيم والتفصيل؛ ولذلك قال عنه ابن قاضي شهبة:"وعمل شرحا مطولا على ألفية الإمام يحيى أتى بما فيه النفوس تحيا"(١)

ولما كان شرحه كتابا مهما في المكتبة النحوية العربية ؛لما تميز به من عرض المسائل النحوية بطريقة جديدة استفاد فيها ممن سلفه من العلماء ممن اهتموا ببسط الحجج والأدلة بطريقة علمية منظمة فإنني آثرت أن أدرس موقفه من النحويين،وقد حصرت هذا الموقف في موقفه من البصريين والكوفيين إضافة إلى موقفه من صاحب الدرة "ابن معط" .

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يتكون من مقدمة وتمهيد و ثلاثة فصول وخاتمة.

أما المقدمة فتحدثت فيها عن أسباب اختيار الموضوع وخطة البحث فيه.

وأما التمهيد فيتضمن أمرين:

الرعيني ،حياته وآثاره.

الثاني:شرح الرعيني قيمته وأثره .

وأما الفصل الأول فبعنوان :موقف الرعيني من البصريين والكوفيين، ويشتمل على مبحثين:

الأول:موافقة الرعيني للبصريين.

الثاني معارضة الرعيني للكوفيين.

وأما الفصل الثاني فبعنوان :موقف الرعيني من ابن معط، ويشتمل على مبحثين:

الأول:موافقته له.

الثاني:معارضته له.

وأما الخاتمة فتتضمن أهم نتائج البحث.

(١) تاريخ ابن قاضي شهبة(ت٨٥١هـ)٣/٥٥٦تحقيق عدنان درويش ،المعهد الفرنسي للدراسات العربية١٩٩٤م.

والله أرجو أن أكون قد وفقت فيما عزمت عليه ،وحسبي أنها خلاصة جهد جهيد ،فإن أصبت فذلك من فضل الله تعالى وكرمه ،وإن كانت الأخرى فعذري أن هذا مبلغ علمي وقصاري جهدي،ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التمهيد
الرعيني

هو أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي الأندلسي الإلبيري الحلبي البيري المالكي[١]،يلقب بشهاب الدين،ويكنى:أبا جعفر،و"رعين"المنسوب إليها قبيلة يمنية ،تنسب إلى ذي رعين من ملوك اليمن[٢]، ولد سنة ٧٠٨هـ أو٧٠٩هـ، يؤيد ذلك ما ذكره الصفدي ، فقد سأله عن مولده فقال سنة ثمان أو تسع وسبعمائة[٣].

أخذ في غرناطة الفقه والنحو على أبي عبد الله محمد بن علي بن أحمد الخولاني المتوفى سنة ٧٥٣هـ.

وكان من حاله أن يكتب لابن جابر الضرير ما يصدر عنه من نظم ونثر وتأليف وهو البصير لذا اشتهرا بالضرير والبصير[٤]،قال معاصروهما لسان الدين ابن الخطيب في حديثه عن ابن جابر :"وتظافر برجل من أصحابنا يعرف بأبي جعفر

---

(١) تنظر ترجمته:إيضاح المكنون في الكشاف عن ذيل الظنون ــ ٨١/١ لإسماعيل باشا طبعة وكالة المعارف ١٣٦٤هـ،وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة٢١٣/٢ طبعة وكالة المعارف ١٩٤١م،والدرر الكامنة ٤٠٣/١ ومفتاح السعادة ومصباح السيادة ١٩٥/١الطاس كبرى زاده ،تحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، طبعة الاستقلال الكبرى ،القاهرة،والنهاية في طبقات القراء ١٥١/١، نشر ج.براجستر اسر، مكتبة الخانجي مصر ١٩٣٢م.

(٢) ذو رعين اسمه:يريم بن زيد بن سهل بن عمرو ،وينتهي إلى حمير بن سبأ،جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) ص٤٣٣،تحقيق عبد السلام هارون ،دار المعارف القاهرة ١٩٨٢م.

(٣) الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ١٩٩/٨تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ،دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ٢٠٠٠م.

(٤) درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن قاضي ٦٢/١،تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث القاهرة.

الألبيري ،صارا روحين في جسد ووقع الشعر منهما بين لحيي أسد ،وشمرا للكدية[١]، فكان وظيف الكفيف النظم ووظيف البصير الكتب، وانقطع الآن خبرهما"[٢]، وقال ابن الجزري:"فكان بينهما من الإتقان ما يتعجب فيه"[٣] ،وقد وجها ركابهما إلى الديار المقدسة للحج سنة٧٣٨هـ، فحجا وذهبا إلى القاهرة، فلقيا أبا حيان وأخذا عنه قليلا ،ويبدو أن إقامتهما لم تطل في القاهرة، فقد ذكر الصفدي أن الرعيني قدم إلى الشام بعد الحج[٤]، فذهب مع صاحبه إلى دمشق، ثم أقام مع صاحبه ومكث فيها ثلاثين سنة إلى أن توفي في رمضان سنة ٧٧٩هـ، وقد رثاه رفيقه ابن جابر بقصيدة يقول فيها:

أبا جعفر قد كنت أكرم صاحب ∴ إذا عد من أهل الوفاء صحاب

أبا جعفر ما مات من عاش ذكره ∴ وذكرك باق لم ينله ذهاب

لقد كنت سمح النفس خلوا عن الأذى ∴ حميد السرى لا شيء فيك يعاب[٥]

شيوخه:

تتلمذ الرعيني لطائفة جليلة من علماء عصره، وهم: أبوالحسن القيجاطي المتوفى سنة٧٣٠هـ[٦] وابن منظور القيسي المتوفى سنة ٧٣٥هـ[٧] ابن الفخار الفخار المتوفى سنة٧٥٤هـ[٨] وأبو حيان المتوفى سنة٧٤٥هـ[٩] وابن عبدالدايم

(١) الكدية :الأرض الغليظة.
(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة ٣٣٠/٢ للسان الدين ابن الخطيب،تحقيق محمد عبدالله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٩٣هـ.
(٣) غاية النهاية ٥٦/٢.
(٤) الوافي بالوفيات ١٩٩/٨.
(٥) أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لمحمد راغب الطباخ الحلبي "ت١٣٧٠" ٧٥،٧٨/٥،تحقيق محمد كمال ،حلب ،دار القلم العربي ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.
(٦) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ ١٣٨/١ ،عني بنشره براجستر اسر،دار الكتب العلمية،الطبعة الأولى٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ.ومعجم المؤلفين ١٥٦/٧.
(٧) الإحاطة ١٧٠/٢،والدرر الكامنة ١٥٦/٤.
(٨) شذرات الذهب ٧٦/٦والوافي بالوفيات ١٩٩/٨.
(٩) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزأبادي (٨١٧هـ) – ص٢٥٠تحقيق محمد المصري – دار سعد الدين – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م ،وغاية النهاية ١٣٨/١.

عبدالدايم المتوفى سنة٧٣٦هـ[١] والحافظ المزي المتوفى سنة٧٤٢هـ[٢] وابن عبدالهادي المتوفى سنة٧٤٤هـ[٣]،وابن المرابط المتوفى سنة ٧٥٢هـ[٤]،وابن ٧٥٢هـ[٤]،وابن فرحون المتوفى سنة ٧٩٩هـ[٥]

تلاميذه:

ذكرت كتب التراجم لنا كثيرا من تلامذته منهم :أبو الربيع المصري المتوفى سنة٧٧٨هـ[٦]،وابن المهاجر المتوفى سنة ٧٧٨هـ [٧]،وأبو المعالي بن عشائر عشائر المتوفى[٨]٧٨٩هـ[٩]، وعلاء الدين البيري المتوفى سنة ٧٩٤هـ ،وابن ،وابن حبيب المتوفى سنة ٨٠٨هـ [١٠]ومحمد بن محمد شمس الدين ابن الجزري صاحب النشر المتوفى سنة٨٣٣هـ.[١١]

مؤلفاته:

ترك الرعيني مؤلفات تدل دلالة صادقة على غزارة علمه وعبقريته وهي :

١-اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر[١٢]،وهو كتاب في اللغة والتصريف،وقد ألفه للملك الصالح بن الملك المنصور كما نص على ذلك في مقدمة الكتاب.[١٣]

---

(١) الوافي بالوفيات ٢٧٣/٢ والدرر الكامنة ٣٦١/١.
(٢) الوافي بالوفيات ٢٧٣/٢ والدرر الكامنة ٣٦١/١.
(٣) شذرات الذهب ١٤١/٦ والأعلام ٣٢٦/٥.
(٤) الوفيات ١٤٢/٢،وصلة الخلف بوصول السلف لمحمد بن سلمان الرودانـي ص٦٥،تحقيق محمد حجي ،دار الغرب الإسلامي،الطبعة الأولى،١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
(٥) التحفة اللطيفة ٤٨٢/٣،ودرة الحجال ١٨٢/١.
(٦) الدرر الكامنة ٢٤٦/٢،وأنباء الغمر ٢٠٩/١.
(٧) الدرر الكامنة ٣/ ٢٢٧والدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري بردي المتوفى سنة ٨٧٤هـ ٤٩٤/١،تحقيق:فهيم محمد شلتوت،مكتبة الخانجي.
(٨) الدرر الكامنة ١٦٧/٣،والدليل الشافي ٤٥٩/١.
(٩) معجم المؤلفين ٥٩/١١ والدرر الكامنة ٤٠٣/١ ومفتاح السعادة ١٩٥/١.
(١٠) المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي لابن تغري بردي ٣٦٦/٦ ،تحقيق محمد محمد أمين ١٤١٠هـ-١٩٩٠م،مركز تحقيق التراث،والضوء اللامع ٣/٤.
(١١) غاية النهاية ٢٤٧/٢،والدليل الشافي ٦٩٧/٢،والضوء اللامع ٢٥٥/٩.
(١٢) قام بتحقيقه عبد الله حامد النمري -رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
(١٣) اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر تحقيق عبد الله حامد النمري ص٤٢،رسالة ماجستير بجامعة أم القري١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢- تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن[١]،وقد حصر فيه الألفاظ القرآنية التي قرئت بالحركات الثلاث ،وقد عرض في كتابه ثماني وثمانين لفظة مثلثة سواء أكان التثليث في بنية الكلمة أو في حركة إعرابها لتغير العوامل الداخلة عليها ،مرتبا ذلك على حروف المعجم،مراعيا الحرف الذي ورد فيه التغيير بصرف النظر عن موقعه في اللفظة.[٢]

٣-شرح ألفية ابن معط ،وسيأتي الحديث عنه.

٤- رفع الحجاب عن تنبيه الكتاب[٣] ،وهو شرح لمنظومة رقيقة في الضاد والطاء،يقول ابن الجزري:"فمن أراد الإحاطة بالطاءات فعليه برفع الحجاب عن تنبيه الكتاب الذي ألفه شيخنا الإمام أبو جعفر نزيل حلب[٤] ".

٥-طراز الحلة وشفاء الغلة في شرح السيرا في مدح خير الورى[٥]: وهو شرح لبديعية ابن جابر"حلة السيرا في مدح خير الورى" التي بلغت مائة وسبعة وسبعين بيتا ،جمع فيها ثلاثة وأربعين نوعا من أنواع البديع اللفظية والمعنوية[٦] والمعنوية[٦] ،وله نسخة خطية منها نسخة في مدريد بأسبانيا.

٦-رد الشوارد إلى حكم القواعد[٧]،لم أقف عليه ؛لكنه أحال عليه في شرح الألفية[٨]،ويبدو من عنوانه أنه يهدف إلى تتبع وحصر الأبنية والتراكيب التي شذت عن القواعد الصرفية والنحوية مع محاولة بيان سبب هذا الشذوذ وتأويله.

مكانته العلمية:

---

(١) حققه د علي حسين البواب ،كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ،١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

(٢) تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن ص٢٥،تحقيق:علي حسين البواب،الطبعة البواب،الطبعة الثانية١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(٣) قامت بتحقيقه أحلام بنت فياض العنزي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بكلية اللغة العربية.

(٤) التمهيد في علم التجويد لابن الجزري ص٢١٠تحقيق على حسين البواب،مكتبة المعارف،الرياض ١٤٠٥هـ.

(٥) قام بتحقيقه العادل محمد أحمد سليمان بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر ١٩٨٥م.

(٦) البديعيات في الأدب العربي "نشأتها -تطورها-أثرها لعلي أبو زيد ص٤٦،عالم الكتب-بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(٧) ذكره في الاقتطاف ص ٥٠،وفي شرح الألفية ٤٨١/١.

(٨) شرح الألفية ٤٨١/٢.

أثنى العلماء على الرعيني وامتدحوه ،فذكر ابن حجر أنه كان مقتدرا على النظم والنثر،عارفا بالنحو وفنون اللسان ،دينا حسن الخلق ،حلو المحاضرة ،كثير التواليف في العربية وغيرها"[١]،ويقول أيضا:"وكان أبو جعفر شاعرا ماهرا عارفا بفنون الأدب"[٢]

ووصفه ابن تغري بردي بقوله:"وكان إليه المنتهى في علم النحو والبديع والتصريف والعروض وله مشاركة في فنون كثيرة ومصنفات جيدة ،وكان له نظم ونثر"[٣]

كما وصفه المكناسي بقوله:"كان عارفا بالبديع حسن الخلق حلو المحاضرة"[٤].

وذكر ابن قاضي شهبة أنه كان حسن الخلق والأخلاق جميل المصاحبة للإخوان والرفاق كاشفا عن وجه العروض كل حجاب منيع،مجيدا في قراءة الحديث عارفا بالقديم من رواته.[٥]

كما أثنى عليه ابن خطيب الناصرية بقوله:له مؤلفات مليحة مفيدة في النحو والبديع والعروض والتصريف"[٦]

وقال عنه ابن فرحون في حديثه عنه وعن ابن جابر:"ولهما معا تصانيف كثيرة وأوضاع مفيدة لو رمنا ذكرها ووصف محاسنها لخرجنا عن المقصود"[٧]

ووصفه عمر رضا كحالة بأنه أديب ناثر ناظم عارف بالبديع والعروض والنحو والتصريف.[١]

---

(١) الدرر الكامنة ٤٠٣/١

(٢) أنباء الغمر بأنباء العمر ١٥٩/١تحقيق حسن حبشي ،لجنة إحياء التراث الإسلامي مصر ١٩٦٩م.

(٣) النجوم الزاهرة ١٨٩/١١،طبعة دار الكتب العربية ١٩٥٠م.

(٤) درة الحجال ٦٢/١.

(٥) تاريخ ابن قاضي شهبة ٥٥٦/٣.

(٦) الدر المنتخب في تكملة تاريخ حلب لابن خطيب الناصرية ١٦٤/٢تحقيق موسى على الكدرو الكدرو الحمادة ،دمشق ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

(٧) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة لشمس الدين السخاوي ت(٩٠٢هـ)٤٨٢/٣،عني بطبعه أسعد طرابزوني الحسيني ،مكتبة ابن الجوزي.

ثانيا :شرح الرعيني ،منهجه وأثره:

اتسم شرح الرعيني بالبسط والتطويل والإسهاب في الشرح والتحليل وذكر اختلافات العلماء وحججهم وما يرد على بعض هذه الحجج مبديا لرأيه مختارا لأحد الأقوال معللا لاختياره تارة ،ذاكرا للمسألة وأدلتها دون إبداء رأي أو ترجيح تارة أخرى.(٢)

وقد التزم الرعيني في ترتيب أبوابه الترتيب الذي سلكه ابن معط في ترتيب ألفيته فلم يقدم فيه ولم يؤخر،وقد حرص على الربط بين موضوعات الألفية كي تبدو مترابطة الأجزاء متينة البناء ،وقد تمثل هذا الربط في محاولته التماس العلة لابن معط في إيقاعه بابا معينا من الأبواب في مكان ما دون غيره وفي ترتيب جزئيات الباب ذلك الترتيب دون ما سواه ،ومن حرصه على كمال التناسق في كتابه أنه حرص على عدم تكرار الموضوعات والمسائل ،فنجده يحيل القارئ إلى ما سبق من الشرح أو إلى ما سيأتي ؛وذلك محافظة منه على جزئيات المسألة من التوزيع بين أبواب هذا الكتاب الضخم.

كما حرص على أن يربط نص الألفية بنص الفصول الخمسون،وقد أفاد هذا كثيرا ذلك أن عبارة النظم مقيدة بالوزن والقافية ،وقد لا تؤدي المعنى بالوضوح المؤمل ،فربطها بنظيرها من المنثور يجلى النص ويحدد مراد المصنف(٣)،

ومن أمثلة ذلك قوله في باب التمييز: "قوله: "والأصل في التمييز تفسير العدد" نبه في هذا البيت أن الأصل في التمييز ما انتصب بعد الأعداد والكيل والوزن، وهو المنتصب عن تمام الاسم كما تقدم،وفهم من كلامه أن المنتصب بعد تمام الكلام فرع ،ولذلك أخّره ،وهو خلاف ما صنعه في الفصول ،فإنه قدم هناك الكلام على المنتصب بعد تمام الكلام،والذي صنعه هنا طريقة ابن جني،والذي

---

(١) معجم المؤلفين ٣١٣/٢،الطبعة الثانية ،دار إحياء التراث العربي بيروت.
(٢) الشرح٧٨/١.
(٣) الشرح ٨٣/١.

صنعه في الفصول،طريقة الزمخشري ،ولكل وجه ،فمن راعى الكثرة في الكلام قدم المنتصب عن تمام الاسم، ومن راعى قوة العامل قدم المنتصب عن تمام الكلام"[١].

ومن ذلك أيضا قوله في باب حبذا :"اختلف النحويون في إعراب "حبذا"على ثلاثة أقوال: الأولأن "حبَّ" و"ذا"ركبا فصارا اسما واحدا فغلب فيه جانب الاسم الذي هو"ذا"؛ لأن الأسماء هي الأصول ،وبهذا القول قال جماعة منهم المبرد وابن السراج والفارسي ،ونسبه ابن أبي الربيع إلى الخليل وسيبويه، قال: وعليه أكثر النحويين،وبه قال ابن عصفور والمصنف في الفصول وهنا."[٢]

ومن الأمور التي تلفت الانتباه في هذا الكتاب هو جمع الرعيني لما تناثر من الحدود والتعريفات في كتب النحويين شارحا لها ومعقبا عليها مبينا الخلاف موضحا العلاقة بينها ؛ليصل إلى أقرب حد أو تعريف للباب أو المسألة المطروحة، وفي أغلب الأبواب يذكر المعنى اللغوي ثم الاصطلاحي ،ومن أمثلة ذلك حده للتنوين في شرحه لقول ابن معط عند حديثه عن علامات الاسم[٣]:

فالاسم عرّفه وأخبر عنه ∴ وثنه واجمعه أو نونه

قال:"وقوله"ونوّنه" هذه الخاصة الخامسة وهي التنوين ،والتنوين مصدر في الأصل ،يقال نوّنت الاسم تنوينا إذا جعلت في آخره نونا ،وحدّه :نون ساكنة زائدة تحرَّك لالتقاء الساكنين تلحق الاسم بعد كماله تفصله عما بعده تثبت لفظا وصلا لا وقفا وتسقط خطا،فقولنا :"تون"جنس ،وقولنا:"ساكنة"يخرج المتحركة ، وقولنا: "زائدة" يخرج الأصلية ،وقولنا:"تحرك لالتقاء الساكنين"يخرج المحركة لغير التقاء الساكنين ،وقولنا:"تلحق الاسم بعد كماله "يخرج النون الخفيفة ،وقولنا "تفصله عما بعده "أي أنك إذا قلت :غلام لزيدٍ،كأنك فصلت الغلام عنه ،وقولنا:"تثبت لفظا

(١) الشرح٣/٢١٢.
(٢) الشرح ٧/٩٠.
(٣) الدرة الألفية ص١٨.

وصلا لا وقفا وتسقط خطا"يخرج به تنوين الترنم والغالي ،فإنهما بالعكس يثبتان في الوقف دون الوصل ،ويثبتان لفظا وخطا."(١)

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله في حد الحال:"اختلفت عبارة النحويين في حده،فقال ابن مالك :"الحال ما دل على هيئة وصاحبها متضمنا ما فيه معنى"في"غير تابع ولا عمدة..وحده ابنه بدر الدين بن مالك فقال:"هو الوصف المذكور فضلة لبيان هيئة من هو له"،وحده ابن الحاجب فقال:"هو ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى"،وحده الشيخ أبو حيان بحدين أحدهما :في كتابه المسمى ب"ارتشاف الضرب"فقال:هو عبارة عن اسم منصوب يبين هيئة صاحبها صالحة لجواب "كيف"،الثاني:في كتابه المسمى"غاية الإحسان"فقال:الحال اسم منصوب على معنى "في"مبين لما انهم من الهيئات أو مؤكد.

وعقب الرعيني على حدي أبي حيان فقال:"إنما لم يقتصر على حد واحد لأن في كل واحد منها من التنبيهات ما ليس في الآخر ،ففوائدها لا تحصل إلا بإيراد مجموعها ،واقتصرنا على هذا المقدار من الحدود اعتناء بمن حدها فإنهم من حذاق المتأخرين"(٢).

ومما زاد من حسن الكتاب أنه يخرج بالقارئ من حين إلى أخر من مسائل النحو ومشكلاته إلى مباحث علمية قريبة من النحو أو بعيدة،فهنا يتعرض إلى مبحث لغوي وهناك بلاغي وغيره عروضي،كذلك تعرض إلى مباحث فقهية وكونية ورياضية وجغرافية وعلم الأنساب وغير ذلك،كما أورد عددا من القصص والحكايات منها ما كان بين سيبويه والأخفش ،ومنها ما كان بين المازني وأبي عبيدة وغيرها.

وقد اتبع الرعيني في شرحه منهجا خلاصته الآتي:

١-إجمال محتوى البيت من قواعد النحو،وقد يجعل ذلك في مسائل وفصول.

(١) الشرح ١٠٠/٧.
(٢) الشرح ٨٣/٣.

٢-تفصيل تلك القواعد والتمثيل والاستشهاد لها وذكر اختلاف النحاة فيها وإيراد ما لم يرد في كلام المصنف .[١]

٣-بعد إشباع القول في معنى البيت أو الأبيات يعود الرعيني إلى الحديث عن ألفاظها مبينا مراد المصنف منها موجها ما يحتاج منها إلى توجيه.

٤-كان يستطرد في كثير من الأحيان إلى بيان مسألة نحوية أو معنى لغوي أو نكتة بلاغية ،وهو يجعل هذه الاستطرادات تحت عنوان تتميم.

وقد قدم الرعيني لشرحه بمقدمة نوه فيها بمكانة علم العربية بين سائر العلوم ،وأن الحاجة إليها شديدة والآراء في تعلمها سديدة ،ثم ذكر السبب في تأليفه هذا الكتاب الذي تمثل في طلب بعض المشتغلين منه أن يضع شرحا على ألفية ابن معط[٢] فكانت مبادرته إلى إجابة هذا السائل لما لهذه الألفية من الأهمية، فهي أحسن المنظومات مساقا وأحلاها مذاقا وأوقعها في القلوب وأوفاها بالمطلوب[٣]،ثم عدد بعضا من شراحها معترفا لهم بالفضل والسبق وأنه جرى في حلبتهم على قصور باعه وجاء بعد انقضاض سوقهم ،فلم يجد مشتريا لمتاعه، ولكنه أراد أن ينظم في عقدهم ويجمع ما تفرق من فوائدهم من بعدهم.[٤]

ثم عقد فصلا للتعريف بابن معط ،ثم انتهى إلى مقصده من شرح أبيات الألفية.

وقد جاء كتابه على ضخامته وكبر حجمه مبسط الأسلوب مفهوم العبارة بعيدا عن التكلف يصل بالقارئ إلى المقصود دون غموض ،تزيد من وضوحه تلك الصبغة الأدبية التي يتمتع بها الرعيني ،وما ذلك إلا ليستفيد العالم والمتعلم ومن ذلك حسن تقسيه الأبواب إلى فصول ومسائل ووجوه ؛ليجمع شتات الأحكام وما تفرق منها،بالإضافة إلى ذكره شواهد وأمثلة كثيرة على القاعدة الواحدة لإرسائها وتثبيتها،كما حرص على التنبيه على درجات الاستعمال من حيث الكثرة والقلة

(١) الشرح١/٧٦.
(٢) الشرح١/٣.
(٣) الشرح١/٣.
(٤) الشرح١/٧٣.

والضعف والشذوذ والشهرة والأصالة،والأمثلة على ذلك في الكتاب بأجزائه كثيرة جدا.

أما بالنسبة لشواهده،فقد أكثر الرعيني من الاستشهاد بالآيات القرآنية ،ولم يقتصر استشهاده على القراءات الصحيحة المتواترة فحسب ،بل تعداها إلى القراءات الشاذة،كما توسع في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف دون قيد ولا شرط مخالفا في ذلك شيخه أبا حيان ،كما استشهد بعدد كبير من أقوال العرب شعرا ونثرا،وكان ينص غالبا على موطن الشاهد فيها ،وقد يفسر بعض ألفاظها ويعربها ويوجز في كثير من الأحيان معناها.

ومع كل هذا لم يحظ شرح الرعيني بما يليق به من شهرة إلا أنه ترك أثرا في الخالفين بعده،فممن تأثر به ابن الحنبلي المتوفى سنة ٩٧١هـ؛حيث نقل عنه في كتابه"عقد الخلاص في نقد كلام الخواص[١]،كما نقل عنه في كتابه"سهم الألحاظ في وهم الألفاظ"[٢]،كما نقل عنه في كتابه"بحر العوّام فيما أصاب فيه العوام".[٣]

(١) عقد الخلاص في نقد كلام الخواص لابن الحنبلي ص٢٩٨،٢٩٦،٢٩٤،٢٤٤،تحقيق:نهاد حسوبي صالح،مؤسسة الرسالة،الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

(٢) سهم الألحاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي ص٣٩،تحقيق حاتم صالح الضامن،مؤسسة الرسالة ،الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(٣) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام لابن الحنبلي المتوفى سنة ٩٧١هـ ص١٢٦تحقيق شعبان صلاح،دار غريب ٢٠٠٧م ،وينظر الشرح٧/١٥٥.

الفصل الأول :موقف الرعيني من البصريين والكوفيين

المبحث الأول:المسائل التي وافق فيها البصريين

السين الدالة على التنفيس أصل بنفسها:

السين وسوف حرفان موضوعان للاستقبال ومعناهما التنفيس في الزمان ، فإذا دخلا على فعل مضارع خلصاه للاستقبال وأزالا عنه الشياع الذي كان فيه كما يفعل الألف واللام بالاسم إل أن "سوف"أشد تراخيا في الاستقبال من السين وأبلغ تنفيسا(١)

وقد اختلف في أصل السين نحو :سأفعل ،فذهب الكوفيون إلى أنها السين التي في "سوف"اقتطعت منها تخفيفا لكثرة الاستعمال، وقد دلّل الكوفيون على رأيهم بثلاثة أمور :

أ) أنّ السبب كثرة استعمال سوف في كلام العرب وأنهم يحذفون لهذا السبب وقد فعلوا ذلك كثيراً مثل (لم يَكُ وخُذْ وكُلْ) التي أصلها (لم يكن وأُؤْخُذوا أُؤْكُل) فكذلك في سوف حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً لماّ كثر استعمالها في كلامهم .

ب) أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في (سوف أفعل) (سَوْ أفْعَل) فحذفوا الفاء ومنهم من قال (سَفَ أفْعلَ) فحذف الواو، وإذا جاز أن نحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف لكثرة الاستعمال أيضاً .

ج) أنّ السّين تدل على ما تدل عليه سوف من الاستقبال فلما شابهتها في اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذة منها وفرع عليها .(٢)

وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها،قال سيبويه:"وتقول :سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك ،فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة ."(٣)

---

(١) ينظر:شرح المفصل ١٤٨/٨.
(٢) الإنصاف٦٤٦/٢،وشرح المفصل ١٤٨/٨،وشرح التسهيل ٢٥/١.
(٣) الكتاب ١٤/١.

ودللوا على مذهبهم بأدلة متأثرة بالمنطق حين ذهبوا إلى أنّ الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف وأن يكون أصلاً في نفسه، والسين حرف يدل على معنى فينبغي له أن يكون أصلاً برأسه [١]غير مأخوذ من (سوف) ولا مقتطع منها لأن الأصل عدم الاقتطاع والحذف .

وقد اختار الرعيني مذهب البصريين ،قال :"وعليه الاعتماد؛لأن مذهب الكوفيين يلزم منه شيئان:الحذف وهو تصرف ،والتصرف لا يكون في الحروف ،وتوالي إعلالين :حذف الفاء فيمن قال:"سو"،وحذف الواو فيمن قال:"سف"،وتوالي إعلالين ممنوع في الأسماء والأفعال ،فكيف بالحروف."[٢]

والذي أراه صحة مذهب الكوفيين لأن العرب تحذف بعض الحروف من الكلمة إذا كثر استعمالها، ولأن مذهبهم يؤيده كما قال ابن مالك القياس والسماع ، فالقياس أن الماضي والمستقبل متقابلان والماضي لا يقص به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده ،فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال ون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجري المتقابلان على سنن واحد ،والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك ،فكان المصير إليه أولى ،وهذا قياس.

وأما السماع فإن العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد ،فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما ،غمن ذلك قوله تعالى"كلا سيعلمون"و"كلا سوف تعلمون"،وقول الشاعر:

وما حالة إلا سيصرف حالها ∴ إلى حالة أخرى وسوف تزيل[٣]

فهذا كله صريح في توافق سيفعل وسوف يفعل في الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت في قرب وبعد إلا أن سيفعل أخف فكان استعمالها أكثر.[٤]

---

(١) ينظر :الإنصاف ٦٤٦/٢.
(٢) الشرح١٢١/١.
(٣) من الطويل لطريف بن أبي وهب العبسي،ينظر:ديوان الحماسة ٤٤٤/١،وشرح التسهيل ٢٧/١،والجنى الداني ص٦٠.
(٤) شرح التسهيل ٢٦/١.

استعمال "كي" حرف جر

في هذه المسألة ثلاثة أقوال[١]:

الأول: قول البصريين: أنها تكون حرف جر تارة وناصبة للفعل تارة .

الثاني:قول الكوفيين :أنها ناصبة للفعل دائما ،ولا تكون حرف جر أبدا.

ورد عليهم بدخولها على "ما"الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها وحذف الألف منها ،فيقال"كيمه"كما يقال "لمه"،واعتذروا عنه بأن "مه"من "كيمه"ليس لـ"كي"فيه عمل ،وإنما هو في موضع نصب ؛لأن الأصل"كي يفعل ماذا"ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج "ما"الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت.[٢]

كما رد عليهم بقول الشاعر[٣]:

وأوقدت ناري كي ليبصر ضوءها ∴ وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه ،واعتذروا بزيادة اللام ،كما رد عليهم بقول الآخر[٤]:

فقالت أكلّ الناس أصبحت مانحا ∴ لسانك كيما أن تغر وتخدعا

الثالث:أنها حرف جر دائما ،ويرده نحو قوله تعالى:"لكيلا تأسوا "[٥]،ولا يعتذر عنه بأن "كي"تأكيد للام كما في قول الشاعر[٦]:

فلا والله لا يلفي لما بي ∴ ولا للما بهم أبدا دواء

فإنه شاذ لا يقاس عليه.

---

(١) الإنصاف ٥٧٠/٢،وشرح الرضي على الكافية ٤٨/٤،والجنى الداني ص٢٦٤.
(٢) مغني اللبيب ٢٠٧/١.
(٣) البيت لحاتم في زيادات ديوانه ص٢٨٧،وينظر:شرح التسهيل ١٧/٤،ومغني اللبيب ٢٠٧/١.
(٤) البيت لجميل بن معمر العذري،ديوانه ص١٢٦،وينظر :شرح المفصل ١٤/٩،والجنى الداني ص٢٦٢، ومغني اللبيب ٢٠٦/١.
(٥) الحديد:٢٣.
(٦) البيت لمسلم بن معبد بن طواف الوالي ،ينظر:معاني القرآن للفراء ٦٨/١،والإنصاف ٥٧٢/٢،وخزانة الأدب ٣٠٨/٢.

وقد اختار الرعيني قول البصريين،قال[١]:"والصحيح مذهب البصريين."

وهو الصحيح لأنها تأتي حرف جر يفيد الملكية ويدخل أيضاً على ما الاستفهامية، وعندها تحذف ألف ما تجوز إضافة الهاء، ويفيد التعليل إن وقعت بعده أنْ المصدريّة فيكون للجرّ كأن تقول: جئت كيْ أنْ أتعلم.

"لن" بين البساطة والتركيب

اختلف في حقيقة لفظ"لن"على مذاهب:

الأول:مذهب سيبويه والجمهور[٢] أنها بسيطة لا تركيب فيها ولا إبدال.

الثاني:مذهب الفراء[٣] أن نونها مبدلة من ألف ،وأنها في الأصل "لا"النافية.، ورد[٤] بأن المعهود في لسان العرب إبدال النون ألفا ،وليس العكس،وبأن"لا"لم توجد ناصبة في موضع.

الثالث:مذهب الكسائي[٥] والخليل في أحد قوليه أنها مركبة ،وأصلها "لا أن"، أن"، حذفت همزة "أن"تخفيفا ،ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين،ورد هذا القول بأوجه:

أحدها:أن البساطة أصل والتركيب فرع فلا يدعى إلا بدليل قاطع.

الثاني:أنها لو كانت مركبة من"لا أن"لم يجز تقديم معمول معمولها عليها لأجل "أن"المصدرية ،وهو جائز في نحو:زيدا لن أضرب ،وأجيب عنه بأنه يجوز في المركبات مالا يجوز في البسائط.

الثالث:أنها لو كانت مركبة من"لا أن"للزم ألا يكون نحو:لن يقوم زيد كلاما ؛ لأن "أن"وما بعدها في تقدير المفرد ،وقد اتفقوا على أنه كلام ،وأجاب المبرد بأنه في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لازم الحذف أي"لا قيام زيد واقع"وهو

(١) الشرح ٦٨٥/١.
(٢) الكتاب ٥/٣، والمقتضب ٨/٢، والأصول ١٤٧/٢.
(٣) شرح المفصل ١٦/٧،و١١٢/٨.
(٤) ينظر:الجنى الداني ص٢٧٢،ومغني اللبيب ٣١٣/١.
(٥) ينظر:شرح التسهيل ١٥/٤،والجنى الداني ص٢٧١،ومغني اللبيب٣١٣/١.

ضعيف ؛لعدم النطق بهذا المحذوف مع أنه لم يسد شيء مسده ؛ولأن الكلام تام بدون المقدر ،ولأن "لا"الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل.

الرابع:أن المركب يوجد فيه لفظ أجزاء التركيب ،و"لن"ليس فيها لفظ "لا"ولا لفظ"أن".

وقد اختار الرعيني(١) مذهب سيبويه ؛لأنه الأصل ،وهو عدم التركيب ،وهو الصحيح.

ورد مذهب الفراء والكسائي بقوله:"وأما مذهب الفراء فمردود بوجوه منها أنه لم يعهد في لسان العرب إبدال الألف نونا ،وإنما المعهود العكس نحو رأيت زيدا،وأما مذهب الخليل والكسائي فمردود من وجوه منها أن"لن"لو كانت مركبة من"لا"و"أن"للزم من ذلك أن تكون هي وما بعدها في تقدير اسم مفرد وهو المصدر ،وإن كان كذلك لم يكن كلاما ،واتفقوا على أن"لن يقوم زيد"كلام.(٢)

وهو الصحيح ؛لأن "لن"حرف نفي ثنائي الوضع بسيط ،وليس مركبا؛لأن التركيب خلاف الأصل،ولا يقبل القول به إلا بدليل،وليس في تركيب "لن"دليل.(٣)

الجزم بـ"إذا"

اختلف النحويون في الجزم بـ"إذا"على ثلاثة أقوال:

الأول:قول جمهور النحويين(٤) أنها لا تجزم إلا في الشعر ،قال سيبويه:"جازروا بها في الشعر مضطرين شبهوها بـ"إن"حيث رأوها لما يستقبل وأنها لا بد لها من جواب."

الثاني:للكوفيين ،وهو أنها تجزم مطلقا نظما ونثرا ،وذلك بالحمل على "متى".(٥)

(١) الشرح ١/٧١٠.
(٢) الشرح ١/٧١٠.
(٣) ينظر:شرح التسهيل ٤/١٥،والجنى الداني ص٢٧١.
(٤) الكتاب ٣/٦١،والمقتضب ٢/٥٥،والجنى الداني ص٣٦٧.
(٥) ينظر:المساعد ٣/١٥٥،والجنى الداني ص٣٢٦.

الثالث:قول الصيمري ،وهو الفرق بين أن تصحبها "ما"فتجزم مطلقا ؛لأن "ما"تكفها عن الإضافة ،أو لا تصحبها "ما"فتجزم ضرورة .[١]

وقد اختار الرعيني المذهب الأول،قال[٢]:"والقول الأول هو الصحيح"

وعلل له بقوله:"وإنما لم تجزم نثرا لانحطاطها عن درجة أدوات الشرط ، فمن ذلك مخالفتها لـ"إن"فإن "إن" لا تكون شرطا إلا في الممكن الوقوع ،نحو :إن يقم زيد يقم عمرو ،ولا يقال :إن طلعت الشمس جئتك ،وقد تدخل على المقطوع بحصوله إذا كان زمانه مبهما ،نحو قوله تعالى"أفأين مت فهم الخالدون"[٣]،و"إذا"لا تكون شرطا إلا في المقطوع بحصوله نحو إذا طلعت الشمسس جئتك ،وقد تأتي "إذا"في غير المقطوع بحصوله نحو قول الشاعر[٤]:

إذا أنت لم تنزع عن الجهل والخنا ∴ أصبت حليما أو أصابك جاهل

ومن مخالفة "إذا"لأخواتها أنه يقع بعدها الظرفان المختلفان ،تقول:إذا زرتني اليوم أزورك غدا ،ولا يجوز هذا في"متى"،لا يقال متى زرتني الييوم زرتك غدا.

فلما جاءت "إذا"في الشرط تخالف أم الباب في معناها ،قصروا عملها على الشعر .

واستدل للجزم بها في الشعر بقول الشاعر[٥]:

استغن ما أغناك ربك بالغنى ∴ وإذا تصبك خصاصة فتجمل

وقول الآخر[٦]:

وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى ∴ وإلى الذي يهب الرغائب فارغب

---

(١) النبصرة والتذكرة ٤٠٨/١،والمساعد١٥٥/٣.
(٢) الشرح ٦١٨/١.
(٣) الأنبياء:٣٤.
(٤) لزهير بن أبي سلمى ،ينظر:شعر زهير ص٢٦٨،والشعر والشعراء ١٥١/١،شرح المفصل ٤/٩.
(٥) البيت لعبد قيس بن خفاف البرجمي،ينظر:معاني الفراء ١٨/٣،وشرح التسهيل ٢١١/٢.
(٦) البيت للنمر بن تولب ،ينظر:شرح التسهيل ٢١٢/٢،والجنى الداني ص٣٦٧،والمساعد ٥٠٦/١.

لذلك كله كان اختيار الرعيني صحيحا.

حتى هل تجر المضمر

اختلف النحويون في ذلك ،فذهب سيبويه إلى أنها لا تجر المضمر[١].

وذهب الكوفيون والمبرد[٢] إلى أنها تجر المضمر،واستدلوا على مذهبهم بما يأتي[٣]:

أولا:بالقياس على"إلى"في جرها الضمير .

ثانيا :بالسماع في الشعر كقول الشاعر:

فلا والله لا يلقي أناس ∴ فتى حتاك يا ابن أبي زياد[٤]

وقول الآخر:

أتت حتاك تقصد كل فج ∴ ترجي منك ألا تخيب

فقد دخلت "حتى"على الضمير،وقد رد الجمهور[٥] عليهم بما يأتي:

إن القياس على"إلى" غير سديد ؛لأن "حتى"فرع عليها ،ولا يلزم أن يساوي الفرع الأصل في كل شيء وإلا لما كان هناك فرق بينهما.

وأما استدلالهم بالسماع فلا اعتداد به لشذوذه وخروجه عن القاعدة أو حمله على الضرورة الشعرية .

وقيل[٦] في قول الشاعر:

وألحقه بالقوم حتاه لاحق

---

(١) الكتاب ٢٣١/٤،والأصول ٤٢٦/١،وشرح الرضي ٣٢٦/٢،والجنى الداني ص٥٤٣.

(٢) ليس هناك نص صريح في المقتضب والكامل يفيد القول بذلك ،حتى أن ابن السراج مع قربه قربه من المبرد لم يصرح بنسبته إليه ،وإنما نسبه إلى غير سيبويه بقوله:...وغير سيبويه يجيز حتاه وحتاك في الخفض"الأصول ٤٢٦/١،ونسبة هذا الرأي إلى المبرد موجودة في:شرح المفصل ١٦/٨،وشرح الرضي ٣٢٦/٢،والفوائدالضيائية للجامي ٧٢٦/٢.

(٣) ينظر:الجنى الداني ص٥٤٣،والمغني والهمع ١٦٦/٤.

(٤) من الوافر بلا نسبة في شرح ابن عقيل ١١/٢،والهمع ٢٣/٢.

(٥) المراجع نفسها.

(٦) ينظر:خزانة الأدب ٤٧٣/٩.

إن الضمير فيه ليس مجرورا بـ"حتى"بل ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ،وأصله "هو"حذفت منه الواو للضرورة الشعرية ؛لأن الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في النثر ،وكم من أشياء تجوز فيه لارتباطه بالوزن والقافية ولا تبنى عليها قاعدة.

والدليل على أنها ليست جارة فيه رفع "لاحق" على الخبرية للضمير "هو" الذي بقي منه الهاء فـ"حتى" ابتدائية وحذف الواو وبقاء الهاء من الضمير "هو" قد ورد عن العرب ،قال الشاعر:

فبيناه يشري رحله قال قائل ∴ لمن جمل رخو الملاط نجيب[1]

فحذف الواو من "هو" للضرورة الشعرية ،وأصله "فبينا هو ".[2]

واختار الرعيني مذهب سيبويه ورد مذهب الكوفيين ،قال :"حتى لا تجر إلا الظاهر خلافا للكوفيين والمبرد ،وأما ما استدلوا به من قول الشاعر:

فلا والله لا يلقى أناس ∴ فتى حتاك يا ابن أبي زياد

فضرورة ،وقد طعن فيه ؛لكون الغاية فيه لا تفهم.

وأما قول الأخر:

وأعطيه ما أرجو وأوليه سؤله ∴ وألحقه حتاه بالقوم لاحق[3]

الضمير بعد حتى ليس ضمير جر بل ضمير رفع،فهو مبتدأ،ولاحق خبره ، والتقدير:حتى هو لاحق بالقوم،إلا أن الشاعر حذف الواو ضرورة[4].

والذي أراه صحة مذهب الجمهور ؛وذلك لعدم اختصاصها بباب واحد ؛إذ تكون ابتدائية وجارة وعاطفة ،فلو خلت على الضمير لحدث لبس بين الثلاثة يزيد

(١) من الطويل للعجير السلولي،ينظر:الخصائص ٦٩/١،ورصف المباني ص١٦،وشرح المفصل المفصل ٦٨/١.
(٢) ينظر:شرح الرضي ١٠/٢،وخزانة الأدب ٢٥٧/٥.
(٣) من الطويل بلا نسبة في خزانة الأدب ٤٧٢/٩،وضرائر الشعر ص١٢٦
(٤) الشرح٥٧/٢.

على هذا أنها لم تقو قوة "إلى"بسبب اعتقابها على ثلاثة أشياء بخلاف "إلى"إذ لزمت حيزا واحدا ،وهو الجر فساغ لها الدخول على الضمير(١).

"مِنْ"أثنائية الوضع أم ثلاثية:

ذهب جمهور النحويين (٢) إلى أنها ثنائية الوضع مبنية على السكون.

(١) ينظر:جواهر الأدب ص٤٩٩،والهمع ١٦٧/٤.
(٢) الجنى الداني ص٣٠٨،وارتشاف الضرب ١٧١٨.

وذهب الكسائي[١] و الفراء[٢] أنها ثلاثية الوضع بدليل قول الشاعر[٣]:

بـــذلنا مـــارن الخطّـــيّ فـــيهم ∴ وكـــل مهنـــد ذكـــر حســـام

منـــا أن ذر قـــرن الشـــمس حتـــى ∴ أغـــاب شـــريدهم قـــتر الظـــلام

حيث رد الشاعر "من"إلى أصلها لما احتاج إلى ذلك.

كما أن"من"إذا أتى بعدها لام التعريف حركت بالفتح رجوعا بها إلى الأصل.

وقد رجح الرعيني مذهب الجمهور ،قال:"والصحيح أنها ثنائية الوضع ومـا استدل به من قول الشاعر،تأوله أبو الفتح على أن"منا"مصدر منى يمني،إذا قدر، ويكون مصدرا استعمل ظرفا نحو خفوق النجم وقدوم الحاج ،والمعنى:تقـدير أن در قرن الشمس وموازنته إلى آخر النهار لا تزيد ولا تنقص.

وما استدل به من الفتح فليس رجوعا بها إلى الأصل ،ولكن لما كثر دخولها على لام التعريف فتحوا نونها،إذ لو كسروها لتوالى كسرتان في الكثير من الكلام، ألا ترى أنها إذا أتى بعدها ساكن غير لام التعريف نحو:من ابنك فلـك وجهـان: الكسر والفتح،وما ذاك إلا لكون الساكن بعدها بالنظر إلى لام التعريف قليلا.[٤]

والذي أراه صحة قول البصريين والذي تبعهم فيه الرعيني كمـا يمكـن أن تكون "منا" في البيت هي "من"الجارة ،ولكنها جاءت على لغة بعض بني قضاعة.

رب بين الاسمية والحرفية

ذهب البصريون [٥]إلى أنها حرف جر يفيد التقليل ،فهو منـاقض ل"كم"فـي الخبر ،قال سيبويه[٦] :" واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه"رب"؛لأن المعنى واحد ،إلا أن "كم"اسم ،و"رب"غير اسم بمنزلة "من".،وقال ابن

(١) ينظر:إعراب القرآن للنحاس ٢٠١/٢،والمساعد ٢٤٥/٢.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٣٠/٣،وشفاء العليل ٦٥٥/٢.
(٣) من الوافر لبعض بني قضاعة ،ينظر:المساعد ٢٤٥/٢،واللسان"منن"
(٤) الشرح٨٧/٢.
(٥) الكتاب ٤٢٠/١،والمقتضب ١٣٦/٤،والأصول ٤١٦/١،وشـرح المفصـل ٢٧/٨،وشـرح التسهيل١٧٥/٣.
(٦) الكتاب ١٦١/٢.

السراج[١]:"و"رب"حرف جر."

وقد استدل البصريون بما يأتي:

أولا:إنه لا يجوز الإخبار عن"رب"فلا يقال :رب رجل أفضل منك،كما تقول: كم رجل أفضل منك،قال سيبويه[٢]:"ولا يجوز في"رب"ذلك ؛لأن "كم"اسم ورب غير غير اسم ،فلا يجوز أن تقول :رب رجل لك."

ثانيا:إن حروف الجر لا تدخل عليها،ولو كانت اسما لجاز ذلك ،بخلاف "كم"فإن ذلك جائز فيها،قال ابن السراج[٣] :"ومما يتبين أن "رب"حرف وليست باسم ك"كم"أن"كم"يدخل عليها حرف الجر ،ولا يدخل على"رب"تقول:بكم رجل مررت."

ثالثا:إنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها كبقية حروف الجر الأخرى ،فتقول:رب رجل عالم أدركت ،فـ"رب"أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل ،كما أوصلت الباء معنى المرور إلى زيد في نحو:مررت بزيد،قال ابن يعيش[٤]:"ومن الدليل على كون "رب"حرفا أنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر ،فتقول:رب عالم أدركت فـ"رب"أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل ،كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى زيد في قولك :مررت بزيد."

وذهب الكوفيون[٥]إلى أن "رب" اسم،واستدلوا لمذهبهم بما يأتي:

أولا:إن "رب"لا تقع إلا في صدر الكلام ،وحروف الجر لا تقع في صر الكلام، وإنما تقع متوسطة ،لتوصل معاني الأفعال إلى الأسماء ،قال ابن يعيش[٦]:"وقالوا يعيش[٦]:"وقالوا إنها لا تكون إلا صدرا ،وحروف الجر إنما تقع متوسطة ؛لأنها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء."

---

(١) الأصول ٤١٦/١.
(٢) الكتاب ١٧٠/٢.
(٣) الأصول ٤١٦/١.
(٤) شرح المفصل ٢٧/٨.
(٥) الأصول ٤١٨/١،والإنصاف٨٣٢/٢،وشرح المفصل ٢٧/٨.
(٦) شرح المفصل ٢٧/٨.

ثانيا:جواز الإخبار عنها في قول بعض العرب :رب رجل ظريف،وفي قول الشاعر:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن ∴ عارا عليك ورب قتل عار[١]

ثالثا:إن "رب"لا تعمل إلا في نكرة وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة على السواء .[٢]

رابعا:إن "رب"لا تعمل الجر إلا في نكرة موصوفة ،وحروف الجر على اختلافها تعمل في النكرة موصوفة وغير موصوفة.[٣]

واختار الرعيني[٤] رأي البصريين قال:"والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛لأنها لو كانت اسما لدخل عليها حرف الجر كما دخل على"كم" فكما يقال :بكم اشتريت ثوبك؟كان يقال :بري رجل عالم مررت ،وهذا لا يقال .

والذي أراه صحة رأي البصريين والذي أيدهم فيه الرعيني،فـ"رب"حرف من حروف المعاني يدخل على الأسماء فيعمل الجر ،ولا تمت للاسمية بأي صلة ؛إذ إنها لا تقبل علامات الاسم ،إضافة إلى النصوص[٥] التي وردت عن النحويين تؤكد حرفيتها ،وأنها تدل على معنى في غيرها لا في نفسها ،فهي تدل على التقليل أو التكثير في الاسم الذي بعدها.

عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية

اختلف النحويون في ناصب الفعل المضارع بعد الفاء في أجوبة الأمر والنهي والنفي والعرض والتحضيض والتمني والترجي والدعاء والاستفهام على أقوال:

(١) من الكامل لثابت بن قطنة ،ينظر:شرح التسهيل ١٧٥/٣ ،والجنى الداني ص٤٣٩،والمساعد ٢٨٤/٢ والتصريح١١٥/٢.
(٢) الإنصاف ٨٣٢/٢.
(٣) الإنصاف ٨٣٢/٢.
(٤) الشرح١٣٣/٢.
(٥) ينظر:الأصول ٤١٦/١،وشرح المفصل ٢٧/٨،وشرح التسهيل ١٦٧/٣،والجنى الداني ص٣٤٩.

الأول:قول سيبويه وجمهور البصريين[١]أنه منصوب بـ"أن"مضمرة وجوبا ؛لأن الفاء حرف عطف وحرف العطف لا يعمل ؛لأنه غير مختص ،فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحول المعنى حول إلى الاسم[٢]،فإذا قال:زرني فأزورك،فكأنه قال:لتكن منك زيارة فزيارة مني،فلما كان الأول في تقدير المصدر، والمصدر اسم ،لم يسع عطف الفعل بعده عليه ؛لان الفعل لا يعطف الاسم ،فلإذا أضمرت "أن"قبل الفعل صارا معا في تقدير المصدر،والمصدر اسم ،فجاز لذلك عطف اسم على اسم.[٣]

الثاني: قول الجرمي وبعض الكوفيين[٤] ،وهو أنه منصوب بالفاء نفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف.

ورد [٥]بأنه لو خرجت عن أصلها من العطف لجاز دخول حرف العطف عليها،وذلك مثل واو القسم لما خرجت عن بابها جاز دخول حرف العطف عليها نحو:"فو الله لأفعلن،ووالله لأفعلن"،فلما امتنع ها هنا دخول حرف العطف عليها دل على انها باقية على حكم الاصل.

الثالث:قول الفراء [٦]،وهو أنه منصوب بالخلاف ؛لأنها عطفت ما بعدها على على غير شكله ،وذلك أنه لما قال:لا تظلمني فتندم ،دخل النهي على الظلم ولم يدخل على الندم ،فحين عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله ،استحق النصب بالخلاف كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم :لو تركت والأسد لأكلك ،قال :وذلك من قبل أن الأفعال فروع للأسماء ؛فإذا كان الخلاف في الأصل ناصبا وجب أن يكون في الفرع كذلك.

---

(١) الكتاب ٢٨/٣،والمقتضب ١٣/٢،والأصول ١٥٣/٢.
(٢) الإنصاف ٥٥٨/٢.
(٣) سر الصناعة ٢٧٢/١.
(٤) الإنصاف ٥٥٧/٢،وشرح المفصل ٢١/٧،والجنى الداني ص٧٤.
(٥) الإنصاف ٥٩٩/٢.
(٦) ينظر:شرح المفصل ٢١/٧،ووشرح الرضي على الكافية ٥٣/٤،والجنى الداني ص٧٤.

ورد بأنه لو أوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف في نحو:ما مررت بزيد لكن عمرو ،وجاءني زيد لا عمرو ،وأيضا فإنه ليس نصب الثاني لمخالفة الأول بأولى من نصب الأول لمخالفة الثاني ،فيقال لهم :فلما انتصب الثاني ولم ينتصب الأول دل هذا على فساد مذهبكم.(١)

وقد أخذ الرعيني(٢) بمذهب جمهور البصريين،قال:"والنصب بإضمار "أن"ولا يجوز إظهارها،وهو الصحيح.

نيابة "إذا"عن الفاء في جواب الشرط

في نيابة "إذا"عن الفاء في جواب الشرط قولان:

أحدهما:للخليل وسيبويه وجمهور النحويين (٣)أنه يجوز أن تنوب "إذا" الفجائية عن الفاء في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية غير طلبية ولا منفية ولا مصدرة بـ"إن"،وعلى هذا القول لا يجوز أن يجمع بين الفاء و"إذا"،لا يقال :عن يقم زيد فإذا عمرو خارج؛لما يلزم في ذلك من الجمع بين العوض والمعوض عنه.(٤)

والثاني:للأخفش أنه لا يجوز الربط بـ"إذا"،وإنما الرابط هو الفاء المحذوفة، فقوله تعالى:"وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون"(٥) عنده على تقدير :"فإذا هم يقنطون".

وقد اختار الرعيني مذهب الجمهور وقال عن مذهب الأخفش:"يرد عليه أن الجمع بينهما لم يسمع في الجزاء ،وإن كان قد سمع في غيره ،نحو خرجت فإذا الأسد.(٦)

ومما يرد به مذهب الأخفش أيضا أن حذف الفاء من الجملة الاسمية لا يجوز عند سيبويه إلا في الشعر.(٧)

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١٤٣/٢.
(٢) الشرح ٦٩١/١.
(٣) الكتاب ٦٤/٣،والارتشاف ٥٥٣/٢،والمساعد ١٦١/٣ ،والهمع٣٢٨/٤.
(٤) الشرح ٦٤٦/١.
(٥) الروم:٣.
(٦) الشرح ٦٤٧/١.
(٧) الكتاب ٦٤/٣،والارتشاف ٥٥٣/٢.

إذن هي الناصبة بنفسها

اختلف النحويون في ناصب الفعل المضارع بعد"إذن"على أقوال:

الأول:قول جمهور النحويين[١] أن النصب بـ"إذن"نفسها ؛وذلك أن "إذن"إذا نصبت تكون للاستقبال لا غير فتكون بمنزلة "أن"في العمل.

الثاني:قول الخليل والزجاج والفارسي[٢] أن النصب بـ"أن"مضمرة بعدها.

وحجة هذا القول من أوجه:

١-أن "إذن"غير مختصة ،بل تدخل على الجملة الابتدائية ،نحو :إذن زيد يكرمك[٣].

٢-أن المضارع يرفع بمضارعته الاسم ،فيجب أن يكون عامل النصب فيه ما يعمل النصب في الأسماء،والأسماء تنصب بـ"أن"فينصب المضارع بـ"أن" ووجه المضارعة فيهما أن كلا منهما يؤول مع ما بعده بمصدر.[٤]

٣-القياس في إضمار "أن"بعد "إذن"على "حتى"و"كي"ولام "كي"ولام الجحود.[٥]

وقد رد بأن النصب لو كان بـ"أن"مضمرة بعدها لجاز انتصاب المضارع بعدها في نحو :عبد الله إذن يأتيك ،ولم يكن معنى لاشتراط تقدمها في العمل[٦]، وأن "أن"لا تضمر بعد حرف جر أو عاطف[٧].

الثالث:أن النصب بـ"أن"المنطوق بها؛لانها مركبة إما من "إذن"و"أن"،وهو مذهب الخليل-في أحد أقواله- وبعض الكوفيين ،وإما من "إذا"و"أن"، وهو مذهب أبي على الرندي[٨].

---

(١) الكتاب٣/١٢،والمقتضب ٢/١٠،والأصول ٢/١٤٧،والجنى الداني ص٣٦٣،والمساعد ٣/٧٣.
(٢) الكتاب ٣/١٦،ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٦٣،والجنى الداني ص٣٦٤،والمساعد ٣/٧٤.
(٣) ينظر:المساعد ٣/٧٤.
(٤) ينظر:معاني القرآن وإعرابه٢/٦٣.
(٥) ينظر:رصف المباني ص١٥٧.
(٦) الكتاب ٣/١٦.
(٧) المساعد٣/٧٤.
(٨) ينظر:شرح التسهيل ٤/٢٠،شرح الرضي على الكافية ٤/٤٦،والجنى الداني ص٣٦٣، ورصف المباني ص١٥٧،والارتشاف ٢/٣٩٥.

ورد[١] بأنها لو كانت مركبة مما ذكر لكانت ناصبة على كل حال ،تقدمت أو تأخرت،وعدم عملها متأخرة ومتوسطة في بعض المواضع دليل على عدم التركيب.

وقد صحح الرعيني[٢] مذهب الجمهور،وهو الصحيح؛لأن لو كانت "أن"بعدها "أن"بعدها مضمرة لنصبت في كل حال م أحوال وجودها.

وقد انتصر المالقي[٣] لمذهب الجمهور مدللا على فساد المذهب الآخر بقوله بقوله :"وكأن من نصب بإضمار "أن"قاسها على"حتى وكي ولامها ولام الجحود"ولا يصح القياس على ذلك ؛لأن حتى وكي ولامها ولام الجحود إنما تنصب بإضمار "أن"؛لجواز دخولها على المصادر ،وربما ظهرت "أن"مع بعضها في بعض مواضع ،ولما كانت "إذن"لا يصح دخولها على مصدر ملفوظ به ولا مقدر،ولا يصح إظهار "أن"بعدها في موضع من المواضع،لم يجز القياس في نصب ما بعدها ."

نوع الهمزة في صحراء

اختلف النحويون في حقيقة الهمزة في آخر الأسماء المؤنثة نحو:صحراء وحمراء إلى أربعة مذاهب:

الأول:مذهب سيبويه والبصريين[٤] أن هذه الهمزة بدل من ألف التأنيث ،فالأصل في صحراء وأشباهه :صحرا،فلما أرادوا أن يفرقوا بين الألفين تفننا في الكلام زادوا ألفا قبل ألف التأنيث ،فقالوا:صحرااا ،بألفين،فالتقى ألفان زائدتان،فلم يكن بد من حذف إحداهما أو حركتها ،فلم يجز الحذف ؛لأنك لو حذفت الأولى لزال المد وقد بنيت الكلمة ممدودة ،فلم يبق إلا تحريك إحداهما ،فلم يجز تحريك الأولى ؛لأن حرف المد متى حرك فارق المد ،فوجب تحريك الثانية ،فلما حركت انقلبت همزة ،فقالوا:حمراء وصحراء.[٥]

---

(١) رصف المباني ص١٥٧.
(٢) الشرح ٧٢٣/١.
(٣) رصف المباني ص٦٩.
(٤) ينظر:الكتاب ٢١٣/٣ ،والأصول ٤١١/٢،والمنصف ١٥٥/١،والمساعد٢٩٠/٣.
(٥) الشرح ٤٥٠/١.

الثاني:مذهب الكوفيين[١] أن هذه الهمزة هي نفسها للتأنيث،ورد عليه بجوابين[٢]،أحدهما أن الهمزة لم ترد للتأنيث في غير هذا الموضع ،وإنما يؤنث بالتاء والألف ،فكان حمل الهمزة هنا على أنها بدل من ألف التأنيث أولى ،والثاني :أنها لو كانت أصلا بنفسها لم تنقلب ياء في الجمع.

الثالث:أن الألف الأولى من "صحراء"وشبهه هي علامة التأنيث ،والألف المهموزة بعدها زيدت للفرق بين مؤنث "أفعل"نحو"أحمر"حمراء"وبين مؤنث "فعلان"نحو"سكران سكرى"[٣]

ورد [٤]بأن علامة التأنيث لا تقع حشوا وإنما تقع طرفا نحو حبلى،وفاطمة.

الرابع:مذهب الأخفش[٥]أن الألف والهمزة معا هما علامة التأنيث،وقد رد بعدم النظير ؛إذ لم تات علامة تأنيث على حرفين.[٦]

وقد ساق الرعيني هذه المذاهب وما ردت به واختار مذهب سيبويه، قال[٧]: قال[٧]: "فالصحيح إذن من هذه الأقوال قول سيبويه."

والصحيح مذهب سيبويه ؛والدليل على ذلك أن إذا أزلت الألف من قبلها بقلبها خرجت هي عن الهمزة ،وذلك قولهم في جمع "صحراء"صحاري ،فهذه الياء الاولى المدغمة هي الألف التي كانت قبل الهمزة في"صحراء"انقلبت ياء في الجمع لانكسار ما قبلها كما تنقلب في جمع"مفتاح"و"غربال"إذا قلت:مفاتيح وغرابيل ؛فلما انقلبت الألف إلى الياء انقلبت علامة التأنيث التي كانت بعدها في"صحراء"ياء لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها ، وذلك قولك:صحاري ،وزالت الهمزة لزوال الألف الموجبة لها من قبلها[٨]

(١) الارتشاف ٢٩٣/١،والمساعد ٣٩٠/٣،وشفاء العليل٩٩٩/٣.
(٢) ينظر:شرح المفصل ٩١/٥.
(٣) الشرح ٤٥٤/١.
(٤) شرح المفصل ٩/١٠.
(٥) المساعد ٢٩٠/٣.
(٦) شرح المفصل ٩/١٠.
(٧) الشرح ٤٥٤/١.
(٨) المنصف ١٥٥/١.

رفع " نعم وبئس "للفاعل المضمر

اختلف النحويون في الفاعل من قولنا :"نعم رجلا زيد"،فذهب سيبويه[١] ومعظم البصريين إلى أنه ضمير مستتر في"نعم"و"رجلا"تفسير له ،التقدير :هو رجلا زيد،قال الله تعالى:"بئس للظالمين بدلا"[٢]ففي"بئس"ضمير هو الفاعل و"بدلا"مفسرا له،وقال الشاعر[٣]:

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة ∴ إلا وكان لمرتاع بها وزرا

وذهب الكسائي والفراء[٤] إلى أن الفاعل هنا لا يكون مضمرا ،وإنما هو المقصود بالمدح والذم ،فإذا قلت :نعم رجلا زيد ،فالفاعل هو زيد ،وكذلك إذا قلت "بئس رجلا زيد .

واختلفا في المنصوب بعد"نعم"،فقال الكسائي :حال جامدة لحظ فيها الاشتقاق ،وقال الفراء:تمييز منقول من الفاعل ،الأصل عنده :رجل نعم الرجل زيد ،فحذف "رجل"وقامت صفته مقامه ثم أسند الفعل إلى"زيد"فانتصب رجل الذي كان فاعلا على التمييز[٥].

وذهب باقي الكوفيين إلى أنه ليس هناك فاعل لا ملفوظ ولا مقدر ؛لأن الكلام في معنى ما لا يحتاج إلى فاعل ،فهو في معنى قولنا:زيد الممدوح.

وذهب ابن الطراوة [٦]أن الفاعل محذوف ،والأصل :نعم الرجل رجلا ،ثم حذف الفاعل ؛لأنه معلوم في الذهن،ورد بأن الفاعل لا يحذف.

وقد اختار الرعيني[٧]قول سيبويه ،قال:"وهذا القول هو الصحيح ،ومن دلائله ما حكي من قولهم "نعم هم قوما أنتم"[٨]ف"هم"تأكيد للفاعل المضمر المستتر في "نعم"

---

(١) الكتاب٢/١٧٨.
(٢) الكهف :٥٠.
(٣) من ينسب لزهير بن أبي سلمى وليس في ديوانه ،ينظر:شرح التسهيل ١/١٦٣،وأوضح ١/١٦٣،وأوضح المسالك ٣/٢٧٥،وشرح الأشموني ٣/٣٢.
(٤) ارتشاف الضرب ٣/٢٠،ومنهج السالك ٢/٣٩٠.
(٥) ارتشاف الضرب ٣/٢٠.
(٦) المستوفي ١/١١١.
(٧) الشرح ٧/٥١.
(٨) الارتشاف ٣/٢١،والمساعد٢/١٢٩،والهمع ٥/٣٤.

ورد ما عداه ،قال في رد مذهب الكسائي والفراء:"ورد مذهبهما بأمور:

الأول:أنه يقال :نعم رجلا أنت ،ونعم رجلا هو ،فلو كان"أنت"و"هو"فاعلين لـ"نعم"لوجب اتصالهما بالفعل وكونهما منفصلين ،دليل على أنهما ليسا فاعلين؛ لأن الضمير الفاعل لا يجوز انفصاله مهما قدر على اتصاله.

الثاني:أنه يقال :إخوتك نعم رجالا،فيتعين أن يكون الفاعل هنا ضميرا ؛لأنه ليس في الكلام ما يصلح أن يكون فاعلا غيره.

الثالث:أنه يقال :نعم رجلا كان زيد ،فلو كان"زيد"فاعلا،لم تدخل عليه "كان"؛لأن"كان"تخرجه عن كونه فاعلا.

الرابع:أنه يجوز في قولك :نعم رجلا زيد :نعم رجلا ،بحذف "زيد"،ولو كان"زيد"فاعلا لم يحذف [١]

ورد مذهب الكوفيين بأنه يلزم منه بقاء الفعل دون فاعل.

والذي أراه صحة مذهب البصريين والذي أيدهم فيه الرعيني؛لقولهم :نعم رجلا أنت ،وزيد بئس رجلا هو،ولو كان الضمير –وهما أنت وهو–فاعلين لاتصلا بالفعل ولم ينفصلا ؛ولقولهم :إخوتك نعم رجالا ،فيقدمون الممدوح ولا يضمرون في "نعم"ضميرا يطابق المخصوص ،فدل على أن في"نعم"ضميرا مستترا ؛إذ لا يخلو العمل من الفاعل ؛ولقولهم :نعم رجلا كان زيد ،فيعملون فيه ناسخ الابتداء ، ولو كان فاعلا لم يعمل فيه ناسخ الابتداء.[٢]

نوع "ما"بعد نعم وبئس

–إذا وقعت "ما"بعد نعم وبعدها اسم ففيها ستة أقوال:

الأول :لسيبويه ومعه المبرد والفارسي ،وهو أحد قولي الفراء ،وروي عن الكسائي أن "ما"معرفة تامة بنفسها ،غير مفتقرة إلى صلة ،وهي فاعل نعم وبئس.[٣] وبئس.[٣]

(١) الشرح ٥٢/٧،وينظر :التذييل والتكميل١٠ /١٠٧
(٢) التذييل والتكميل ١٠ /١٠٧.
(٣) الكتاب ٧٣/١،ومعاني القرآن للفراء٥٧/١،والمقتضب١٧٥/٤،والأصول ١٢١/١..

الثاني:لبعض البصريين[١] أن "ما"نكرة غير موصوفة ،وهي منصوبة على التمييز والفاعل ضمير مستتر.

الثالث:للفراء[٢] أن"ما"مركبة مع نعم وبئس ،فلا محل لها ،والمرفوع بعدهما هو الفاعل.

الرابع:أن "ما"المتصلة بنعم وبئس هي نفسها المخصوص بالمدح والذم، وعلى هذا فهي في محل رفع ،ولا بد أن تكون في هذه الحالة معرفة ؛لأن المخصوص شرطه التعريف ،وعلى هذا فقد رأى النحاة أن الفاعل مضمر في "نعم وبئس"وتمييزه محذوف ،والتمييز عندهم مقدر بـ"ما"أخرى محذوفة .[٣]

الخامس:أن "ما"كافة ،وقد كفت نعم وبئس عن العمل ،وهي تشبه في ذلك "ما"التي كفت طال وقل في نحو:طالما وقلما ،وعلى هذا القول فلا محل لها من الإعراب ؛لأنها حرف .[٤]

السادس:أنها زائدة ،وعليه فلا محل لها من الإعراب ،قال الفراء:"ولو جعلت "ما"على جهة الحشو كما تقول "عما قليل آتيك "

وقد ارتضى الرعيني الرأي الأول حيث قال[٥]:"وهذا القول هو المعول عليه ؛لأن عليه جادة البصريين ؛إلا أن فيه جعل "ما"معرفة من غير صلة ،ورد على من قال إنها تمييز بأن "ما"متوغلة في الإبهام ،وكل متوغل في الإبهام لا يكون تمييزا ،وبان التمييز من شأنه أن يقبل الألف واللام و"ما"لا تقبل ذلك.

والذي أراه صحة مذهب البصريين والذي أيدهم فيه الرعيني أن "ما"المتصلة بنعم وبئس فاعل لهما وموضعها الرفع ،وذلك لإبهامها مما يبعد القول إنها تمييز لأن التمييز موضح ومفسر للمميز والمبهم قاصر عن التوضيح،لإضافة إلى كثرة الاقتصار عليها مع نعم وبئس ،وهذا أيضا يضعف القول بأنها تمييز ؛لأنه لا يقتصر على التمييز بعد نعم وبئس .[٦]

---

(١) الحجة ٣٩٩/٢،وشرح المفصل ١٣٤/٧.
(٢) معاني القرآن ٥٧/١،وشرح التسهيل ٩/٣.
(٣) ينظر:التبيان في إعراب القرآن ٩١/١،وشرح الأشموني ٤١/٢.
(٤) ينظر:شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢،وتوضيح المقاصد ٩٩/٣،وشرح الأشموني ٤١/٢.
(٥) الشرح ٥٨/٧.
(٦) ينظر:توضيح المقاصد ١٠٠/٣.

حقيقة أسماء الأفعال

-اختلف العلماء في حقيقة أسماء الأفعال على أربعة أقوال:

الأول: للبصريين[١] أنها أسماء،واستدلوا على ذلك بأنها لا يلزمها الاشتقاق ،وأنها تجري على أمثلة كثيرة مباينة لأمثلة الأفعال ،وأن فيها التعريف والتنكير ،والبنائي كـ"صه"،والمركب كـ"عندك"،والمصغر كـ"رويد"والمثنى كـ"شتان"، والمجموع كـ"شتان" والمجموع كـ"هيهات"،وأنها تنون للفرق بين المعرفة والنكرة نحو:صه ،وأن الألف واللام تدخل على بعضها ،قالوا:النجاءك بمعنى :انج[٢]،وأن نزال إذا سمي به أعرب عند بني تميم ،ولو كان فعلا لم يعرب ،بل يحكى؛لأن فيه ضميرا ،والفعل إذا سمي به وفيه ضمير يحكى عند جميع العرب .

الثاني للكوفيين[٣]أنها أفعال؛لأنها تدل على الحدث والزمان الماضي والمستقبل.

الثالث:لبعض البصريين[٤] أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء وجاءت على أبنية الأفعال ،واتصلت الضمائر بها اتصال الأسماء.

الرابع:لأحمد بن صابر أبو جعفر القيسي[٥] أنها ليس من أقسام الكلم الثلاث الثلاث ،فلا يحكم عليها بالاسمية ولا الفعلية ولا الحرفية.

واختار الرعيني[٦] القول الأول وصححه مدللا على ذلك بأنها لا يلزمها الاشتقاق ،وأنها تجري على أمثلة كثيرة مباينة لأمثلة الأفعال،وأن فيها التعريف والتنكير والبنائي كـ"صه"،والمركب كـ"عندك"،والمصغر كـ"رويد"،والمثنى كـ"شتان"،والمجموع كـ"هيهات"

وأجاب على قول الكوفيين بأن دلالتها على الحدث والزمان ليس بالوضع ،وإنما سرى لها من مسمياتها.

---

(١) شرح المفصل ٢٧/٤،وارتشاف الضرب١٩٧/٣،والمساعد٦٣٩/٢،والهمع ١٢١/١.
(٢) ينظر:الكتاب ٢٤٤/١.
(٣) شرح المفصل ٢٧/٤،وارتشاف الضرب١٩٧/٣،والمساعد٦٣٩/٢،والهمع ١٢١/١.
(٤) ارتشاف الضرب١٩٧/٣.
(٥) ينظر:ارتشاف الضرب ١٩٧/٣،والتذييل والتكميل
(٦) الشرح٤٥١/٧.

والصحيح مذهب البصريين أنها أسماء قامت مقام الأفعال في العمل ،ولا تتصرف تصرف الأفعال؛ ولذلك لا تختلف أبنيتها باختلاف الزمان فتبقى على صورة واحدة. أما الأفعال فتختلف أبنيتها باختلاف الزمان؛ فالماضي (ذهبَ) تختلف بنيته عن المضارع (يذهبُ) وعن الأمر (اذهبْ).

الخلاف في اسم الفعل"هلم"

اختلف العلماء في"هلم"أهي بسيطة أم مركبة؟

فالجمهور أنها مركبة حتى نقل بعضهم الإجماع على ذلك ،وقيل هي بسيطة.

وعلى القول بالتركيب اختلفوا في جزأي التركيب ،فذهب البصريون[١] أنها مركبة من"ها"التي للتنبيه ،ومن "لُمَّ"فعل أمر من لم الله أمره أي جمعه.

وذهب الخليل[٢] أن التركيب قبل الإدغام ،فكان الأصل :"ها الممّ"فحذفت همزة الوصل لما أتى بـ"ها"التنبيه ؛لكون الهمزة صارت غير مبدوء بها،فالتقى ساكنان، ألف "ها"التنبيه واللام،فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ،ثم أدغمت الميم في الميم ، ونقلت حركة الميم إلى اللام.

وقال الفراء[٣] هي مركبة من"هل"التي هي اسم فعل للحث والزجر ،ومن "أُمِّ"فعل أمر من أمَّ إذا قصد ،ثم نقلت حركة همزة"أم"إلى لام "هل"فانضمت اللام وسقطت الهمزة ،فصار "هلم"

وقد اختار الرعيني[٤] قول البصريين وصححه ،فقال:" والصحيح قول البصريين على ما فيه من التكلف ؛لأن "ها"التي للتنبيه تصلح أن تدخل على الأمر، وقد جاءت على الأصل ،فقالوا :هالمَّ بالألف بعد الهاء .

ورد على قول الفراء بأن "هل"إذا كانت اسم فعل فهي أمر ،والأمر لا يدخل على الأمر.

إعراب جمع المؤنث السالم

(١) الكتاب ٥٢٩/٣،والأصول ١٤٦/١،والخصائص ٣٥/٣.
(٢) ينظر:تأويل مشكل القرآن ص٥٥٧،والصحاح"هلم"
(٣) معاني القرآن ٢٠٣/١.
(٤) الشرح ٥١٠/٧.

-في إعراب جمع المؤنث السالم ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:مذهب جمهور البصريين[١] أنه معرب بالضمة رفعا وبالكسرة وبالكسرة نصبا وجرا ،وإنما نقص هذا الجمع الفتح وأتبع الكسر إجراء له مجرى أصله ،أي جمع المذكر السالم،فجعلوا الكسرة علامة للنصب والجر كما أن اليـاء في الجمع المذكر السالم علامة للنصب والجر،لو أعربوه بالفتحة نصبا لكان الفرع أوسع مجالا من الأصل ،وهو خلاف القاعدة.[٢]

المذهب الثاني:مذهب الأخفش والمبرد[٣] أنه معرب بالضمة رفعا وبالكسرة وبالكسرة جرا مبني على الكسر في حالة النصب ،قال ابن جني:"ولا شيء حملهما على أن قالا إن كسرة تاء (ضربت الهندات) حركة بناء إلا ضعفها وقلة تمكنها في هذا الموضع من حيث كانت محمولة على غيرها.

ورد بأنه يلزم أن يكون المثنى والمجموع على حده مبنيين في حالة النصب ولا قائل به.[٤]

المذهب الثالث:مذهب الكوفيين [٥] أنه كما يجوز أن يرفع بالضمة وينصـب ويجر بالكسرة يجوز أن يعرب بالفتحة نصبا ،فيقال :رأيت مسلماتا ،واستدلوا على ذلك بالقراءة الشاذة:"انفروا ثباتا"[٦]،وبقول بعض العرب:"سمعت لغاتَهم"و"استأصل لغاتَهم"و"استأصل الله عرقاتهم"بفتح التاء،وبقول الشاعر:

فلمـــا جلاهـــا بالأيـــام تحيـــزت ∴ ثباتـــا عليهـــا ذلهـــا واكتئابهـــا[٧]

قال الرعيني:"ولا حجة للكوفيين في هذا كله أما "ثبات"و"لغات"فقالوا :يحتمل كل واحد منهما أن يكون مفردا ،رد فيهما المحذوف ،وذلك أن أصلهما لغوة وثبوة

(١) الكتاب١/١٨،والأصول ١/٤٧،والارتشاف ١/٤١٩.
(٢) الشرح ١/٤٣٦،وينظر شرح الرضي على الكافية ١/٧٦.
(٣) سر الصناعة ٢/٤٧٣،والارتشاف ١/٤١٩.
(٤) الشرح١/٤٣٧.
(٥) معاني الفراء ١/٩٣،وشرح المفصل ٥/٨،وشرح الرضي على الكافية ٣/٣٩٢،والارتشـاف ٣/٣٩٢،والارتشاف ١/٤١٩،والهمع ١/٦٧.
(٦) النساء :٧١.
(٧) شرح أشعار الهذليين ١/٥٣.

على وزن حطمة ،تحركت الواو فيهما وانفتح ما قبلها ،انقلبت ألفا ،فصارا :لغاة وثباة ثم أضيفا فقيل:لغاتهم وثباتهم ،وأما"عرقاتهم"فمن كسر التاء فهو جمع"عرق"ومن فتح فهو مفرد،وألفه منقلبة عن ياء للإلحاق ب"درهم"،والتاء للتأنيث(١)

وقد صحح الرعيني من هذه المذاهب الأول،وهو الصحيح.

الفصل بين "كي"ومعمولها بغير "ما"و"لا":

اتفق النحويون على جواز الفصل بين كي ومعمولها ب"لا" النافية كقوله تعالى:"كيلا يكون دولة"(٢)،وبـ ما الزائدة كقول الشاعر:

أردت لكيما يعلم الناس أنها ∴ سراويل قيس والوفود شهود(٣)

فإن كان الفصل بغير"ما"و"لا"فقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال:

القول الأول:قول البصريين وهشام ومن تبعه من الكوفيين أنه لا يجوز إلا في ضرورة.(٤)

القول الثاني:قول الكسائي(٥) أنه يجوز الفصل بمعمول الفعل الذي دخلت عليه"كي" وبالقسم وبالشرط الملاصق لها ،ويبطل العمل بالفصل،فتقول:جئت كي فيك أغب،وأزورك كي والله تزورني ،وجئت كي إن تحسن أزورك.

القول الثالث:قول ابن مالك(٦)وهو جواز الفصل مع بقاء العمل،فتقول:جئت كي فيك أرغب،وأزورك كي والله تزورني،وجئت كي إن تحسن أزورك.

وقد اختار الرعيني مذهب البصريين،قال :"والصحيح ما ذهب إليه البصريون ،ولا يجوز الفصل بما عدا"ما"و"لا" إلا في الضرورة."(٧)

دخول نون التأكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة:

---

(١) الشرح ٤٣٩/١.
(٢) الحشر:٧.
(٣) من لسعد بن عبادة الخزرجي الشرح ٦٨٦/١.
(٤) الكتاب ٢٩٤/١،والارتشاف ٣٩٤/٢،والمساعد ٧٢/٣،والهمع ١٠٢/٤.
(٥) شرح التسهيل ١٨/٤،والارتشاف٣٩٤/٢،والمساعد ٧٢/٣.
(٦) شرح التسهيل ١٨/٤.
(٧) الشرح ٦٨٧/١.

اختلف النحويون في ذلك ،فذهب سيبويه وجمهور البصريين[١] إلى أنها لا تدخل في هذين الفعلين؛لأنها إن بقيت ساكنة جمعت بين ساكنين في الوصل ،وهو غير جائز إلا إذا كان بعد الألف حرف مشدد نحو داية ،وإن حذفت الألف لسكونها وسكون النون التبس فعل الاثنين بفعل الواحد ،وإن كسرت النون لاجتماع الساكنين فقد حركت ما أصله السكون من غير ضرورة.[٢]

وذهب يونس والكوفيون إلى جواز دخولها في هذين الفعلين ،وحجتهم أن هذه النون مخففة من الثقيلة،فكما جاز دخول الثقيلة في هذين الموضعين إجماعا،فكذلك النون الخفيفة،واستدلوا بقراءة نافع:"ومحياي"[٣] بسكون الياء ،وبقراءة ابن عامر:"ولا تتبعان"[٤] بسكون النون،وبقول العرب:"التقت حلقتا البطان"بمد الألف مع سكون لام التعريف،قالوا :وإنما جاز في مثل هذا اجتماع ساكنين أحدهما الألف ؛لأن الألف فيها زيادة مد ،والمد يقوم مقام الحركة.

قال الرعيني :"والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ،وقولهم "التقت حلقتا البطان"والقراءتان بحيث لا يقاس عليه.[٥]

نصب فاه في" كلمته فاه إلى فيّ:

من الأوصاف الغالبة للحال أن تكون نكرة مشتقة، وقد تخلف الوصفان في نحو قولهم : كلمته فاه إلى فيّ ، جاء في الحديث : " أقرأنيها رسول الله ﷺ فاه إلى فيّ ".

وقد اختلف النحويون في نصب "فاه إلى فيّ"على أقوال:

الأول :لسيبويه أنه حال من التاء في"كلمته"،وجاءت الحال جامدة ؛لأنها في معنى مشافها،قال:"والنصب على قوله :كلمته في هذه الحال،فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل"[٦]

---

(١) الكتاب ٥٢٧/٣،والإنصاف ٥٦٠/٢.
(٢) الصفوة الصفية ٢٥٨/١.
(٣) الأنعام :١٦٢،وينظر السبعة ص٢٧٤.
(٤) يونس:٨٩،وينظر:البحر المحيط١٧٨/٥.
(٥) الشرح ٧٥٩/١.
(٦) الكتاب ٣٩١/١.

الثاني:للكوفيين[١] :أن الحال محذوفة و"فاه"مفعول بتلك الحال ،التقدير:كلمته جاعلا فاه إلى فيَّ،ورده ابن مالك[٢] بأن إضمار "جاعل"لا نظير له.

الثالث:للأخفش[٣]،أن "فاه"أصله الجر بـ"من"،التقدير:كلمته من فيّ إلى فيه ،ثم حذفت "من"وانتصب،وردوه من أوجه :

١-أن حذف "من"في مثل هذا غير مقيس .

٢-أنه قد سمع فيه الرفع ،قالوا :كلمته فوه إلى فيّ.

٣- أن فيه وضع "من"موضع "إلى"ووضع "إلى"موضع "من"؛لأن مبدأ غايالمتكلم فمه لا فم المخاطب ،فلو كان معنى"من"مقصودا ،لقيل :"كلمته من فيّإلى فيه"على إظهارها ،أو "كلمته فيّ على تقديرها[٤].

الرابع:للسيرافي[٥] أن"فاه"اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ف"فاه"وضع موضع المشافهة،و"مشافهة" وضع موضع مشافها "وردوه بأن الاسم الذي تنقله العرب إلى المصدر لا يكون إلا نكرة.

وقد اختار الرعيني القول الأول قال[٦]:"وهذا القول هو الصحيح لأنه لا يلزم إلا تنزيل الجامد منزلة المشتق ،وهو جائز في هذا الباب وفي غيره،والجار والمجرور من"إلى فيّ"على هذا المذهب خارج مخرج البيان ك"لك"من "سقيا لك".

يقصد أن اللام هنا للتبيين ،ومعنى التبيين أن تعلق الجار والمجرور بما يدل عليه معنى الكلام ولا تقدره بالعامل المذكور[٧].

والآراء السابقة جميعها مخرجة على خلاف الأصل إما بالتأويل أو الحذف للحرف أو العامل ، لكن رأي البصريين أولى ، ويؤيده ، رواية الرفع ولا خلاف

(١) شرح المفصل٦١/٢،وشرح الرضي على الكافية٢٠٣/١،والارتشاف ٣٣٥/٢.
(٢) شرح التسهيل ٣٢٥/٢.
(٣) شرح التسهيل ٣٢٤/٢،وشرح الرضي على الكافية٢٠٣/١،والارتشاف٣٣٥/٢.
(٤) ينظر:الكتاب ٣٩١/١،وشرح التسهيل ٣٢٥/٢،والارتشاف٣٣٥/٣.
(٥) شرح الكتاب ١٢٥/٢.
(٦) الشرح١١٠/٣.
(٧) المنصف ١٣١/١.

في أنها في محل نصب على الحالية ، فتجعل في حال النصب كذلك ، لذا فاختيـــار الرعيني صحيح أوافقه فيه .

العلة في لزوم التنكير[١] للحال:

اختلف أهل القائلون بتنكير الحال في العلة من ذلك:

فقيل :إنما لزمت التنكير لأنها لو جاءت معرفة لالتبست بالصفة في بعض المواضع،وذلك إذا كان ذو الحال منصوبا نحو:ضربت زيدا الضاحكَ،أو كانت الحال لا يظهر فيها الإعراب نحو جاء زيد المرتضي.

وقال الأستاذ أبوعلي:إنما نكرت الحال لأنه يحصل بالتنكير ما يحصل بالتعريف ،فلا حاجة إلى التعريف[٢].

ورد بأن قوله هذا يقتضي إمكان التعريف في الحال ،واجتؤوا بالتنكير عنه لأنه يعطي ما يعطي التعريف،وليس التعريف فيها بممكن ؛لأنك إذا قلت :جاء زيد اقتضى الفعل حالا منكورة يجيء الفاعل عليها من إسراع ولإبطاء أو غضب أو رضى ولم يدل على حالة مختصة ولا معهودة فتكون معرفة.[٣]

وقال الفراء:موجب التنكير أن الحال مبنية على معنى الشرط إما تصريحا نحو:يجيء زيد راكبا ،المعنى أن ركب أو حكما نحو جاء زيد راكبا،والشرط مبهم، فلذلك كانت الحال نكرة[٤].

ورد الرعيني على الفراء قوله بأن بناء الحال على الشرط دعوى لا دليل عليها ،وبأن الحال قد تكون واقعة فلا يدخلها إذ ذاك معنى الشرط الذي يمكن أن يقع وأن لا يقع ،نحو جاء زيد راكبا ،فمعنى الركوب واقع فيما مضى [٥]، واختار التعليل الأول.

العامل في المفعول له

اختلف النحويون في العامل في المفعول له ،فذهب سيبويه والفارسي[٦] أنه منصوب بالفعل المعلل على إسقاط حرف الجر.

---

(١) الشرح٣/١١٩.
(٢) ينظر:شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٢٦.
(٣) الشرح٣/١١٩.
(٤) التذييل والتكميل والشرح٣/١١٩.
(٥) الشرح٣/١١٩.
(٦) الكتاب ١/٣٧٠،٣٦٧،الارتشاف ٢/٢٢١ والهمع ٣/١٣٣.

وذهب الكوفيون إلى أنه انتصب انتصاب المصادر ،ولذلك لم يبوبوا للمفعول له ؛لأنه عندهم من باب المصادر[١] ،،كأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي ،فإذا قلت :ضربت زيدا تأديبا ،فالمعنى:أدبت زيدا بضربي له تأديبا.

وقيل :انتصب انتصاب نوع المصدر ،فهو من قبيل :سار الجمزى وعاد القهقرى،فـ"التأديب "على هذا القول نوع من الضرب،كما أن الجمزى نوع من السير[٢]،وهذا المذهب نسب للزجاج[٣].

وقيل:انتصب انتصاب المصدر الملاقي في المعنى،نحو قعدت جلوسا وحبسته منعا.[٤]

وقيل أنه مصدر لفعل مقدر من لفظه، فإذا قلت ضربته تأديبا، فالتقدير: ضربته أدبته تأديبا،وقد نسب للزجاج.[٥]

وقد اختار الرعيني المذهب الأول من بين هذه الأقوال الخمسة،قال:"وهو الصحيح "واحتج له بقوله:"والدليل على ذلك شيئان:

أحدهما:أن المفعول إذا أضمر ردت اللام ،والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، فتقول:ابتغاء ثواب الله هو الذي تصدقت لأجله.

الثاني :أن المفعول له جواب "لم"،والأحسن في الجواب أن يكون مطابقا للسؤال ،فكان الأصل إذا قيل :لم ضربت زيدا؟أن يقال: للتأديب، إلا أنه حذفت اللام إذا أتيت بالشروط المتقدمة للعلم بمكانها ،والأصل إظهارها.[٦]

ورد القول الثالث الذي نسب للزجاج بقوله:"وهو مردود من وجهين:

أحدهما :أنه لو كان نوعا من المصدر لم يجز دخول اللام عليه ،كما لا تدخل على أنواع المصادر.

---

(١) أسرار العربية ص١٨٩،ومنهج السالك ١٤٣/١،والبحر المحيط ٢٢٤/٦.
(٢) الشرح٢٣٤/٣.
(٣) ينظر :شرح التسهيل ١٩٨/٢،وشرح الكافية٥٠٨/١
(٤) التصريح ٣٣٧/١ ومنهج السالك ١٤٣/١.
(٥) معاني القرآن ١٧٣/١.والمقرب١٦١/١ والتصريح ٣٣٧/١،والهمع ١٣٣/٣.
(٦) الشرح ٢٣٣/٣.

الثاني:أن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه "كل"وتخبر عنه بما نوع لـــه، تقول:في:سار الجمزى،كل الجمزى سيرٌ،ولو قلت في:ضـــربت زيـــدا تأديبا،كـــل التأديب ضربٌ لم يصح.[١]

الاستثناء

اختلف النحويون في الاستثناء :هل هو من الاسم دون الحكم أو من الحكـــم دون الاسم أو منهما معا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:لسيبويه وجمهور البصريين أن أداة الاستثناء أخرجت الاسم الثاني من الأول وحكمه من حكمه ،فإذا قلت:قام القوم إلا زيـــدا ،ف"إلا"أخرجـــت "زيدا"من"القوم"وحكمه من حكمه أي عدم قيامهم.

المذهب الثاني:للفراء أن الأداة لم تخرج الاسم من الاسم بـــل الحكـــم مـــن الحكم[٢] ،وحجته أنه قد ثبت في الاستثناء المنقطـــع أنـــه مـــن الحكـــم لا مـــن الاسم،فوجب أن يكون كذلك في الاستثناء المتصل،لأنك إذا قلت :ما رأيت أحدا إلا حمارا،فمحال أن يستثنى الحمار من الأخرين لأنه ليس منهم،وإنما استثنيت رؤيته من الرؤية المتقدمة لأنها من جنسها.

ورد بأنه قد يمكن أن يستثنى الحمار من أحد ،وإن لم يكن من جنسه علـــى المجاز[٣] .

المذهب الثالث:للكسائي أن الأداة أخرجت الاسم من الاسم دون الحكم،فـــإذا قلت:قام القوم إلا زيدا فمعناه الإخبار بالقيام الذي ليس فيهم زيد ،وزيد مســـكوت عنه لم يحكم عليه بقيام ولا بنفيه،فيحتمل أنه قام ويحتمل أنه لم يقـــم[٤] ،ومنـــه قوله تعالى:"فسجدوا إلا إبليس لم يكن من الساجدين"[٥]،فلو كان قوله تعـــالى:"إلا

(١) الشرح٣/٢٣٤.
(٢) معاني الفراء ٢/٢٨٧.
(٣) شرح الرعيني٣/٢٦٥.
(٤) منهج السالك ١/١٦١،والارتشاف ٢/٢٩٤.
(٥) الأعراف:١١.

إبليس" يقتضي نفي السجود عن إبليس لكان قوله تعالى:"لم يكن من الساجدين"تكرارا.

وأجيب أن قوله تعالى:"لم يكن من الساجدين"جاء على طريقة التأكيد لا على جهة الإخبار بأحد المحتملين.

ورد بأن المعاني التي تدل عليها الحروف لا تؤكد،لا يقال:ما قام زيد نفيا ولا هل يقوم زيد استفهاما ،فيكون "نفيا"تأكيدا لمعنى "ما"واستفهاما تأكيدا لمعنى "هل"وأيضا فغن قوله تعالى:"لم يكن من الساجدين "ليس على جهة التأكيد بل فيه زيادة معنى على التأكيد ،وهو يدل على أن عدم سجوده إنما كان ناشئا عن إبائه وتكبره ،وهذا المعنى لا يدل عليه "إلا"إنما يدل على انتفاء السجود.

وهذا رد فيه قوة إلا أنهم أبطلوا مذهب الكسائي بأشياء(١):

منها:أن قولك:لا إله إلا الله"لفظ مثبت للإلاهية لله وحده بإجماع الأمة ،ولو كان ما بعد "إلا"مسكوتا عنه لم يكن المتلفظ بذلك مقرا لله بالإلاهية،ولا مثبتا للربوبية ،بل ساكتا عن ذلك.

ومنها:أن الذي يتبادر إلى الفهم في قولك :"لا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار هو الثناء على "على"وعلى"ذي الفقار"،ولو كان ما بعد "إلا مسكوتا عنه لما تبادر ذلك إلى الفهم.

ومنها أنه لا يوجد من كلام العرب :"قام القوم إلا زيدا فإنه قام"إذ لو كان يحتمل ما بعد "إلا"القيام ونفيه لجاز أن يرد ذلك من كلامهم ،كما انه يوجد :"قام القوم إلا زيدا فإنه لم يقم"

واختار الرعيني مذهب سيبويه ،قال:"والصحيح مذهب سيبويه لأنه إذا ثبت الإخراج من الحكم ثبت إخراج الاسم من الاسم إذ محال أن يكون حكم ما بعد "إلا"خارجا عن حكم ما قبلها ،ويكون الاسم داخلا تحت الاسم الذي قبلها ،ألا ترى أن معنى "قام القوم إل زيدا "إخراج زيد من القيام فيلزم من ذلك ألا يكون داخلا

(١) الشرح٣/٢٦٦.

في القوم المحكوم عليهم بالقيام لأنه لو كان داخلا فيهم لزم الحكم عليه بالقيام معه والاستثناء ينفي ذلك ،فيلزم أن يكون قائما غير قائم"[١].

الأصل في بنية الفعل الذي لم يسم فاعله

هل هي فرع عن بنية الفاعل أو أصل بنفسها؟

فذهب سيبويه وأكثر النحويين إلى أنها فرع عن بنية الفاعل[٢]،واستدلوا على ذلك بأشياء:

أحدها:لو كان فعل ما لم يسم فاعله أصلا بنفسه للزم أن يكون للماضي صيغتان "فَعَل"و"فُعِل"،،إذا كانوا قد وضعوا صيغة واحدة وشركوا فيها بين زمانين وهي صيغة المضارع فبالأحرى ألا يضعوا صيغتين لزمان واحد.

الثاني:أنك إذا بنيت من مثل "قاول"لما لم يسم فاعله،قلت"قووِل" بواوين قال جرير:

بان الخليط ولو طووعت ما بانا ∴ وقطعوا من حبال الوصل أقرانا[٣]

والقاعدة في مثل هذا أن تدغم الواو في الواو،فقد لحظ في الواو الأولى أنها في الأصل منقلبة عن ألف والألف لا تدغم في الواو ،فكذلك ما انقلب عنها.

الثالث:أنك إذا بنيت من مثل"بايع"لما يسم فاعله قلت:"بويع"،والقاعدة أن الواو الساكنة إذا وقعت بعدها ياء تقلب وتدغم في الياء كما قالوا: "طُيَّ: والأصل:"طُوِي".

الرابع:أنك لو بنيت من "واعد"فعل ما لم يسم فاعله لقلت"ووعد"بواوين،فلو كان هذا البناء أصلا للزم همز الواو الأولى ،وفي كون ذلك لا يلزم-بل يجوز- دليل على أن هذه البنية فرع لأصل،إذ القاعدة أن الاجتماع في الواوين إذا كان عارضا لم يلزم همز الواو الأولى.

الخامس :أن الفاعل لم يأت فضلة في بناء الفعل للمفعول كما أتى المفعول فضلة في بناء الفعل للفاعل،نحو:ضرب زيد عمرا ،ولو كان فعل المفعول أصلا لجاز أن تقول:"زيد ضرب رجلا"على أن يكون "رجلا"هو الفاعل في الأصل ،ثم بني

---

(١) الشرح ٢٦٦/٣.
(٢) الارتشاف ١٩٥/٢،والشرح٣٨٥/٣.
(٣) من البسيط،ينظر ديوان جريرص٤٩٠،بيروت-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

الفعل للمفعول وحذف الفاعل انتصب تمييزا،وفي عدم هذا دليل على أن فعل ما لم يسم فاعله غير أصل.

وذهب المبرد والكوفيون إلى أن بنية الفعل الذي لم يسم فاعله أصل، واستدلوا على ذلك بأشياء أقواها أن ثم أفعالا لم تبن قط للفاعل،نحو :حم زيد وحر وزكم وهو كثير ،فلو كانت هذه الأفعال فروعا لذُكر أصلها.(١)

واختار الرعيني مذهب سيبويه ،قال:"والصحيح قول سيبويه ،ولا يلزم من ذكر الفرع أن يذكر أصله،فكم من فرع لم يستعمل أصله ،وإنما لم تبن هذه الأفعال للفاعل للعلم بفاعلها وهو الله عز وجل(٢)."

إقامة غير المفعول به مع وجوده

اختلفوا في غير المفعول هل يقام بحضرة المفعول :فذهب الجمهور إلى أنه لا يقام بحضرة المفعول غيره ؛لأن الشيء لا يقام مقام شيء أخر حتى يكون قريبا منه ،والمفعول أقرب للفاعل من غيره ،فلا يقال :ضرب زيدا الضرب الشديد بنصب "زيد"وإقامة المصدر مقام الفاعل.

وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه يقام غير المفعول به وذلك بحضرة المفعول.(٣)

واستدلوا على مذهبه بظواهر من القرآن الكريم وأبيات وردت عن العرب،فمن القرآن قراءة أبي جعفر:"ليُجزَى قوما"(٤)ببناء "يجزى"لما لم يسم فاعله وأقيم الجار والمجرور "بما" بحضرة المفعول ،وهو "قوما"(٥).

ومن ذلك أيضا قراءة أي جعفر:"ويُخرَج له يوم القيامة كتابا"(٦)ببناء "يخرج"لما لم يسم فاعله ،أقيم الجار والمجرور "له"بحضرة المفعول به وهو"كتابا".

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٠/١،والارتشاف ١٩٥/٢.
(٢) الشرح٣٨٦/٣.
(٣) معاني الفراء٢١٠/٢ والخصائص٣٩٧/١.
(٤) الجاثية :١٤.
(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٧/١،،أوضح المسالك١٤٩/٢.
(٦) الإسراء:١٣.

ومن الأبيات قول الشاعر:

ولـــو ولـــدت فُقَـــيرةُ جِـــروَ كلـــب ∴ لسُـــبَّ بـــذلك الجـــرو الكلابـــا[١]

فـــ"سُبَّ"مبني لما لم يسم فاعله ،وأقيم الجار والمجرور بحضـــرة المفعـــول وهو"الكلاب"،وقول الأخر:

أتـــيح لـــي مـــن العـــدا نـــذيرا ∴ بـــه وقيـــت الشـــر مســـتطيرا[٢]

فأقام"لي"بحضرة المفعول ،وهو"نذيرا"،وقول الأخر:

وإنمـــا يرضـــي المنيـــب ربـــه ∴ مـــا دام معنيـــا بـــذكر قلبَـــه[٣]

أقام"بذكر"بحضرة المفعول وهو "قلبه"،وقول الأخر:

لم يعـــن بالعليـــاء إلا ســـيدا ∴ ولا شـــجا ذا الغـــي إلا ذو هـــدى[٤]

فأقام "بالعلياء" مقام الفاعل وترك المفعول ،وهو"سيدا".

واختار الرعيني مذهب الجمهور،قال :"والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أنه إذا حضر المفعول لا يقام غيره ، وتأول ما اســتدل بــه الكوفيون،قال:"ومــا استدلوا به على خلاف ذلك لا دليل فيه.

أما "ليجزى قوما"ففيها تأويلان :

أحدهما :أن المقام ضمير المصدر ،و"قوما"منصوب بإضمار فعل أي:يجــزي قوما.

الثاني:أن يكون المقام ضمير المفعول به وهو يعود على الغفران المفهــوم من قوله تعالى:"قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله"[٥]،التقدير:ليجزى الله"[٥]،التقدير:ليجزى الغفران قوما ،أقيم أحد المفعولين وترك الأخر،وذلك علــى

(١) من الوافر ،ينسب لجرير وليس في ديوانه،الخصائص ٣٩٧/١،وشرح المفصل ٧٥/٧،وشرح ٧٥/٧،وشرح التسهيل ١٢٨/٢.
(٢) من الرجز،ينسب ليزيد بن القعقاع ،ينظر:شرح التسهيل١٢٨/٢،والبحر المحيط٣٣٥/٦.
(٣) من الرجز ،مجهول القائل،ينظر:أوضح المسالك١٤٩/٢،والتصريح٢٩١/١.
(٤) من الرجز لرؤبة، ملحقات ديوانه ص١٧٣، وينظر: شرح ابن الناظم ص٢٣٥، والتصــريح والتصريح ٢٩١/١.
(٥) الجاثية:١٤.

جهة القلب؛لأن الغفران هو المفعول الثاني،و"قوما"المفعول الأول،وكان الأصل أن يقام الأول دون الثاني،إلا أنه يجوز العكس على القلب.

وأما "ويخرج له يوم القيامة كتابا"ففي "يخرج"ضمير مفعول يعود على الطائر المذكور في قوله تعالى"ألزمناه طائره"(١)،التقدير:ويخرج الطائر له يوم القيامة كتابا.

وأما الأبيات فمحمولة على الشذوذ ،ومع ذلك فقد أولوها.

أما "لكلاب"في بيت جرير فليس مفعولا به ،بل يحتمل أن يكون منصوبا بفعل مضمر أي أعنى الكلاب،وقيل هو منصوب على التشبيه بالمفعول به.

وأما "قلبه" فمنصوب على التشبيه بالمفعول به ،كما تقول :رأيت زيدا مجدوعا أنفه – بنصب أنفه – فالمقام ضميرا في"مجدوعا"هو.

وأما"سيدا"فالاستثناء منقطع.(٢)

الخلاف في أعرف المعارف

اختلف النحويون في أعرف المعارف على أقوال:

الأول:لسيبويه وجمهور النحويين(٣) أن أعرفها المضمر ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم ما عرف بالألف واللام ،وإنما قدم المضمر على العلم ؛لأن من جملة المضمر المتكلم ولا يتطرق إليه اشتراك البته ،وباقي الضمائر محمولة عليه،بخلاف العلم وما بعده فإن الاشتراك يتطرق إليها.

القول الثاني:للكوفيين وابن كيسان أن أعرفها المشار إليه ثم الضمير ثم العلم ثم المعرف بالألف واللام(٤)،واستدلوا بأن المشار إليه معرف من وجهين القلب والعين ،وغيره ليس كذلك ،وما يعرف من وجهين أعرف مما يعرف من

(١) الإسراء:١٣.
(٢) ينظر:الشرح٣/٤٠٧.
(٣) الكتاب ٢/٥،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٣٦.
(٤) الأصول٢/٣٢،وشرح الجمل لابن عصفور٢/١٣٦،والارتشاف ١/٤٦٠،والمساعد١/٧٩.

جهة واحدة. ورد بأن التعريف لا يزيد في الكمية ،وقولهم هذا أعرف من هذا ،أي هذا ألزم للتعريف من هذا.[١]

القول الثالث:أن أعرفها العلم ثم المضمر ثم ما عرف بالألف واللام ثم اسم الإشارة[٢].

القول الرابع:للسيرافي[٣] أن أعرفها العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم المعرف المعرف بالألف واللام ؛لأن العلم جزئي وضعا واستعمالا ،وباقي المعارف كليات وضعا جزئيات استعمالا كزيد :وضع لرجل معين ،واستعمل في ذلك الرجل.

القول الخامس:أن أعرفها ما عرف بالألف واللام [٤]؛لأن تعريفه بالأداة بخلاف غيره من المعارف.

القول السادس:لابن خروف[٥] وجماعة أن العلم والمضمر في رتبة واحدة ،فيكونان معا أعرف المعارف.

القول السابع:لابن مالك[٦] أن أعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير الغائب السالم السالم عن إبهام ثم المشار به ثم المنادى ثم الموصول وذوات الأداة ،فجعل بعض المضمر أعرف من العلم وجعل العلم أعرف من بعضها،

واختار الرعيني القول الأول[٧]

التنازع

إن كان العامل الأول يطلب على جهة الرفع والثاني على جهة النصب نحو: ضربني وضربت زيدا،فيها أربعة مذاهب:

(١) الإنصاف وشرح الجمل ١٣٦/٢.
(٢) الارتشاف ٤٦٠/١.
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١٥٥/٢.
(٤) الارتشاف ٤٦٠/١.
(٥) شرح الجمل ص٦٦.
(٦) شرح التسهيل ١١٦/١.
(٧) الشرح٤٣٨/٣.

الأول:مذهب الفراء أنها لا تجوز أن تكون من باب الإعمال لأنه يلزم من إعمال الثاني إما الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل،وكلاهما عنده لا يجوز ،فإن أعطيت الظاهر الأول ،وأضمرت في الثاني جازت عنده لارتفاع المحذور(١).

ورُد هذا المذهب بالسماع الصريح الذي لا يقبل تأويلا ،واستدل الرعيني لرده بقول الشاعر:

مثل القنافد هداجون قد بلغت ∴ نجران أو بلغت سوآتهم هجر(٢)

ففي "بلغت"الأول فاعل يعود على"السوآت"،وهي متأخرة لفظا ومعنى ،فهذا دليل على جواز :ضربني وضربت زيدا.

المذهب الثاني:للكسائي(٣) ،وهو أن المسألة من باب الإعمال إلا أنه إذا أعملت الثاني حذفت الفاعل.

المذهب الثالث:مذهب البصريين(٤) ،وهو أن المسألة من باب الإعمال ،فإن أعملت الثاني أضمرت في الأول فاعلا يعود على ما بعده مطابقا له ،فتقول في الإفراد :ضربني وضربت زيدا ،وفي التثنية :ضرباني وضربت الزيدين ،وفي الجمع :ضربوني وضربت الزيدين.

فإن أعملت الأول قلت :ضربني وضربته زيد ،وضربني وضربتهما الزيدان ،وضربني وضربتهم الزيدون.

المذهب الرابع:لابن ولاد أن هذه المسألة ليس فيها إضمار قبل الذكر ،وإنما هي مبنية على التقديم والتأخير ،فإذا قلت :ضربني وضربت زيدا ،فالتقدير:ضربت زيدا وضربني.(٥)

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١،وشرح الرضي على الكافية ٢٠٦/١.
(٢) من البسيط للأخطل،ديوانه ص١٠٩،شرح مهدي محمد ناصر الدين،دار الكتب العلمية – بيروت–الطبعة الثانية١٤١٤هـ١٩٩٤م.
(٣) شرح الجمل ٦١٧/١.
(٤) الكتاب ٧٩/١،والشرح٥٤٤/٣.
(٥) الارتشاف٩٠/٣.

وأغلظ النحويون عليه في الرد ،فمما ردوا به عليه أنه لو كان كما قال لم يكن في المسألة خلاف،وأنه يلزمه التفرقة بين الصلة والموصول في مثل قولك :عليك بما يحبان ويسر إخوتك ،إذ التقدر عنده:عليك يسر إخوتك وبما يحبان.(١)

واختار الرعيني المذهب الثالث وهو مذهب البصريين.(٢)

أصل اشتقاق الاسم

في أصل اشتقاق الاسم مذاهب ثلاثة:

المذهب الأول:مذهب البصريين (٣)،وهو أنه مشتق من السمو،لأن السمو في اللغة هو االعلو،والاسم يعلو على المسمى،ويدل على ما تحته من المعنى،وأصله عندهم"سمْوٌ"إما بكسر السين كـ"حِمل"أو بضمها كـ"قُفل"،بدليل جمعه على أفعال، و"فِعل"و"فُعل"يجمعان على "أفعال" كـ"أحمال"و"أقفال"،فحذفوا الواو اعتباطا ،كما حذفوها من"دم"و"أب"،وانتقل الإعراب إلى الميم بعد أن انتقل سكونها إلى السين ،فلما سكنت السين احتيج إلى ألف الوصل فجيء بها مكسورة ومضمومة تنبيها على أن أصل السين الكسر والضم.(٤)

المذهب الثاني:مذهب الكوفيين،وهو أنه مشتق من الوسم ؛لأن الوسم في اللغة العلامة،والاسم وسم على المسمى وعلامة له يعرف به،وأصله عندهم "وَسْم"،حذفت الواو تخفيفا ،ثم جاءوا بألف الوصل لأجل سكون السين.

وقال بعض الكوفيين حدث فيه قلب بأن جعلت الواو بعد الميم ،ثم حذفت لما صارت أخيرا اعتباطا،ونقل سكون الميم إلى السين،فجاءوا بألف الوصل لأجل ذلك.

المذهب الثالث :أنه مشتق من "سَوَم"؛لأنه من "السيمياء"وهي العلامة.

قال الرعيني:"والصحيح من هذه المذاهب الثلاثة مذهب البصريين ؛لأنه وإن كان اشتقاقهم بعيدا واشتقاق غيرهم قريبا،فالتصريف شاهد لهم،فمن ذلك التكسير،

---

(١) التذييل والتكميل
(٢) الشرح٣/٥٤٥.
(٣) المنصف ١/٦٠،والإنصاف ١/٥ والتبيين ص١٣٢.
(٤) شرح الرعيني ١/١٣٧.

قالوا في تكسير الاسم"أسماء"وفي تصغيره"سُمَيٌّ"وفي بناء الفعل منه"سـمَّيْتُه"وفي المساوي للرجل"سَمِيُّه"،ولو كان على مذهب الكوفيين لقالوا في التكسير: "أوسام" وفي التصغير"وُسَيْم"وفي بناء الفعل"وسمته"وفي المساوي في الاسم"وسيمه".

ومما يرد على الكوفيين قولهم في بعض اللغات:"سُما"أصله "سُمَوٌ" كـ"صُرَدٍ" فظهرت الواو لاما،ولا يلتفت لمن قال بالقلب،ومما يرد على الكوفيين أنه لو كان مما حذفت فاؤه لكان التعويض في آخره ،دليله"عِدَةٌ"و"زنة"،فلما جاء العوض أولا حملناه على باب "ابن"و"است"وهو المحذوف اللام ،ويرد عليهم أن حذف الفاء قليل ،وحذف اللام كثير.

ويرد على من قال إنه من"السيمياء"ما تقدم من التكسير والتصغير وبناء الفعل،فلو كان من "السيمياء"لكان تكسيره"أسواما"وتصغيره "سويما"وبناء الفعل منه "سومته".(١)

وزن"فوك"

اختلف النحويون في وزن"فو"،فذهب سيبويه والجمهور(٢) إلى أن وزنه "فَعْل"بفتح الفاء وسكون العين،والأصل فيه"فَوْهٌ"حذفت الفاء منه اعتباطا.

وقيل (٣):حذفت لموجب،وهو استثقال اجتماع الهاءين في قولك:فوهه بالإضافة ،وحمل ما لا ثقل فيه عليه.

وحجة هذا المذهب جمعه على "أفواه"؛لأن"فَعْلا"الساكن العين إذا كان معتلها جمع على أفعال نحو:سوط وأسواط وبيت وأبيات،ولا يعترض بجمع "فَعَل"لمتحرك العين على"أفعال"أيضا نحو: ناب وأنياب وباب وأبواب ؛لأنه إذا كان "أفواه"يحتمل أن يكون جمعا لـ"فَعْلٍ"بسكون العين،أو لـ "فَعَلٍ" بفتحها ،فالأولى أن يدعى أن واحده:فَعْلٌ بالسكون ؛لأنه الأصل،والحركة فرع،والأصل أولى بالادعاء(٤).

---

(١) شرح الرعيني ١/١٣٩.
(٢) الكتاب ٣/٣٦٥،والمقتضب٣/١٥٨،وشرح المفصل١/٥٣،وشرح الرضي على الكافية٢/٢٧٦.
(٣) الخصائص ٢/٣٢٢،والغرة المخفية ١/١٠٣.
(٤) ينظر:شرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٦،والشرح ١/٢٥٩.

وذهب الفراء[١] إلى أن وزنه "فُعْلٌ"بضم الفاء وإسكان العين متمسكا بضم الفاء من "فُوك".

وصحح الرعيني[٢] مذهب الجمهور ورد مذهب الفراء بعدم الدليل.

ألف المقصور المنون في الوقف

إذا كان المقصور منصرفا منونا فالوقف عليه بالألف نحو هذه عصا،ورأيت عصا وضربت بعصا إلا أن النحويين اختلفوا في هذه الألف على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:مذهب سيبويه وأكثر النحويين[٣]،وهو أن الألف في حالة النصب هي الألف المبدلة من التنوين،والألف التي هي لام الكلمة محذوفة ،وأما الألف في حالتي الرفع والجر فهي لام الكلمة.

وحجة هذا المذهب إجراء المعتل مجرى الصحيح،فكما أن الوقف على الصحيح في النصب بالألف التي هي بدل من التنوين وفي الرفع والجر على لام الكلمة ،فكذلك المعتل.

المذهب الثاني:مذهب المازني والفراء والفارسي وابن إياز[٤] ،وهو أن الألف الموقوف عليها هي ألف التنوين مطلقا في الرفع والنصب والجر.

وحجة هذا المذهب أن الصورة واحدة في الأحوال الثلاثة ،فإذا قلب التنوين في حال النصب ألفا وجب قلبه في حالتي الرفع والجر[٥]،وأن الموجب لإبدال التنوين في الصحيح في حال النصب ألفا هو الفتحة قبله،وتلك الفتحة زائلة بزوال عامل النصب،والفتحة في المقصور لازمة في كل حال ،فكان الموجب للإبدال في المقصور أقوى[٦].

واعترض على هذا المذهب بأنه قد جاء عنهم:هذا فتى،بالإمالة ،ولو كانت بدلا من التنوين لما ساغت فيها الإمالة ؛إذ لا سبب لها.

---

(١) الهمع ١/١٣١.
(٢) الشرح١/٢٥٨.
(٣) الكتاب ٣/٣٠٩،وشرح المفصل ٩/٧٦،والارتشاف ١/٣٩٣.
(٤) التكملة ص١٩٩،وشرح المفصل ٩/٧٧،والارتشاف١/٣٩٣،والمساعد٤/٣٠٤.
(٥) شرح المفصل ٩/٧٧.
(٦) الصفوة الصفية ١/١٢٠.

وأجيب[١] بأن الألف المبدلة من التنوين لما عاقبت المنقلبة عن اللام أجري عليها ما كان يجري على المنقلبة.

المذهب الثالث:مذهب أبي عمرو بن العلاء والكسائي وابن مالك[٢] ،وهو أن الألف الموقوف عليها في الأحوال الثلاثة لام الكلمة ،والتنوين محذوف.

وحجة هذا المذهب[٣]:

١- وقوع هذه الألف رويا في حال النصب كوقوعها في حال الجر والرفع ، والألف المبدلة من التنوين لا تقع رويا باتفاق

٢- أنها تمال في حال النصب ولو كانت المبدلة من التنوين لم تمل.

٣- أنها تكتب بالياء والمبدلة لا تكتب إلا ألفا.

وقد أخذ الرعيني[٤] بمذهب سيبويه وقوى حجته بقوله:"وحجة سيبويه أظهر وأقوى من حجة المازني ؛لأن في قول سيبويه حمل الفرع على الأصل ،وهو القياس ،ولا يعدل عنه إلا إذا تعذر الحمل ،ولا تعذر هنا .

ورد على ابن إياز الذي نقض حجة سيبويه بأن المعتل قد ينفرد بأحكام تخالف أحكام الصحيح كوجود "سيد"وهو"فيعل"في المعتل العين ولم يوجد في الصحيح،قال الرعيني:"ولا يلتفت إلى قول ابن إياز ..فإن ذلك خلاف الأصل ،ومهما أمكن الحمل على الأصل فهو أولى ،ولا تهدم القواعد النحوية بأمر خارج عن القياس ،ولو اعتبرنا هذا لم تسلم لهم قاعدة ،فما من قاعدة إلا وقد شذ عنها ما يخالفها ويناقضها."[٥]

تعريف المفعول له وتنكيره

اختلف النحويون في تعريف المفعول له وتنكيره،فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى جواز تعريفه وتنكيره،قال سيبويه[٦]:"وحسن فيه الألف واللام ؛لأنه

(١) المساعد٤/٣٠٥.
(٢) شرح المفصل٩/٧٦،وشرح الرضي على الشافية٢/٢٨٠،والارتشاف١/٣٩٣،والمساعد٤/٣٠٤.
(٣) شرح اللمع لابن برهان ١/١٨.
(٤) الشرح١/٢٩٨.
(٥) الشرح ١/٢٩٥
(٦) الكتاب ١/٣٧٠.

ليس بحال ،فيكون في موضع فاعل حالا ولا يشبه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي."

وذهب الجرمي والرياشي[١] إلى أنه من شرطه التنكير كالتمييز،فإن وجد فيه الألف واللام حكم بزيادتها،لأن المراد ذكر السبب الحامل فيكفي فيه التنكير، والتعريف زيادة غير محتاج إليها.[٢]

وقد اختار الرعيني مذهب سيبويه واستدل له بالسماع،قال:"فالصحيح ما ذهب إليه سيبويه،وقد كثر السماع بالتعريف،قال الراجز[٣]:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ∴ ولو توالت زمر الأعداء

وقال الأخر[٤]:

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا ∴ شنوا الإغارة فرسانا وركبانا

ف"الجبن"و"الإغارة"مفعولان له.[٥]

ورد مذهب الجرمي والرياشي بقوله:"ورد بأن السبب الحامل قد يكون معلوما عند المخاطب فيعرفه ليعلم المخاطب أن السبب هو الأمر المعروف عنده."[٦]

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وصححه الرعيني ،كما أن العلة التي ساقها الرّياشي في وجوب تنكير المفعول له هي المشابهة.

"من"التي تصحب أفعل التفضيل:

للنحويين في معنى "من"التي تصحب أفعل التفضيل أقوال:

---

(١) هو أبوالفضل العباس بن الفرج بن على بن عبدالله الرياشي البصري،روى عن الأصمعي، وقرأ النحو على المازني، توفي سنة ٢٥٧هـ،تنظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ص٩٨،وإنباه الرواة ٣٦٧/٢.

(٢) الأصول ٢٠٩/١،وشرح الرضي على الكافية ١٩٢/١.

(٣) من الرجز،لم ينسب لقائل معين ،ينظر:شرح التسهيل ١٩٨/٢،ووشرح ابن الناظم ص٢٧٢،والارتشاف ٢٢٤/٢.

(٤) من البسيط لقريط بن أنيف،ينظر:الاقتضاب ص١٥٢،وشرح التسهيل١٥١/٣،ومنهج السالك ١٤٥/١.

(٥) الشرح ٢٣٩/٣.

(٦) الشرح ٢٣٩/٣.

الأول:لسيبويه[١] أنها لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض حيث يمكن التبعيض نحو:زيد أفضل من عمرو؛لأن عمرا بعض الناس وحيث لا يمكن التبعيض تكون لمجرد الابتداء نحو قولك:الله أعظم من كل عظيم.

الثاني:للمبرد والأخفش الصغير والسيرافي وجماعة[٢]أنها لابتداء الغاية لا يصحبها شيء.

الثالث:للهروي [٣]أن معناها التبعيض ،فإذا قلت :زيد أفضل من عمرو ، فمعناه أن زيدا يفضله على عمرو ولا يعم ،فجعل ابتداء فضله من عمرو ،ولم يعم موضع الانتهاء.

الرابع :لابن عصفور وابن هشام [٤]أن معناها الابتداء والانتهاء معا .

فإذا قلت :زيد أفضل من عمرو ،معناه ابتدأ التفضيل من عمرو وانتهى به.

الخامس:لابن مالك[٥]أن معناها "عن"فإذا قلت :زيد أفضل من عمرو ،فالمعنى ،فالمعنى جاوز زيد عمرا في الفضل.

اختار الرعيني[٦] مذهب المبرد ومن تبعه دون أن يصرح بذلك ،قال: "والصحيح عندهم أن"من"في أفعل التفضيل لابتداء الغاية لا يصحبها شيء ،فإذا قلت :زيد أفضل من عمرو فمعناه أن ابتداء فضله متراقيا في الزيادة من عمرو ،وإذا قلت زيد شر من عمرو ،فالمعنى ابتداء شره في الانحطاط من عمرو.

(١) الكتاب٤/٢٢٥.
(٢) المقتضب ٤٤/١،والارتشاف ٤٤١/٢،ومنهج السالك ص٢٣٩.
(٣) الأزهية ص٢٢٤.
(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٨/١،والمغني
(٥) شرح التسهيل ١٣٤/٣.
(٦) الشرح١٠٢/٢.

المبحث الثاني:المسائل التى وافق فيها الكوفيين

مجيء "أو"بمعنى الواو:

مجيء "أو"بمعنى الواو مسألة خلافية ،منعها جمهور البصريين،وأجازها الكوفيون والأخفش والجرمي،وقالوا قد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب كقوله تعالى:"وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون"(١)،وكقول الشاعر(٢):

وقد زعمت ليلى بأني فاجر ∴ لنفسي تقاها أو عليها فجورها

وبمذهبهم أخذ الرعيني،فقال في بيت ابن معط:

بالرفع أو بالنصب أو بالجر ∴ كمر زيد راكبا بعمرو

أو فيه بمعنى الواو ،أي بالرفع والنصب والجر؛لأن التغير لا يحصل بأحدها بل بمجموعها ،وعليه قول الشاعر(٣):

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ∴ ما بين ملجم مهرة أو سافع

أي:وسافع.(٤)

وقد تأول جمهور البصريين هذه الأدلة،وتمسكوا بأن الأصل في"أو"أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام،والأصل في الواو أن تكون لمطلق الجمع،والأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له.

والصحيح مذهب الكوفيين والذي أيده الرعيني ؛لمجئ ذلك كثيرا،ومنه قوله تعالى:"وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا وصرفنا فيه من الوعيد لعلهم يتقون أو يحدث لهم ذكرا"(٥)،وقوله تعالى:"فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى (٦)"،فالمعنى الراجح في الآيتين لدى كثيرين تقديره: لعله يتذكر ويخشى، ولعلهم يتقون ويُحْدِث

(١) الصافات:١٤٧.
(٢) البيت لتوبة بن الحمير،ينظر:ديوانه ص٣٨،تحقيق د.خليل إبراهيم العطية،ار صادر بيروت.
(٣) من الكامل لحميد بن ثور الهلالي،ينظر ديوانه عبدالعزيز الميمني ص١١١، الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة، ١٩٦٥م،وأوضح المسالك ٣٤٢/٣.
(٤) الشرح١٥٣/١.
(٥) طه:١١٣.
(٦) طه:٤٤.

لهم ذكراً، أي: عظة وعبرة؛ لأن كلاً من الخشية والتقوى لا يتنافى مع التذكر وحدوث الذكر؛ إذ لا تصح التقوى إلا مع الذكر، فهو من لوازمها، كما لا تصحَ الخشية إلا بالتذكر؛ لأن التذكّر أيضاً من لوازم الخشية، وعليه فالمعنى على الجمع والمصاحبة بين المعطوف والمعطوف عليه وعدم الإفراد، وهذا ما تفيده الواو وتدل عليه(١).

"من" هل تأتي لابتداء الغاية في الزمان:

ذهب البصريون (٢) ما عدا الأخفش والمبرد وابن درستويه إلى أنها لا تكون لابتداء الغاية في الزمان وتأولوا ما ظاهره ذلك.(٣)

وذهب الكوفيون(٤) إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان.

واستدلوا بقوله تعالى"من أول يوم أحق أن تقوم فيه"(٥)،وفي الحديث"فمطرنا الحديث"فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة "(٦)،وقول الشاعر(٧):

تخيرن من أزمان يوم حليمة ∴ إلى اليوم قد جربن كل التجارب

فـ"من"لابتداء الغاية الزمانية .

وحمل المانعون هذه الأدلة على حذف مضاف،والتقدير:في الآية:من تأسيس أول يوم،وفي الحديث من صلاة الجمعة،وفي البيت:من استمرار أزمان، وكذلك ما أشبهها.(٨)

(١) اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي الدمشقي الحنبلي٣٩٨/١٣، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
(٢) الارتشاف ٤٤١/٢،والهمع ١٢٢/٤.
(٣) الإنصاف ٣٧٠/١،والارتشاف ٤٤١/٢،والمساعد٢٤٦/٢.
(٤) الإنصاف ٣٧٠/١،والارتشاف ٤٤١/٢،والمساعد٢٤٦/٢.
(٥) التوبة :١٠٨.
(٦) أخرجه البخاري في الاستسقاء برقم ٩٧١.
(٧) البيت من الطويل للنابغة الذبياني،ديوانه ص٤٥،وأوضح المسالك٢٢/٣،والتصريح٦٣٨/١.
(٨) التصريح ٦٣٨/١.

وقد أيد الرعيني مذهب الكوفيين قائلا:"وهو الصحيح –والله أعلم–لمجيء ذلك قرآنا وحديثا وشعرا وكثر ذلك كثرة يأبى التأويل،وما عسى أن يتأوله البصريون."[١]

وهو الصحيح لكثرته نظما ونثرا ،وتأويل ما كثر ليس بجيد.

العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض

اختلف النحاة في العطف على الضمير المجرور على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول :مذهب جمهور البصريين[٢] وهو أنه لا يعطف على الضمير المجرور في غير ضرورة إلا بإعادة الجار ،وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد فإذا عطفت على الضمير المجرور– والضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار ،ولم ينفصل منه،ولهذا لا يكون إلا متصلا بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب – فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ،وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.[٣]

المذهب الثاني:مذهب الكوفيين وهو أنه يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار في السعة.

واحتجوا بأن قالوا: الدَّليل على أنه يجوز، أنه قد جاء ذلك نثْرًا ونظْمًا، فمن الأول قوله تعالى :﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذي تَسَاءَلُونَ به وَالْأَرْحَام ﴾[٤] بالخفض، وهي قراءة أحد القراء السبعة.[٥]

وقوله تعالى :﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ في النّسَاء قُل اللَّهُ يُفْتيكُمْ فيهنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾[٦] فـ "ما" في موضع خفض؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض في فيهن، وقوله تعالى :﴿ لَكن الرَّاسخُونَ في الْعلْم منْهُمْ وَالْمُؤْمنُونَ يُؤْمنُونَ بمَا أُنْزلَ

(١) الشرح٢/٨٨.
(٢) الكتاب ٢/٣٨١،والمقتضب ٤/١٥٢،ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٦،والإنصاف ٢/٤٦٣، وضرائر الشعر ص١٤٧.
(٣) الإنصاف ٢/٤٦٦.
(٤) النساء:١.
(٥) ينظر:السبعة لابن مجاهد ص٢٢٦،والإنصاف ٢/٤٦٣.
(٦) النساء:١٢٧.

إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ منْ قَبْلِكَ وَالْمُقيمينَ الصَّلَاةَ ﴾[١] ،وقوله تعالى (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّه وَكُفْرٌ به وَالْمَسْجِد الْحَرَام ﴾ [٢]

ومن الثاني قول الشاعر[٣]:

فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وَتَشْتُمُنَا ∴ فاذْهَبْ فما بكَ والأيام من عَجَب

فالأيام مخفوضة؛ لأنها عُطفَت على الضمير في "بك"، والتقدير: بك وبالأيام.

ومنه قول الشاعر[٤]:

أَكُرُّ على الكتيبة لا أُبالي ∴ أفيها كان حَتْفي أم سواها

فسواها في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في "فيها"، والتقدير: "أم في سواها."

المذهب الثالث :مذهب أبي عمر الجرمي[٥]،وهو إن أكد الضمير جاز العطف العطف من غير إعادة الجار ،وإلا فلا يجوز إلا ضرورة .

وقد ارتضى الرعيني مذهب الكوفيين ومن وافقهم بقوله:"وبه أقول لكثرته نظما ونثرا.[٦]

والصحيح جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار؛ وذلك للأمور الآتية:

-كثرة الشواهد الواردة فيه كما تقدم ذكرها، فليس صحيحاً أنه إنما جاء في بيتين أو ثلاثة بل ورد ذلك نثرًا ونظمًا؛ مما يصعب معه أن يُجعَل شاذًّا أو ضرورةً.

-أن أخويْ ضمير الجر – أعني ضميرَي النصب والرفع – يُعطَف عليهما على تفصيل في ضمير الرفع،وليس ثمة مانعٌ قوي يمنع من أن يُحمَل عليهما ضمير الجر في أصل الجواز، وإن كان الأكثر الأفضل فيه أن يُعادَ مع المعطوف

(١) النساء:١٦٢.
(٢) البقرة:٢١٧.
(٣) من البسيط مجهول القائل ،ينظر:الكتاب ٣٨٣/٢،وشرح المفصل ٧٨/٣.
(٤) البيت من الوافر لعباس بن مرداس ،ينظر:الإنصاف ٤٦٤/٢،وشرح التسهيل ٣٧٧/٣.
(٥) شرح الرضي على الكافية ٣٣٦/١،والبحر المحيط ١٤٧/٢،والدر المصون ٤٩٣/٢.
(٦) الشرح ٤٠/٣،وينظر ما ورد نظما ونثرا في البحر المحيط ١٤٧/٢.

الجارُّ، كما أن الأكثر الأفضل في العطف على ضمير الرفع توكيدُهُ، أو الفصلُ بينه وبين المعطوف(١).

-يضاف إلى ذلك أن ما ذهب إليه الكوفيون له وجه في القياس، وهو أنه كما يجوز أن يُبدَلَ من الضمير ويُؤَكَّد دون إعادة الجار، فكذلك يجوز أن يُعطَف عليه دون إعادة الجارّ أيضًا.

إتباع مجرور المصدر على الموضع

اختلف النحويون في مسألة إتباع مجرور المصر على الموضع على ثلاثة مذاهب: الأول لسيبويه والبصريين(٢) أنه لا يجوز ،وفرقوا بين المصدر وبين اسم الفاعل أن اسم الفاعل الإضافة فيه ثانية عن النصب؛لكونه عمل بالشبه بالفعل، فجاز الإتباع على المحل مراعاة للأصل بخلاف الإضافة في المصدر فإنها فيه أصل ،وليست فرعا عن شيء ؛لكونه لم يعمل بالشبه بالفعل فليس له محل.

الثاني:للكوفيين(٣) أنه يجوز ،فإذا قلت :يعجبني ضرب زيد ،فيجوز الإتباع على زيد بالنصب إن كان في المعنى مفعولا وبالرفع إن كان فاعلا أو مفعولا لم يسم فاعله

إلا أن الكوفيين لا يتبعون على المجرور إذا كان مفعولا في المعمى إلا بذكر القاعل فيقولون :أعجبني شرب الماء واللبن زيد ،والإتباع على اللفظ أحسن من الإتباع على المحل،ويستوي الامران عندهم إذا وقع فصل بين التابع والمتبوع نحو:يعجبني شرب الماء عمرو واللبن ،فقد فصلت بين الماء واللبن بعمرو، فيستوي الإتباع هنا على اللفظ وعلى المحل.

وقد استدلوا على مذهبهم بالسماع(٤)،ومنه قراءة:"أن عليهم لعنة الله والناس أجمعون"(٥) برفع الملائكة،فهو معطوف على محل لفظ الجلالة ،فإنها

(١) ينظر:الكتاب ٢٧٨/١،وشرح المفصل ٧٦/٣.
(٢) ينظر:الكتاب ١٩١/١،وارتشاف الضرب ١٧٧/٣،والمساعد ٢٣٧/٢.
(٣) ينظر:المسائل البصريات ٧٤٧/٢،وشرح التسهيل ١٢٠/٣.
(٤) الشرح ٤٠٨/٧.
(٥) آل عمران :٨٧.

فاعلة في المعنى،ومنه في الحديث [١]:"أمر بقتل الأتـــر وذو الطفيتـــين" فـــ"ذو" معطوف على "الأبتر"لأنه مرفوع في المعنى على انه مفعول لم يسم فاعله ،ومنه قول الشاعر[٢]:

قد كنت داينت به حسانا

مخافة الإفلاس والليانا

يحسن بيع الأصل والقيانا

فـــ"الليان " معطوف على محل"الإفلاس ؛لأنه مفعول في الأصـــل و"القيـــان" معطوف على محل "الأصل"؛لأنه مفعول في الاصل،وقول الآخر[٣]:

حتـــى تهجـــر في الـــرواح وهاجـــه ∴ طلـــب المعقـــب حقـــه المظلـــوم

فـــ"المظلوم"نعت لـــ"المعقب"على الموضع ؛لأنه فاعل في الأصل .

الثالث:لأبي عمرو الجرمي[٤] أنه يجوز الإتباع على المحل في العطف والبدل ،ولا يجيزه في النعت والتأكيد ،وحجته أن العطف والبدل عنده من جملة أخـــرى ،فالعامل في الثاني غير العامل في الأول ،وأما النعت والتأكيد فالعامل فيهما واحد فيلزم من إجرائهما على المحل أن يكون الشيء المنعوت أو المؤكـــد مخفوضـــا مرفوعا أو مخفوضا منصوبا في حالة واحدة.

وقد أخذ الرعيني برأي الكوفيين، فقال بعد أن أورد عددا غيـــر قليـــل مـــن الأدلة المسموعة التي تؤيد مذهبهم[٥]: "قلت: والحق أنه يجوز أن يتبع مجـــرور المصدر على الموضع لهذا السماع الفاشي الذي لا يقبل التأويل إلا علـــى بعـــد." وهو الصحيح.

(١) صحيح البخاري في كتاب بدء الخلق رقم ٣٩٥٤.
(٢) من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٧،هو من شواهد الكتاب ١٩١/١،وشرح المفصـــل لابن يعيش ٦٥/٦،وشرح التسهيل ١٢٠/٣.
(٣) من الكامل للبيد بن أبي ربيعة في ديوانه ص١٢٨،وشرح المفصل ٦٦/٦،والخزانة ٢٤٠/٢.
(٤) ينظر:ارتشاف الضرب ١٧٧/٣.
(٥) الشرح ٤١١/٧.

معنى السين وسوف

ذهب البصريون[١] إلى أن "سوف"أشد تراخيا في الاستقبال من السين؛لأن كثرة المبنى تدل على زيادة المعنى[٢]،واستروحوا ذلك من قوله تعالى:"وسوف تسألون"[٣]، قالوا:فطال الأمد والزمان ،ومن قوله تعالى:"سيقول السفهاء"[٤]،قالوا :فتعجل القول ،قالوا :ومتى جاء الفعل الذي يراد به يوما القيامة ومعه"سوف"فهو الأصل،كقوله تعالى:"كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون"[٥]،ومتى جاء و معه السين نحو:"وسيعلم الذين ظلموا"[٦]فالتقريب فيه يراد به التخويف والترهيب ؛فلأجل ذلك عدل عن "سوف".[٧]

وذهب الكوفيون[٨]إلى أن معناهما واحد ،ووافقهم ابن مالك[٩].

وارتضى الرعيني مذهب الكوفيين بقوله[١٠]:"وإليه تميل النفس ؛إذ لا دليل على ما قالوه."

وهو الصحيح ؛لأن العرب عبرت بـ"سيفعل"و"سوف يفعل"عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد ،فمن ذلك قوله تعالى:"كلا سيعلمون[١١]"و"كلا سوف تعلمون"[١٢]وقول الشاعر[١٣]:

وما حالة إلا سيصرف حالها ∴ إلى حالة وسوف تزول

---

(١) الإنصاف ٦٤٧/٢،وشرح المفصل ١٤٨/٨.
(٢) شرح ابن القواس ٩٢/١.
(٣) الزخرف:٤٤.
(٤) البقرة:١٤٢.
(٥) التكاثر:٣،٤.
(٦) الشعراء:٢٢٧.
(٧) الشرح ١٢١/١.
(٨) الإنصاف ٦٤٦/٢.
(٩) شرح التسهيل ٢٦/١.
(١٠) الشرح ١٢١/١.
(١١) النبأ:٤.
(١٢) التكاثر:٣.
(١٣) من الطويل لطريف بن أبي وهب العبسي ،الجنى الداني ص٦٠،والحماسة ٥٢٨/١ وهمع الهوامع٧٢/٢.

مجيء "إن"الشرطية بمعنى"إذ"

ذهب الكوفيون إلى أن"إن"الشرطية تقع بمعنى "إذ"،وذهب البصريون إلى انها لا تقع بمعناها(١).

واحتج الكوفيون بمجيء"إن"كثيرا في كتاب الله وكلام العرب بمعنى"إذ"،فمن ذلك قوله تعالى:"وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا"(٢)،فـ"إن"ها هنا لا يجوز أن تكون شرطية ؛لأنها تفيد الشك ،ولا شك أنهم كانوا في ريب ،فدل على أنها بمعنى"إذ"،وقوله تعالى:"وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين"(٣)،معناه "إذ كنتم"؛لأن الإيمان قد وقع ، ومنه قول الشاعر(٤):

أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا ∴ جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم

فـ"إن"في البيت بمعنى"إذ"لأن الشرط مستقبل وهذه القصة قد مضت.

أما البصريون فقد تمسكوا باستصحاب الحال ؛إذ الأصل في"إن"أن تكون شرطا، والأصل في "إذ"أن تكون ظرفا ،ولا يعدل عن ذلك إلا بإقامة الدليل ، قالوا:"ولا دليل ، مجيبين عن كل ما أورده الكوفيون.(٥)

وقد ارتضى الرعيني(٦) مذهب الكوفيين،قال:"أما قوله تعالى"وإن كنتم في ريب"فيمكن أن تكون فيه بمعنى "إذ" ؛لأن الريب قد حصل منهم في الماضي،وكذلك قوله تعالى:"إن كنتم مؤمنين" لأن الإيمان قد حصل منهم في الماضي.

وهو الصحيح؛وذلك لأن"إن" فيما ذكر من الآيات والأبيات لم يذكر بعدها جواب ، وأن الآيات قد قرئ في كل منها بكسر الهمزة وبفتحها كما أن الفعل بعدها ماضيا ،وهذه كلها تمنع أن تكون"إن"شرطية .

وقد تمحل البصريون في كل واحد من هذه الثلاثة ،أما عدم ذكر الجواب فقد ادعوا أنه محذوف لدلالة الكلام عليه وهو مراد ،وأما فتح الهمزة فقد أنكروا وروده ،وأما مضي الفعل فزعموا أنه–وإن كان ماضيا في اللفظ – مستقبل في المعنى ؛لأنه سبب لما أري التعليق عليه أو لأن المراد :إن يتبين كذا.(٧)

---

(١) الإنصاف ٦٣٢/٢،وائتلاف النصرة ص١٥٤.
(٢) البقرة:٢٣.
(٣) البقرة :٢٧٨.
(٤) البيت للفرزدق ديوانه ٣١١/٢،وخزانة الأدب ٢١/٤.
(٥) ينظر:الإنصاف ٦٣٤/٢.
(٦) الشرح٥٧٧/١.
(٧) الإنصاف ٦٣٤/٢.

الفصل الثاني

موقف الرعيني من ابن معط

المبحث الأول: موافقته لابن معط:

وافق الرعيني ابن معط كثيرا ، وأخذ بأقواله، واعتمد على ما ذهب إليه ،ولم تكن هذه المتابعة عن تعصب وهوى ؛لأن قواعده وآرائه اعتمدت على الكثير الموثوق به ؛لذا نراه يرفع من شأن مذهبه ويركن إليه ،لكن موافقة الرعيني لابن معط لا تعني أنه ضعيف الرأي ،والدليل على ذلك أنه أخذ عليه أشياء كثيرة في أثناء الشرح .

ويمكننا حصر موافقته له فيما يأتي:

أ-دفاعه عنه:

وقد تمثل في رده كثيرا من الانتقادات التي وجهها شراح الدرة الألفية له ومحاولته التماس العذر له فيما صنع،فمن ذلك:

١-عندما حد ابن معط الحرف بقوله:

والحرف لا يفيد معنى إلا ∴ في غيره كهل أتى المعلى[١]

اعترض عليه ابن الخباز بقوله:"الحرف محصور فلا يحتاج إلى حده[٢]"،ثم عد جميع الحروف،وانتهى بها إلى ثلاثة وسبعين حرفا،واستغنى بالعد عن الحد؛ لأنها كلم محصورة .

فانتصر الرعيني لابن معط بقوله:"وهذا ليس بجيد ؛لأن الحد المقصود منه التعريف بالحقيقة ،وتعريف الحقيقة لا يتوقف على محصور أو غير محصور.[٣]

٢-عندما رأى ابن الخباز أن ابن معط خالف عادة النحويين في وضعهم لباب الوقف في أواخر الكتب؛إذ قدمه في أول الكتاب،يقول:"عادة النحويين ذكر

(١) الدرة الألفية"ألفية ابن معط في النحو والصرف والخط والكتابة ص١٨،تحقيق سليمان إبراهيم إبراهيم البلكمي، دار الفضيلة.
(٢) الغرة المخفية ٧٤/١.
(٣) الشرح ٩٣/١.

الوقف في أواخر الكتاب ؛لأنه ليس من الأحكام الإعرابية ،فهتك أبو الفتح هذا الحجاب في اللمع –[١]،وتقيله يحيى في قصيدته[٢]."

اعتذر له عن اعتراض ابن الخباز بقوله:"والعذر للمصنف أن هذا الرجز بناه على الاختصار،وعادة المختصرين أن يذكروا المسائل في المختصرات على جهة الاستطراد ،أي أنهم إذا ذكروا مسألة ذكروا معها مسألة أخرى من غير بابها لمناسبة بينهما حرصا على الاختصار، ألا ترى أن أبا علي لما وضع (الإيضاح) على الاختصار لم يبوب على (الاشتغال)،وإن كان بابا متسعا،بل ذكره في باب(الابتداء)على جهة الاستطراد ؛لأن الاشتغال أصله الابتداء ،وكذلك المصنف لما ذكر الإعراب أخذ يذكر الوقف استطرادا للمناسبة التي بينهما ،وهي اشتراكهما في محل واحد،وهو آخر الكلمة ،والحامل على هذا الاختصار"[٣]

٣- عندما اعترض ابن الخباز على ابن معط في قوله:

فقلت غير آمن من حاسد ∴ أو جاهل أو عالم معاند[٤]

بقوله:"الترديد ههنا ب"أو"غير مستقيم ؛لأن كلامه يؤذن بأن الحاسد لا جاهل ولا عالم ولا معاند ،ولو قال:"من جاهل"فبين الحاسد به لكان جيدا."[٥]

وقد أجاب الشراح عنه فقالوا:إن الحاسد وإن كان لا يخلو من أحد القسمين الباقيين احتمل خلوه من العناد ،فتصح القسمة بهذا الاعتبار ؛لأن الغرض أن الحاسد يخرج عنه العالم المعاند ،فالقسمة عندهم صحيحة بهذا الاعتبار.[٦]

وقد استحسن الرعيني هذا الجواب بقوله:"وهذا الجواب لا بأس به إلا أنه يحتاج إلى تتميم ،وهو أن يقال:إن الجاهل في التقسيم المراد به جاهل غير حاسد ؛لئلا يدخل الجاهل تحت الحاسد ،فنعود إلى الاعتراض والجواب المخلص في ذلك

(١) اللمع ص٥٥.
(٢) الغرة ١/١١٣.
(٣) الشرح١/٢٧٢.
(٤) الدرة الألفية ص١٧.
(٥) الغرة المخفية ١/٦٥.
(٦) شرح ابن القواس ١/١٩٠ ،والصفوة الصفية للنيلي ١/٢٩،تحقيق محسن سالم العميري، ١٤١٩هـ، مركز إحياء التراث الإسلامي

أن نقول:إن المؤلف خاف ممن يتقى أذاه وهو كل حاسد كيف كان أو غير حاسد فيه صفة تتقى،فدخل تحت الحاسد كل ذي حسد سواء كان جاهلا أو عالما معاندا مع الحسد أو غير معاند،وبقي غير الحاسد وقد نص عليه بقوله:"أو عالم معاند"، فقد تمت القسمة المرادة من غير تداخل. (١)

٤-انتصر لابن معط من ابن الخباز حين اعترض عليه في قوله(٢):

وكل ما لم ينصرف تفتحه ∴ جرا كإسحاق ويأتي شرحه(٣)

بقوله:"وكان حق المصنف أن يأتي بهذا البيت في أول الباب بعد قوله:

والجر فيه بانكسار ظاهر

فرد عليه الرعيني قائلا:"وعندي أن الذي صنع المصنف هو الأولى ؛لأن إتيانه بغير المنصرف في هذا الموضع يؤذن بأن الذي تقدم ذكره منصرف وغي منصرف سواء كان صحيحا أو معتلا قصورا أو منقوصا نحو زيد وأحمد وعصا وحبلى وقاض وجوار ،فكأن المصنف يقول:"وكل ما لم ينصرف مما تقدم ذكره فحكمه هذا الحكم،فلو قدم هذا البيت إلى الموضع الذي قالوه لم يعط هذا المعنى، وكان كلامه مقصورا في ذلك على الاسم الصحيح لا غير."(٤)

٥-وانتصر له من بعض الشراح(٥) الذين حملوا قوله:

الحمد لله الذي هدانا ∴ بأحمد دينا له ارتضانا(٦)

على القلب، يقول:""له ارتضاها"حملها الشراح على القلب ،والتقدير عندهم : دينا ارتضاه لنا،والقلب عند العرب جائز إذا فهم المعنى.....والذي حملهم على تخريج لفظ المصنف على القلب وإن كان على غير الأصل قوله تعالى:"ورضيت لكم الإسلام دينا"(٧) فظاهر الآية أن الإسلام ارتضاه لنا وظاهر كلام المصنف

(١) الشرح ٦٧/١.
(٢) الغرة المخفية١١٢/١.
(٣) الدرة الألفية ص٢٠.
(٤) الشرح ٢٦٨/١.
(٥) ينظر:الغرة المخفية ٥٤/١،وشرح ابن القواس١٧٧/١.
(٦) الدرة الألفية ص١٧.
(٧) المائدة:٨٢.

عكسه ،فإذا حملناه على القلب اتفق كلام المصنف رحمه الله مع الآية ،ويمكن أن يحمل كلام المصنف على ظاهره ،ويكون المعنى أن الله ارتضانا لدينه يؤيده من جهة المعنى قوله تعالى:"كنتم خير أمة أخرجت للناس[١]"."[٢]،والمسألة هنا فيها فيها سعة من الأمر وهي قائمة على الكال في الجودة.

٦-وانتصر له من قول بعض الشارحين تعليقا على قول ابن معط:"والأصل في البناء للأفعال"[٣]إنه يوهم أن البناء إنما هو أصل في الأفعال فقط ،وفيه نظر ؛لأن هذا الإيهام إن جاء من الحصر فلا شك أن الحصر حاصل من جهة تقدم قوله"في البناء"على قوله"للأفعال"إلا أنه حمل الحصر على غير طريقته ،فإن المعنى الذي توهمه لا يحصل إلا من تقديم "ما"وإدخال "إلا"على قوله للأفعال وترك "في البناء"على موضعه فيصير التقدير :ما الأصل في البناء إلا للأفعال ،ولا شك أن هذا يفيد المعنى الذي توهمه من حصر أصالة البناء في الأفعال ،ولكنه ليس على طريق حصر تقديم المعمول ،وإنما الطريق في ذلك أن نرد المعمول إلى موضعه من التأخير وتدخل عليه "إلا"ونجعل "ما"في أول الكلام ،فإذا عملنا هذا صار التقدير :ما الأصل للأفعال إلا البناء،وهذا يفيد أن أصالة الأفعال منحصرة في البناء فلا أصل لها في غيره ،ويمكن اشتراك غيرها معها ،وهذا المعنى هو الصحيح وعليه يحمل كلام المصنف لا على ما توهم غيره.[٤]

٧-وانتصر له في قوله :

كمن وإيه ونزال وهلم ∴ ولفظ غير المتمكن يعم[٥]

من بعض الشارحين الذين ذهبوا إلى أن قوله "يعم"يعني به أنه يعم جميع المبنيات من الأسماء والأفعال والحروف ،وهذا فيه نظر ؛لأن المصنف إنما كلامه في المبني من الأسماء ،وأيضا فإن الفعل والحرف لا يوصفان بغير المتمكن ؛لأن

(١) أل عمران :١١٠.
(٢) الشرح ٢٦/١.
(٣) الدرة الألفية ص١٩.
(٤) الشرح١٦٩/١،١٦٨.
(٥) الدرة الألفية ص١٩.

الشيء لا ينفى إلا عما يتوهم ثبوته فيه،ولا يمكن في الأفعال والحروف بوجه.[١] بوجه.[١]

٨-وانتصر له في قوله:

سمي مقصورا به تقدر ∴ الحركات كلها لا تظهر[٢]

الذي جعل فيه ابن النحوية قوله"لا تظهر حشوا ؛لأن قوله "تقدر"يعطي معناه فلا حاجة إليه بقوله:"قلت وعندي أنه ليس بحشو،بل يعطي معنى أي معنى وذاك أن المعتل على قسمين قسم تقدر فيه الحركة ويمكن ظهورها كالمنقوص في حالة الرفع والجر ،ألا ترى أنه يمكن إظهارها ،ولذلك يظهرها الشاعر إذا اضطر إليها وقسم تقدر فيه الحركة ،ولا يمكن إظهارها ،نحو|(العصا)،فقوله(لا تظهر)يعطي أنه من القسم الذي تقدر فيه الحركة ،ولا يمكن إظهارها، ولو سكت على قوله:(تقدر)لقيل :فهل يمكن إظهارها،فأتى به ليحرز هذا المعنى".[٣]

٩-وانتصر له من ابن النحوية أيضا عندما علق على قول ابن معط:

وإن ندبت من تنادي[٤]

بقوله: ظاهره أن المندوب منادى حقيقة

فقال الرعيني :"وصاحب هذا الاعتراض على الناظم هو ابن النحوية – يقول:"وليس كذلك ،وإنما مراده :وغن ندبت من تذكر اسمه بلفظ النداء.

-كما انتصر له من ابن الخباز حين رأى أن حصره للمعرف في خمس لا دليل عليه في قوله:

أما المعرف فخمس تذكر ∴ أو لها الأعلام ثم المضمر[٥]

قال ابن الخباز:"لم أر للحصر في الخمسة دليلا"[٦]

(١) الشرح١/٢٠٤.
(٢) الدرة الألفية ص١٩.
(٣) شرح الرعيني ١/٢١٩.
(٤) الدرة الألفية ص٥٤.
(٥) الدرة الألفية ص٣٥.
(٦) الغرة ١/٣٠٩.

فرد الرعيني قائلا:"ودليل الحصر أن المعرفة إما أن يحتاج في تعيين مدلوله إلى غيره أو لا ،فإن لم يحتج فهو العلم ،فإن احتاج فإما أن يحتاج إلى ما يفسره وهو المضمر، أو إلى ما يزيل اشتراكه بحرف التعريف وهو المعرف بالألف واللام، أو إلى ما يزيل اشتراكه بإضافته إلى اسم أخر وهو المضاف ،فانحصرت المعارف في الخمس.

قلت ومثل هذا التقييد لا يفيد حصرا ،والأولى أن يجعل دليل الحصر الاستقراء.[١]"

١٠-كما انتصر له من ابن النحوية أيضا حين اعترض عليه في قوله:

وتلحق اللام إذا استغثتا ∴ لمن تناديه إذا دهمتا[٢]

يقول:"وقد اعترض ابن النحوية على قوله "لمن تناديه"،فقال يرد عليه ما ورد على قوله قبل:

وإن ندبت من تنادي قلتا[٣]

لأن المندوب ليس بمنادى وكذلك المستغاث به

قلت:أما كون المندوب غير منادى فمسلم ،وقد تقدم الجواب عن كلام المصنف هناك ،وأما كون المستغاث به غير منادى فليس بمسلم ،بل هو منادى حقيقة فلا اعتراض.[٤]

١١-ومنها رده اعتراض أكثر الشارحين على المؤلف في جمعه هذين الشطرين في قوله:

وكل ما لم ينصرف تفتحه ∴ جرا كإسحاق ويأتي شرحه[٥]

(١) الشرح ٣/٤٣٥.
(٢) الدرة الألفية ص٥٤.
(٣) الدرة الألفية ص٥٤.
(٤) الشرح٧/٧٢٩.
(٥) الدرة الألفية ص٢٠.

بين قافيتين مختلفتين،أحداهما :المتراكب وهي التي بين الساكنين فيها ثلاث متحركات"تفتحه"...والثانية: المتدارك وهي التي بين الساكنين فيها متحركان "شرحه".

وقالوا:ذلك عيب لا يجوز أن يجمع في قصيدة واحدة بين قافيتين مختلفتين.

قلت:وهذا رد من لم يعرف أحكام القافية،فقد أجاز الخليل –رحمه الله–وهو إمام هذا الشأن المرجوع إليه فيه اجتماع قافيتين مختلفتين وثلاث قواف مختلفات في بحر واحد، أما القافيتان فأجازهما في الضرب الأول من الكامل والثامن ؛لأنهما على وزن"متفاعلن"فيجوز فيهما ما يجوز في الحشو من الزحاف ،فإذا جاء سالما وهو"متفاعلن"كانت القافية من المتدارك ،وإذا جاء مخزولا ،وهو حذف ألفه وتسكين تائه كانت القافية من المتراكب.....

واجتماعها في الرجز كثير بحيث لا يحصى ؛إذ هو بحر تساهلت فيه العرب ودار على ألسنتهم كثيرا،فقد بان لك بما أوردناه أن المصنف على صواب فيما صنع ،والاعتراض عليه لم يصادف محلا ،ولم أر من سلك في ذلك مسلك الصواب من شراح هذا الكتاب إلا ابن النحوية ،فإنه قال:جمع بين قافيتين مختلفتين ،وليس من عيوب القافية العشرة إلا أن الأجود عدمه .

وعلق قائلا:"ولا شك أن الأمر كما قال؛ إذ اتفاق القافية هو الأصل[1]،وقد استشهد ابن النحوية على جواز ذلك بقول الشاعر:

يا ليتني فيها جذع ∴ أخب فيها وأضع[2]

فجمع بين المتدارك والمتراكب ،ثم قال ابن النحوية :"ولو قال المصنف:

وكل مالم ينصرف ففتحه ∴ جرا.....

على أن يكون "فتحه"مبتدأ و"جرا"قد سد مسد الخبر على طريق أخطب ما يكون الأمير قائما لخلص من ذلك.

---

(١) الشرح ١/٢٧٠،٢٦٩.

(٢) من الرجز لدريد بن الصمة،الجذع:الشاب،والخبب:نوع من السير،وأضع:أعدو،ينظر:ديوانه السير،وأضع:أعدو،ينظر:ديوانه ص١٢٨،تحقيق:محمد خير البقاعي،دمشق،دار صعب١٤٠١هـ-١٩٨١م.

ب ـ اعتذاره له:

أبدى الرعيني عذر ابن معط في بعض المسائل والأحكام وقدم الحجج لتبريرها ومن ذلك:

١-اعتذاره له في مسألة الأصالة والفرعية في المشتقات عندما قال :

واشتق الكوفيون أيضا المصدرا ∴ من فعل نحو نظرت نظرا

واشتق منه الفعل أهل البصرة ∴ وذا الذي به تليق النظرة

إذ كل فرع فيه ما في الأصل ∴ وليس في المصدر ما في الفعل[١]

يقول الرعيني:"فإن قلت :يظهر من قول المصنف:

إذ كل فرع فيه ما في الأصل

أنه يشترط مساواة الفرع للأصل من غير زيادة ولا نقصان ،ونحن نجد الفرع زائدا على الأصل كزيادة الفعل في المعنى على المصدر،فالجواب:أن كلام المصنف لا يعطي ما ذكرتموه من اشتراط المساواة ونفي الزيادة ،وإنما أراد المصنف أن الفرع لا بد أن يكون فيه مجموع ما في الأصل ،وكون الفرع فيه زيادة لا ينافي ما ذكره المصنف من حصول مجموع معنى الأصل في الفرع ،إذ الزيادة لا تكون إلا بعد حصول المساواة فهي مساواة وزيادة.[٢]

٢-اعتذاره عن تركه التمثيل لجمع المؤنث السالم في حالة الرفع بقوله:"ولم يذكر له مثالا لبيانه"[٣]

٣-اعتذاره له في قوله:

وإن يكن أخره معتلا ∴ بألف نحو الفتى وحبلى

سمي مقصورا به تقدر ∴ الحركات كلها لا تظهر[٤]

---

(١) الدرة الألفية ص١٨،والشرح١/١٤٢.
(٢) الشرح١/١٤٤.
(٣) الشرح١/٤٤٠.
(٤) الدرة الألفية ص١٩.

وقوله "بألف"قيل إنه يوهم أن اعتلال آخر الاسم بالألف أصل، ليس كذلك؛ لأن الألف لا تكون أصلا في الأسماء المتمكنة والأفعال ،وإنما تكون إما زائدة كألف ضارب أو منقلبة عن واو نحو دعا وعصا أو ياء نحو رمى وفتى ،وإنما تكون الألف أصلا في الحروف نحو ما ولا ؛لأنها جوامد لا تصرف فيها وفي الأسماء غير المتمكنة نحو ذا ومتى،والعذر للمصنف أنه لما لم يظهر الحرف الذي انقلبت الألف عنه أعطيت حكمه وأطلق عليها ما أطلق على ذلك الحرف ،فإذا ذلك الحرف يكون أصلا.(١)

٤-اعتذاره لابن معط عن استعمال (ثم)في موضع الواو في قوله:

صلى عليه الله ثم سلما ∴ وآله وصحبه وكرما(٢)

بقوله:"و(ثم)لم أر أحدا من الشراح تكلم على العطف ب(ثم)في هذا الموضع، والموضع موضع الواو،قال الله عزوجل:(صلوا عليه وسلموا تسليما)(٣)،وقد تلمحت فيه وجها حسنا،وهو أن العطف ب(ثم)هنا فيه تنبيه على المهلة بين طلب الصلاة وطلب التسليم ؛ليعلم أن المراد طلب صلاة تعقبها صلاة بحيث يمتد ذلك ويطول تتابع الصلاة عليه،ثم يطلب بعد ذلك السلام على نحو ما كانت الصلاة؛إذ العطف يشرك بين المعطوفين في المعنى ،ولو لم يعطف ب(ثم)لم يحصل هذا المعنى ،وكان الطلب طلب صلاة واحدة لا امتداد لزمانها.(٤)

٥-واعتذاره له في قوله:

ومالنا اسم فيه لا وألف ∴ نودي بلا أي سوى الله وصف(٥)

وقوله: "وصف"هو فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله ،وهو في موضع الصفة ل"أي"فالضمير المرفوع فيه عائد إلى "أي" فالتقدير :ومالنا اسم فيه لام وألف نودي بلا"أي"موصوفة سوى "الله "ويلزم منه الفصل بقوله "سوى الله"بين

(١) الشرح١/٢١٤.
(٢) الدرة الألفية ص١٧.
(٣) الأحزاب:٥٦.
(٤) شرح الرعيني١/٣٩.
(٥) الدرة الألفية ص٥٣.

الموصوف وصفته،وحصل بسبب ذلك في البيت تعقيد لفظي، وعلى هذا خرجه ابن النحوية وابن القواس،والذي أراه أن يكون :"وَصِفْ"فعل أمر، والواو عاطفة ، فتكون مفتوحة ،ونتخلص من موجب الفصل ،فيكون التقدير:ومالنا اسم فيه لام وألف نودي بلا أي سوى الله ،ثم قال :وصف أيا إذا ناديتها

هذا هو رأي الرعيني الذي أبداه ليبعد اعتراضا موجها إلى بيت ابن معط ، ثم قال موضحا ما أبداه:"وقوله "تمثيل أي لنداء المعرفة"لما رأى أن البيت الأول فيه حذف ،وأن في معناه غموضا ،أراد أن يزيل غموضه بهذا البيت ،فعرفك كيف يكون نداء ما فيه الألف واللام بهذا المثال الذي ذكره،وهو قوله:"يا أيها الإنسان".

٦-ويدخل في هذا ما نص عليه الرعيني من اختلاف في بعض روايات الألفية يكون في بعضها سبيل للخروج من خلاف بعض العلماء في قضية معينة ، من ذلك قوله في شرح قول ابن معط:

وفي المضاف يا عبيد اللهاه[١]

هذا تمثيل ثان للمندوب ب"يا"إذا كان مضافا ،فأعطي أن أل الندبة تلحق المضاف إليه بخلاف الصفة ،وقد تقدم ما في الصفة من الخلاف ،وفي هذا المثال تجويز لما منعه ابن مالك من لحاق هاء الندبة لما آخره هاء قبلها ألف ،ويوجد في بعض الروايات :"يا عبد الملكاه"،فنخلص من خلاف ابن مالك.

٧-ورده عنه في باب حد الإعراب في قوله:

وحده تغير في الأخر ∴ بعامل مقدر أو ظاهر[٢]

بقوله:"فإن قلت :يلزم من حد المصنف أن يكون الاسم المحكي معربا ؛لأن أخره قد تغير بالعامل؛ ألا ترى أنك إذا قلت :قام زيد، فيقول الحاكي:من زيد، فإذا قلت: رأيت زيدا،فيقول الحاكي:من زيدا، وإذا قلت:مررت بزيد،فيقول الحاكي:من زيد ،فقد تغير أخر زيد بعد"من"بسبب العامل الذي هو قام ورأيت والباء ،فيلزم أن يكون معربا."[٣]

(١) الدرة الألفية ص٥٤.
(٢) الدرة الألفية ص١٩.
(٣) الشرح ١/١٥١.

٨-ويلتمس الرعيني العذر لابن معط في تكراره لبعض الأمثلة ؛وذلك بكشف غايته من التكرار،ومن ذلك قوله تعليقا على قول ابن معط:

كمـــن وإيـــه ونـــزال وهلـــم ∴ ولفـــظ غـــير المـــتمكن يعـــم[١]

لما ذكر أن علة البناء شيئان :مضارعة الحرف والوقوع موقع الفعل ،أراد ان يمثل ،فأتى بهذا النصف من البيت تمثيلا لذلك،ف"من"تمثيل للاسم الذي ضارع الحرف و"إيه "و"نزال"و"هلم"تمثيل للاسم الواقع موقع الفعل.

فإن قلت :فلأي شيء كرر أمثلة الاسم الواقع موقع الفعل ولم يقتصر على مثال واحد كما اقتصر على"من"في شبه الحرف؟

فالجواب:أن فائدة التكرار هي إعلام بأن الاسم الواقع موقع الفعل لا يتوقف على صفة من تذكير وتأنيث وإفراد وتركيب ،بل كل ذلك إذا وقع موقع الفعل بني ف"إيه"مثال للمذكر و"نزال"مثال للمؤنث و"هلم"مثال للمركب.[٢]

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله في باب إعراب المقصور تعليقا على قوله:

وإن يكـــــن أخـــــره معـــــتلا ∴ بـــألف نحـــو الفتـــى والحبلـــى

سمـــــي مقصـــورا بـــــه تقـــدر ∴ الحركـــات كلـــها لا تظهـــر[٣]

قال:"وقوله: نحو الفتى وحبلى،كرر المثال إعلاما بأن هذه الألـف لا تلـزم طريقة واحدة بل تكون منقلبة عن ياء نحو الفتى وعن واو نحو العصـا وتكـون للإلحاق نحو معزى وتكون للتأنيث نحو حبلى وتكون للتكثير نحو قبعثرى."[٤]

وقال أيضا معلقا على هذا البيت:"فإن قلت :يدخل في قوله:"وإن يكن أخـره معتلا بألف"ما أخره ألف من المبنيات نحو هذا ومتى ولا يقال له مقصـور كمـا تقدم، فالجواب أن المحل يخرجه،فإن الباب موضوع الكلام في المعـرب ،وأيضـا فإن الضمير في أخره راجع إلى المعرب ،فتعين المعرب وخرج المبني."[٥]

---

(١) الدرة الألفية ص١٩.
(٢) الشرح ١٩٩/١.
(٣) الدرة الألفية ص١٩.
(٤) الشرح ٢١٤/١.
(٥) الشرح ٢١٤/١.

-ومنه أيضا قوله في شرحه لقول ابن معط:

وتلحـــق الـــلام إذا اســـتغثتا ∴ بمـــن تناديـــه إذا دهمتـــا

تقـــول يـــا لجعفـــر لعمـــرو ∴ ويـــا لخالـــد لهـــذا الأمـــر[١]

يقول:"وقوله:"يا لخالد لعمرو"مثال ثان ،وإنما كرره تنبيها على أن المستغاث من أجله كما يكون شخصا يكون معنى ،فنبه بالمثال الأول على الشخص وبالمثال الثاني على المعنى.[٢]

-ومنه أيضا في قوله:

كحيـث أيـن أمـس فقـس تصـب ∴ وعلـة البنـاء ذكرهـا يجـب[٣]

لما ذكر أن المبني يلزمه حركة أو سكون ،ولم يذكر ألقاب الحركة والسكون أخذ يمثلها ؛ليكون التمثيل عوضا من ذكر ألقابها ،فذكر تمثيل الضم في حيث والفتح في أين والكسر في أمس والسكون في كم ؛وذلك كله في بعض نصف بيت من الرجز وتمم النصف بحشو لم يخل من الفائدة."[٤]

ومنه أيضا قوله في باب المفعول الذي لم يسم فاعله في شرح قول ابن معط:

وكسـي المكسـو فـروا جبـه ∴ ونقـص المـوزون ألفـا حبـه[٥]

قال:"وقوله :"ونقص الموزون ألفا حبه"هذا المثال حكمه المثال قبله فهو كالمكرر إلا أنه يمكن أن يقال إنما جاء به وإن كان حكمه حكم ما تقدم لينبه على أن العاملين في هذه المسألة قد يكونان من لفظ واحد ك"كسي المكسو وأعطي المعطي "وقد يكون أحدهما مخالفا للآخر ك"نقص الموزون ،وهي ملاحظة حسنة"[٦].

---

(١) الدرة الألفية ص٥٤.
(٢) الشرح٧/٧٣٠.
(٣) الدرة الألفية ص١٩.
(٤) الشرح ١/١٧٩.
(٥) الدرة الألفية ص٣٤.
(٦) الشرح٣/٤٢٤.

١١-والتماسه له العذر في حذف حرف العطف في باب الأسماء الستة في قوله:

وستة بالواو رفعا إن تضف ∴ والياء في الجر وفي النصب الألف

أخ أب حم هن وفوه ∴ ذو المال قل ولا يجوز ذوه[١]

حذف حرف العطف والتقدير :وهي أخ وأب وحم وهن ،ثم قال:"وفوه"فأظهر حرف العطف، وحذف حرف العطف من المفردات وإن كان قليلا فقد جاء من ذلك أمر صالح سمع من كلامهم"أكلت لحما سمكا تمرا"التقدير أكلت لحما وسمكا وتمرا،ومنه قوله ﷺ:"تصدق رجل من دينار من درهمه من صاع بره من صاع تمره،أي من دينار ومن درهمه ومن صاع بره ومن صاع تمره."[٢]

١٢-والتماسه له العذر في باب المنقوص عند قوله:

وإن يكن ياء وكسرا قبله ∴ سمي منقوصا لنقض حله

نحو الشجي والنصب فيه يظهر ∴ والرفع كالجر به يقدر[٣]

فإن قلت:لأي شيء شبه الرفع بالجر؟ولم لم يكن بالعكس والبيت لا ينكسر بذلك؟

فالجواب :ان الضمة والكسرة في الياء وإن اشتركتا في الثقل إلا أن الكسرة على الياء أوغل في الثقل من الضمة على الياء ؛فلأجل هذا جعلت أصلا يشبه بها ما هو أخف منها في الثقل.[٤]

١٣-لم يكن ابن معط موفقا في ترتيب بعض أبواب الألفية ،فقد ذكر باب ما لم يسم فاعله بعد المنصوبات، وقد التمس له الرعيني العذر في ذلك قائلا:"وإنما ذكره بعد المنصوبات وإن كان مرفوعا؛ لأنه في الأصل من المنصوبات."[٥]

(١) الدرة الألفية ص٢٠.
(٢) الشرح١/٢٦٧.
(٣) الدرة الألفية ص١٩.
(٤) الشرح١/٢٢٧.
(٥) الشرح ٣/٣٧٩.

١٤-اعتذاره عن تركه بعض أدوات الشرط ،يقول:"شرع يذكر الأدوات التي تضمنت معنى "إن"فذكر منها ما كثر دوره في الكلام واشتهر ،وأضرب عن باقي ما ذكرناه من الأدوات ؛لأنه بنى هذه الأرجوزة على أن يذكر الأهم فالأهم."(١)

١٥-اعتذاره عنه عند خروجه عن مذهبه في باب المعرفة والنكرة عند قوله:

وكل ما يقبل رب أو أل ∴ أو كم مضافة عليه تدخل

أو من للاستغراق أو كلا له ∴ فإنه منكر مثله(٢)

بقوله:"وقال "أل" ولم يقل اللام لأجل النظم ،وليس مذهبه مذهب الخليل في أن "ألأ" بجملتها هي المعرفة ،بل مذهبه أن اللام وحدها هي اللمعرفة ؛بدليل قوله بعد هذا "المعرف باللام"."(٣)

١٦-اعتذاره له في عدم ذكر "كي"في النواصب بقوله:"وذكرها في الفصول ،قال ابن الخباز :عدم ذكرها سهو منه،ولقائل أن يقول :"ليس بسهو ؛لأنه قد تقدم أن من النحويين من يقول أن"كي" لا تكون إلا جارة ،فلعل المصنف هنا ارتضى هذا بمعنى الواو ،ويمكن أن تكون "ثم"هنا على بابها من التراخي في العطف ؛لأن "إذن"في النصب لا تقوى قوة أن ولن ،فإن إذن تلغى في فصيح الكلام بخلاف أن ولن ،فعطف بثم إعلاما بأن "إذن"متراخية في النصب عن "أن"(٤)

١٧-اعتذاره عن بيت يظن أن فيه حشوا وهو قوله:

والظرف ظرفان فأما الأول ∴ فهو زمان الفعل فيه يفعل

قال:"لا يقال أن قوله :"فيه يفعل"حشو لا فائدة فيه لأن ذلك مفهوم من قوله "فهو زمان الفعل"،بل فيه فائدة ،وهو تفسير لمعنى الإضافة ،أي إنما أضيف الزمان إلى الفعل لكونه المحل الذي يفعل فيه الفعل"(٥)

---

(١) الشرح ٦٦١/١.
(٢) الدرة الألفية ص٣٥.
(٣) الشرح ٤٣٤/٣.
(٤) الشرح ٧٣٣/٢.
(٥) الشرح ١٨/٣

١٨-اعتذاره له في قوله:ولفظ غير المتمكن يعم

بقوله:"وإنما عدل إلى قوله"غير المتمكن"،ولم يعدد جميع العلل ؛لأنه رأى أن تعداد جميع العلل لا يليق بالنظم؛لأنه يستدعي طولا ،فذكر منها علتين وهما اللتان اعتبرهما جمهور النحاة ،ثم عدل إلى عبارة تعم جميع أنواع المبنيات من الأسماء.(١)

١٩-اعتذاره لوضعه باب الاستثناء في آخر المنصوبات :"وإنما استحق الاستثناء التأخير عن جميع هذه المنصوبات المذكورة في هذا الباب ؛لان المنصوبات ما عدا المفعول معه يصل إليها بنفسه والاستثناء بواسطة إلا.

فإن قلت وكذلك المفعول معه ،فلأي شيء قدم على المستثنى؟

فالجواب :إن المفعول معه من قبيل المفعولات ،فله بذلك مزية على المستثنى، ولأن الفعل يطلب المفعول معه أقوى من المستثنى"(٢)

٢٠-ومن ذلك أيضا اعتذاره عن مجيء الحال بعد الظرف بقوله:"وأتى-أي الحال-بعد الظرف اقتداء بأبي القاسم ؛لأن المصنف نحا في هذا القول نحو أبي القاسم في قوله"باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية "،وإنما ذكر أبو القاسم الحال بعد الظرف لما بين الحال والظرف من المشابهة"(٣)

٢١-ومنها اعتذاره في باب التمييز عن تقديم المنتصب عن تمام الاسم على المنتصب عن تمام الكلام، وذلك خلاف ما صنعه في الفصول ،والذي صنعه هنا طريقة ابن جني ،والذي صنعه في الفصول طريقة الزمخشري،ولكل وجه ،فمن راعى الكثرة في الكلام قدم المنتصب عن تمام الاسم ،ومن راعى قوة العامل قدم المنتصب عن تمام الكلام ."(٤)

٢٢-اعتذاره له في باب الحال عند قوله:

---

(١) الشرح ٢٠٤/١.
(٢) الشرح ٢٧٨/٣.
(٣) الشرح ١٠٤/٣.
(٤) الشرح ٢١٢/٣.

وحـــال مـــا نكـــر قبلـــه يحـــل ∴ كقولـــه لمـــيّ موحشـــا طلـــل[١]

قال :"ورخم "لمية"في غير النداء وسكن "طللا"لأجل الوزن[٢]

٢٣-كما اعتذر له العطف ب"ثم"في موضع الواو أيضا في قوله في أقسام الكلمة:

وهـــي ثـــلاث لـــيس فيهـــا خلـــف ∴ الاســـم ثـــم الفعـــل ثـــم الحـــرف[٣]

يقول:"وإنما عطف ب"ثم"وإن كان الموضع موضع الواو إعلاما ببعد مرتبة كل واحد من مرتبة صاحبه،وهذا النحو نحا الزمخشري في قولـه تعـالى :"قـل سيروا في الأرض ثم انظروا"[٤]،جعل العطف هنا ب"ثم"إعلاما بالبعد الـذي بـين الأمرين ،فإن "سيروا"أمر يراد به الإباحة ،و"انظروا" أمر يراد به الوجوب،وحيـث جاء "سيروا فانظروا"فالفاء فيه للسببية ،والتقدير :قل سـيروا لأجـل النظـر ولا تسيروا سير الغافلين،ومنه قوله تعالى:"وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صـالحا ثم اهتدى"[٥]،عطف ب"ثم"إعلاما بالتباين الذي بين المنزلتين."[٦]

٢٤- والتمس له العذر في تأخير الكلام على تثنية الممدود عندما تعـرض لقوله:

والهمـــز إن يـــزد فـــواوا يبـــدل ∴ وإن يكـــن أصـــلا فهمـــزا يجعـــل[٧]

قال:"أخر الكلام على ما أخره همزة ؛لأن الهمز شبيه بحروف العلة ،ولأجل هذا يتصرف فيها بالقلب والتسهيل وغير ذلك."[٨]

---

(١) الدرة الألفية ص٣٢.
(٢) الشرح٣/١٧٠.
(٣) الدرة الألفية ص١٨.
(٤) الأنعام :١١.
(٥) طه:٨٢.
(٦) الشرح ١/٨٢،٨٣.
(٧) الدرة الألفية ص٢١.
(٨) الشرح ٢/٣٨٠.

المبحث الثاني: معارضته لابن معط:

درج الرعيني في ثنايا شرحه على الاعتراض علي ابن معط والتنبيه على ما فاته ، غير أنني أود أن أقرر أن اعتراضاته عليه يسودها طابع الاحترام ،فهي لا تخرج عن قوله مثلا"كان ينبغي أن يقول "أو "ليس هذا على إطلاقه"أو الأولى كذا"وما أشبه ذلك من التعبيرات المهذبة،وقد تنوعت معارضة الرعيني لابن معط ويمكنني حصرها فيما يأتي:

أولا :معارضته لأسلوبه:ويتمثل ذلك فيما يأتي:

١-إطلاق الأحكام:

ومنها:

-انتقاده له على إطلاق الكلام في حين أن الموضع يحتاج إلى تقييد ،ومن ذلك قوله:

وقف على المنصرف المنصوب ∴ بألف عن نونه مقلوب[١]

يقول:"فيه إطلاق من وجهين فلا بد من تقييدهما :

الأول:أن الاسم الذي فيه تاء التأنيث نحو قولك :رأيت قائمة ،منصرف منصوب ،ومع هذا فلا يجوز الوقف عليه بالألف بدلا من التنوين .

الثاني:أن الاسم الذي فيه الألف واللام نحو:رأيت الرجل منصرف منصوب ومع هذا فلا يجوز الوقف عليه بالألف بدلا من التنوين ،فكان حق المصنف أن يخرجهما بقيد كما لو قال :

وقف على منتصب بغير تا ∴ منون بألف حيث أتى

فبقوله:"منتصب"يخرج المرفوع والمجرور ،وبقوله:"بغير تا"يخرج "قائمة"،وبقوله"منون"يخرج نحو"الرجل"[٢]

-ومنه أيضا قوله في باب التمييز عند قول ابن معط:

ولا تؤخر عامل التمييز ∴ وحكموا في الفعل بالتجويز

(١) الدرة الألفية ص٢٠.
(٢) الشرح ٢٨٢/١.

قال:"وقوله"وحكموا في الفعل بالتجويز"استثنى من عامل التمييز ما كان فعلا، وأجاز فيه التأخير ،أي وحكموا بجواز تأخير عامل التمييز إذا كان فعلا،وإذا أخر العامل تقدم التمييز،وكان حقه أن يقيد الفعل بالتصرف."[١] فرأى أن قوله فيه فيه إطلاق،والذي أراه أن تقييده صحيح ؛فقد أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على العامل غير المتصرف[٢].

وقد حاول النيلي أن يخرج قول ابن معط في هذه القضية بأن المقصود :البعض،يقول:"وأما قوله :وحكموا في الفعل بالتجويز فهو قضية مهملة والقضية المهملة الكل فيها مشكوك فيه والبعض هو المتيقن ،فإن كان البعض هو المتيقن صار التقدير :وحكم بعضهم ،ثم حذف وأقام الضمير المجرور مقامه فارتفع بالفعل."[٣]

-ومنه أيضا ما ذكره في باب الأسماء الستة في قوله:

واردد إلى الأصل أبا وإخوته[٤]

قال:"يعني في اللغة الفصيحة ،ولم يحفل بلغة من لم يرد لقلتها ،والإخوة هنا المراد بها :أخ وحم وهن لا فم وذو مال ،فإنهما لا يرد المحذوف منهما في التثنية ،فأطلق والمراد التقييد ،وإنما لم يرد المحذوف في تثنية فم وذي مال ؛لأنه لم يرد في الإضافة ،والرد في التثنية متوقف على الرد في الإضافة ،فكما تقول :فمك وذو مال بلا رد كذلك تقول في التثنية:فمان وذوا مال."[٥]

-ومنه أيضا اعتراضه على جعله شرط إعراب الأسماء الستة بالحروف مطلق الإضافة ،ولم يقيدها بالإضافة إلى غير ياء المتكلم في قوله:

وستة بالواو رفعا إن تضف ∴ والياء في الجر وفي النصب الألف[٦]

---

(١) الشرح٣/٢٢٤.
(٢) ينظر:الإيضاح في شرح المفصل ٣٥٦/١،وشرح التسهيل ٣٨٩/٢.
(٣) الصفوة الصفيه ٥١٣/٢.
(٤) الدرة الألفية ص٢٠.
(٥) الشرح٣٧٨/٢
(٦) الدرة الألفية ص٢٠.

فتعقبه الرعيني بقوله:"إن تضف"أطلق الإضافة والموضع موضع تقييد،ومراده "إن تضف" إلى غير ياء المتكلم ،ويظهر من كلامه أن مذهبه أن هذه الأسماء معربة بالحروف وهي علامة إعراب."(١)

-ومنه أيضا قوله في واو الحال عند قوله:

فتلزم الواو وطورا تحذف ∴ والحال من عاملها ما يضعف(٢)

قوله"فتلزم الواو وطورا تحذف"يريد أن الحال إذا كانت جملة فمنها ما تلزمها الواو ومنها ما تحذف منها الواو،وإذا تأملت ما تقدم علمت أن كلامه مطلق يحتاج إلى تقييد وتفصيل."(٣)

-ومنه ما ذكره في قوله:

وفي سواه قف بغير إبدال ∴ واحذف من المنقوص ياء الإعلال(٤)

قال:"وقوله:"بغير إبدال"يريد بالإبدال إبدالا خاصا ،وهو إبدال الألف من التنوين لا الإبدال المطلق ،فإن ما فيه تاء التأنيث تبدل في الوقف هاء على اللغة الفصيحة."(٥)

-ومنه أيضا ما ذكره في قوله:

ونعت ما يضم إن عرفته باللام ∴ جاز الضم أو نصبته

قال:"أطلق الضم ومراده الرفع ؛لأن حركة النعت إنما هي إعراب ،وإنما قال الضم على جهة المشاكلة ؛إذ هي تابعة للضم وعطف الفعل على المصدر التقدير جاز الضم أو النصب.(٦)

-ومن إطلاق ما قيده تعقبه في جعله إعراب المثنى بالحروف خاصا بالتثنية اللفظية في قوله في باب المثنى:

---

(١) الشرح١/٢٦٦.
(٢) الدرة الألفية ص٣٢.
(٣) الشرح٣/١٦٩.
(٤) الدرة الألفية ص٢٠.
(٥) الشرح١/٢٨٣.
(٦) الشرح٧/٦٨٨.

القـــــول في التثنيـــــة اللفظيـــــة ∴ الـــــواو للعطـــــف بهـــــا منويـــــة[١]

فتعقبه بقوله:فحصل من هذا أن مراده بقوله:"التثنية اللفظية"التثنية في اللفظ والمعنى نحو"الزيدان"لا في اللفظ دون المعنى نحو "اثنين"والقمرين وما أشبه ذلك، فكان حق المصنف أن يقول :"التثنية اللفظية والجاري مجراها ؛ليشمل اثنين وما أشبهه.

فإن قلت :قوله"اللفظية"يشمل التثنية اللفظية والمعنوية؛لأن اللفظية أعم من أن تكون معنوية أو غير معنوية،فالجواب:أن ذلك لا يشمل؛لأن قوله: الواو للعطف بها منوية راجع للتثنية اللفظية والعطف لا يصح في التثنية اللفظية فقط بل في التثنية اللفظية والمعنوية."[٢]

-ومن تقييد ما يحتاج إلى إطلاق قوله عند شرح قول ابن معط:

وفعلـــــة يضـــــم منـــــه الأول ∴ وكســـر مـــا قبـــل الأخـــير يجعـــل

في كـــل مـــاض صـــح نحـــو ضـــربا ∴ وافتحـــه في الآتـــي وقـــل لـــن يضـــربا

"وتقييده ب"صح"دليل على أن مراده الكسر لفظا ،ولو أطلق لكـــان أحســـن ليشمل الكسر اللفظي والتقديري ،فيكون الحكم شاملا للصحيح والمعتل."[٣]

-كما اعترض على تفصيله ما يحتاج إلى إجمال في قوله في باب العلم:

فـــــالعلم موضـــــوع للأناســـــي ∴ يكـــــون مثلـــــه لغـــــير النـــــاس

ممـــــا يلابســـــونه كـــــالنعم ∴ كـــــأعوج ولاحـــــق وشـــــدقم

قال:"والظاهر أن قوله:"كلاحق وأعوج وشدقم"تفصـــيل لقولـــه"كالنعم"،ويلزم منه أن الخيل مع النعم ،وليس كذلك إنما النعم :الإبل والبقر والغنم .

لكنه سرعان ما التمس له العذر ،قال:"وقد يخـــرج كلامـــه علـــى أمـــرين صحيحين،

---

(١) الدرة الألفية ص٢٠.
(٢) الشرح١/٣٣٩.
(٣) الشرح ٣/٤٠٢.

أحدهما :أن قوله"كالنعم" وقوله "كلاحق" مثالان لشيئين جاء بهما على جهة اللف والنشر ،وبيان ذلك أنه ذكر في البيتين أن لغير الناس أعلاما موضوعة ،كما هي للناس فاحتاج إلى تمثيل تلك الأعلام ،وشرط أن ذلك لا يكون إلا فيما يلابس الناس،فاحتاج أيضا إلى تمثيل الجنس الملابس للناس،فقوله"كالنعم"راجع للملابس من حيث هو ملابس وضع له علم أو لم يوضع،وقوله"كلاحق"إلى أخره راجع إلى تمثيل الأعلام الموضوعة لغير الناس ،رد الأول للأخر ورد الأخر للأول ،فالتقدير:يكون مثله لغير الناس كلاحق وأعوج وشدقم،ولا تكون الأعلام لغير الناس إلا مما يلابسونه كالنعم ،على هذا حمله ابن النحوية.

الثاني:أن يحمل كلامه على أنه مثّل الملابس بوجهين من التمثيل:إجمالي ، وهو قوله"كالنعم"وتفصيلي وهو قوله"لاحق" إلى أخره"[١]

٢-استعمال بعض الحروف في غير مكانه ومنها:

-اعترض علي ابن معط في استخدامه "ثم"في موضع "الواو" في قوله:

صلى عليه الله ثم سلما ∴ وآله وصحبه وكرما[٢]

ثم أوجد له عذرا،يقول:ولم أر أحدا من الشراح تكلم على العطف ب"ثم"في هذا الموضع،والموضع موضع الواو ،قال الله عز وجل :"صلوا عليه وسلموا تسليما"[٣]

لكنه سرعان ما اعتذر له بقوله:"وقد تلمحت فيه وجها حسنا،وهو أن العطف ب"ثم" هنا فيه تنبيه على المهلة بين طلب الصلاة وطلب التسليم ؛ليعلم أن المراد طلب صلاة تعقبها صلاة بحيث يمتد زمان ذلك ويطول تتابع الصلاة عليه ،ثم يطلب بعد ذلك السلام على نحو ما كانت عليه الصلاة،إذ العطف يشرك بين المعطوفين في المعنى ،ولو لم يعطف ب"ثم"لم يحصل هذا المعنى ،وكان الطلب

(١) الشرح ٤٧٤/٣
(٢) الدرة الألفية ص١٧.
(٣) الأحزاب:

طلب صلاة واحدة لا امتداد لزمانها،فإن كان المصنف لحظ هذا فحسن ،وإن لم يكن لحظه ولا تنبه لمثله فلو سمعه لاستحسنه."[١]

-وقال معلقا على قوله:

فالمعرب الاسم الذي تمكنا ثم مضارع سيأتي بينا[٢]

∴

عطف ب"ثم"والمحل محل الواو ،فيمكن أن يكون استعمل "ثم"هنا استعمال الواو، وعليه حمل قوله تعالى:"ثم الله شهيد على ما يفعلون"ومنه قول لبيد:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر[٣]

∴

فعطف ب"ثم"والمراد الواو،ويمكن أن تكون "ثم"على بابها من المهلة ،ووقع العطف بها هنا تنبيها على أن مرتبة الاسم في الإعراب بعيدة عن مرتبة الفعل المضارع ؛إذ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال."[٤]

-وانتقد مجيء لام التعليل في قوله:

لعلمهم بأن حفظ النظم وفق الذكي والبعيد الفهم[٥]

∴

بقوله:"واللام في "لعلمهم"غير لازمة ؛لأنها داخلة على المفعول من أجله ، وقد استوفى الشروط."[٦]

٣-عدم الدقة في استخدام بعض الألفاظ: ومنها:

١-في قول ابن معط في أقسام الكلمة :

---

(١) الشرح ١/٣٩،٤٠.
(٢) الدرة الألفية ص١٩.
(٣) البيت من الطوي للبيد يخاطب ابنتيه لما حضرته الوفاة أي امتثلا ما قلت لكما إلى الحول، الحول، واعتذر بمعنى أعذر ،ينظر ديوانه ص٥١،تحقيق حمدو طماس،دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى٢٠٠٤م-١٤٢٥هـ، شرح المفصل ٣/١٤ وشرح الرعيني ١/٢٠٧.
(٤) الشرح ١/٢٠٦.
(٥) الدرة الألفية ص١٧.
(٦) الشرح١/٥٥.

وهـــي ثـــلاث لـــيس فيهـــا خلـــف الاســـم ثـــم الفعـــل ثـــم الحـــرف[١]
∴

يقول:"وقوله "ثلاث "كان الأولى والفصيح أن يؤنث لفظ العـدد ؛لأن المعـدود مذكر وهو"قسم"،والعذر في ذلك أنه لحظ في المعدود المعنى ،وهو كلمة ،وهو نظير قول عمر بن أبي ربيعة :

فكـــان مجـــني دون مـــن كنـــت أتقـــي ثـــلاث شـــخوص كاعبـــان ومعصـــر[٢]
∴

فذكر "ثلاث"باعتبار المعنى ؛لأن الشخص يراد به المؤنـث بـدليل :"كاعبـان ومعصر".[٣]

٢-ومنها أيضا قوله في باب الاستثناء عند قوله:

إلا هـــي الأصـــل ومـــا عـــداها أشـــياء قـــد تضـــمنت معناهـــا
∴

قال:"والهاء في عداها "عائد إلى "إلا"وأنث على معنى "الكلمة"،ولو ذكـر علـى معنى الحرف لجاز،وقد يقع ذلك في بعض النسخ."[٤]

٣-ومنها أيضا ما ذكره في باب ضمير الشأن أن وضع ابن معط الجملة فـي غير مكان قد يؤذن بفهوم مخالف للمسألة ،وذلك عند قوله:

كقولـــه جـــل :هـــو الله أحـــد ومنـــه مـــا فســـر باســـم انفـــرد[٥]
∴

قال:"قوله"ومنه ما فسر باسم انفرد"أي ومن الضمير الذي يفسره ما بعده نوع يكون مفسره مفردا يريد به الضمير في باب التنازع،إذا إعملت الثاني وأضمرت في الأول عمدة نحو:ضربني وضربت زيدا،وكان حقه أن يذكر هذا الضمير مع ضـمير

(١) الدرة الألفية ص١٨.
(٢) المجن :الترس،والكاعب:الجارية حين يبدو ثديها للنهود،والمعصر:الجارية أول ما أدركـت وحاضت،ينظر :ديوانه ص١٢٧ والكتاب ٥٦٦/٣،والأصول ٤٧٦/٣،والخصائص٤١٧/٢.
(٣) الشرح ٧٩/١.
(٤) الشرح ٢٨٩/٣.
(٥) الدرة الألفية ص٣٦.

"نعم وبئس و"رب"فإن الجميع سواء في كون المفسر مفردا؛ ولكن لما أن يستطرد أحكام التنازع لأجل هذا الضمير أخره.

والفرق بين مفسر ضمير التنازع ومفسر ضمير"نعم وبئس"و"رب"أن المفسر في باب التنازع يجري بوجوه الإعراب،وفي باب "نعم ورب"يكون منصوبا[١]"

٤-ومنها أيضا ما ذكره في باب جزم الفعل المضارع عند قوله:

فجزمه بلم ولما وألم ∴ ولام أمر وبلا النهي انجزم[٢]

"كان الأولى أن يقول لام الطلب ولا الطلب ؛ليدخل له تحت ذلك الأمر والنهي والدعاء والالتماس.[٣]

٥-ومنها أيضا ما ذكره في باب جمع المؤنث السالم عند قوله:

وألف التأنيث ياء تبدل ∴ إلا إذا مدت فواوا تجعل

فقصرها حبلى وحبليات ∴ والمد صحراء وصحروات[٤]

بقوله:"وقوله"إذا مدت"وقوله"فقصرها"الضمير فيهما يعود إلى الألف ،وفيه وصف الألف بالمد والقصر وذلك على سبيل المسامحة ،وإنما القصر والمد من صفات الأسماء التي فيها الألف."[٥]

ثانيا:معارضته لأمثلته:

وقف الرعيني عند بعض الأمثلة التي ذكرها ابن معط في ألفيته ،فلم تكن محل قبول عنده،من ذلك:

١-قوله معترضا على تسميته "الشاء"مهموزا في قوله:

أو كان مهموزا كمثل الشاء ∴ والظبي والآي وكالكساء[٦]

(١) الشرح ٣/٥١٤.
(٢) الدرة الألفية ص٢٢.
(٣) الشرح ٢/٥٧٥.
(٤) الدرة الألفية ص٢١.
(٥) الشرح ٢/٤٥٥ .
(٦) الدرة الألفية ص٢٠.

قال:"وجرى المصنف في تسمية "الشاء"مهموزا على مذهب ابن بابشاذ ؛لأن الألف عنده في نية الحركة ،والصحيح عندهم أن "شاء"لا يقال فيه مهموز ولا ممدود ،أما كونه ليس بمهموز فإن المهموز قبل الهمزة فيه متحرك نحو:قارئ ومبتدئ ،والشاء قبل الهمزة فيه ساكن ،،أيضا فإن الهمزة فيه بدل من هاء ،وأما كونه ليس بممدود فإن الممدود شرطه أن تكون الألف التي قبل اللهمزة زائدة ككساء ورداء."(١)

٢-ومنها قوله في شرح قول ابن معط:

واليـــاء والـــواو إذا مـــا كانـــا ∴ في اســـم حـــوى قبلـــهما إســـكانا

أو كـــان مهمـــوزا كمثـــل الشـــاء ∴ والظـــــبي والآي وكالكســـــاء

والعـــــدو والعـــــدو والكرســـــي ∴ جئـــت بـــإعراب لهـــا جلـــي(٢)

"واعلم أن المصنف لم يأت بالمثل على طريق من طرق النشر،فإنه لم يجعل الاول للأول إلى ان يجعل الآخر للآخر،ولا الأول للآخر إلى أن يجعل الآخر للأول، وغنما خلط المثل اتكالا على فهم الناظر"(٣)

٣-ومنها أيضا قوله في باب المفعول له عند تعرضه لقول ابن معط:

ثـــم الـــذي سمـــي مفعـــولا لـــه ∴ ينصـــب نحـــو جئـــت زيـــدا قتلـــه

قال:"تمثيل المصنف ب"قتله"يقتضي أن يكون من أفعال الجوارح،فإن كان مذهبه فا إشكال،وإلا فهو على حذف مضاف ،أي جئت زيدا إرادة قتله،ويقع في بعض النسخ :"جئت زيدا ختله"أي خداعا مني له ،وهذا أنسب ؛لأن الخداع من أفعال النفس"(٤)

٤-ومنها أيضا قوله في باب العلم عند شرحه لقول ابن معط:

ثـــم الـــذي في النـــاس منـــه مفـــرد ∴ مرتجـــــل مثالـــــه محمـــــد(٥)

(١) الشرح ٢٣٢/١.
(٢) الدرة الألفية ص٢٠.
(٣) الشرح ٢٣٥/١.
(٤) الشرح ٢٣٧/٣.
(٥) الدرة الألفية ص٣٥.

قال:"قوله"مثاله محمد"الضمير عائد إلى المرتجل فيكون "محمد" عنده مثالا للمرتجل،وهو مشكل ؛لأن محمدا قد استعمل صفة قبل التسمية به،وعرف بالألف واللام ،قال الأعشى:

إليك أبيت اللعن كان كلالها ∴ إلى الماجد الفرع الجواد المحمد[1]

فعلى هذا يكون اسم مفعول كالمفضل والمكرم ،ويحتمل أن يكون مصدرا بمعنى التحميد ،ودفع الإشكال عن كلام المصنف من وجهين:

أحدهما :أنه مشتق من الحمد ،ولم يستعمل حتى سمي به.

الثاني:أن يكون الضمير في "مثاله "عائدا على الفرد لا يفيد كونه مرتجلا ، ويكون الكلام منه منفرد مثاله محمد ،وهو مرتجل وضده ،فيكون"مرتجل"على هذا خبر مبتدأ محذوف.

ثم يعقب على ذلك قائلا:"وفي هذا الإعراب ما تراه من التكلف ،وقد ثبت في بعض النسخ بيت بعد هذا يدل على أن مراده الوجه الأول وهو قوله:

ما لم يكن وصفا به في الناس ∴ ومنه ما شذ عن القياس

يعني أن محمدا مرتجل ما لم يستعمل صفة قبل التسمية به،فإذا استعمل صفة قبل التسمية به خرج عن الارتجال،والفرض أن"محمدا"الذي مثل به لم يستعمل قبل التسمية به.[2]"

٥-ومنها أيضا قوله في شرح قول ابن معط:

تقول قاضيان أعليان ∴ وشذ في المقصور مذروان[3]

وفي قوله"أعليان"إشكال من جهة تثنيته ؛لأن أفعل التفضيل لا يعني إلا إذا كان بالألف واللام أو بالإضافة ،أما إذا كان مجردا منهما فلا يثنى ،وأعلى ليس بألف ولام ولا إضافة ،فيمكن أن يكون استعمل ذلك ضرورة ،ويمكن أن يكون هنا

(١) من الطويل للأعشى يمدح النعمان بن المنذر ،والكلال:الهزال ،والمحمد :المحمود إلا أنه يراد به الكثرة،ديوان الأعشى ٢٢٥ تحقيق د.محمد محمد حسين مكتبة الآداب – الإسكندرية١٩٥٠م،وشرح المفصل ٦/١ واللسان حمد

(٢) الشرح ٤٨٦/٣.

(٣) الدرة الألفية ص٢١،والشرح ٣٦٥/٢.

لم يرد به أفعل التفضيل ،فيكون مثل قولك :الله أكبر على الصحيح من مذهبهم.[١] مذهبهم.[١]

ثالثا: معارضته للمادة العلمية

وتشمل نقد أحكامه وحدوده والتنبيه على ما فاته:

١-نقد حدوده و أحكامه من ذلك:

١- ما ذكره في باب حد البناء عند قوله:

وحـــــده لـــــزوم أخـــــر الكلـــــم ∴ حركـــــة مـــــا أو ســـــكونا التـــــزم[٢]

وفيه نظر من وجوه:

أحدها:أن قوله"لزوم أخر الكلم"يقتضي أن المبني لا ينقـــل ويلـــزم طريقـــة واحدة، وقد وجدنا من المبنيات ما لا يلزم طريقة واحدة كالفعل الماضي فإنه مبني على الفتح فإذا لحقه أحد الضمائر الثمانية سكن وإذا لحقه واو الضمير ضم ونحو فعل الأمر هو مبني على السكون فإذا لحقه ساكن انتقل إلى الكسر.

الثاني:أن قوله "حركة ما أو سكونا"يقتضي ألا يوجد البناء إلا على حركة أو سكون ،وقد وجدنا ما هو مبني لا على حركة ولا على سكون وهو التثنيـــة فـــي النداء وفي باب لا نحو يا زيدان ولا رجلين في الدار والجمع المذكر السالم نحو يا زيدون ،فهذه الأسماء مبنية من غير حركة ولا سكون ،فإن كان مذهب المصـــنف أنها مبنية بالحركات المقدرة كما زعم بعضهم [٣] فكان حقه أن يقول :حركة مـــا ظاهرة أو مقدرة ،وإن كان مذهبه أنها مبنية على الحروف الألف والياء والـــواو ،وهو الصحيح فكان حقه أن يقول:حركة ما أو ما يقوم مقامها.

الثالث:أنه يلزم من الحد أن تكون الأسماء المقصورة مبنية لأنهـــا لازمـــة للسكون ،فقد بان لك أن هذا الذي جاء به المصنف على أنه حد غير جامع لخروج

(١) الشرح ٣٧١/٢.
(٢) الدرة الألفية ص١٩.
(٣) ينظر:شرح الرضي على الكافية ٨٦/١تحقيق يوسف حسن عمر،منشورات جامعة بنغازي ، ، بيروت،مطابع الشرق ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

الفعل الماضي وفعل الأمر منه ولخروج التثنية في باب النداء وفي باب لا والجمع المذكر السالم في النداء.(١)

وإنما طولنا الكلام هنا ؛لأن المصنف أخل بهذا البيت في هذا الكتاب وأحكمه في الفصول ،وبالجملة فالنصف الأول من الفصول فيه ما ليس في النصف الأول من الألفية والنصف الثاني من الألفية فيه ما ليس في النصف الثاني من الفصول.(٢)

٢-ومن نقده لحدوده أيضا قوله في شرح قول ابن معط في باب التمييز:

مشبها بضاربين رجلا ∴ وهكذا ملء الإناء عسلا(٣)

قوله:"وقوله:"مشبها بضاربين رجلا"تنبيه منه على العامل الناصب للتمييز المنتصب عن تمام الاسم ،ويظهر منه أن العامل المميز وهو الصحيح ،ومراده أن عشرين رجلا مشبه بضاربين رجلا ،وهذا منه تصريح بأنه مشبه باسم الفاعل ، وقد تقدم أن الصحيح تشبيهه ب"أفعل من(٤)".

٣-ومن نقده لحدوده أيضا قوله في شرح قول ابن معط :

اللفظ إن يفد هو الكلام ∴ نحو مضي القوم وهم كرام(٥)

هذا البيت يشتمل على حد الكلام وتمثيله ،أما حده فقوله:"اللفظ عن يفد هو الكلام".

والنظر فيه من وجوه:

الأول :أن طريقة الحد أن يجعل المحدود مبتدأ والحد خبرا ،كقولك حد الإنسان :الإنسان الحيوان الناطق،فكان حقه أن يقول الكلام هو اللفظ المفيد .

الثاني:كان من حقه أن يذكر مع الإفادة التركيب ،وإلا ينتقض عليه بالكلمة ؛لأنها لفظ مفيد يدل على معنى.

---

(١) الشرح ١/١٧٠،١٦٩.
(٢) الشرح ١/١٧٩.
(٣) الدرة الألفية ص٣٢.
(٤) الشرح٣/٢١٣.
(٥) الدرة الألفية ص١٧.

ثم التمس له العذر بقوله:"والجواب أنه قد استدركه بقوله بعد:"تأليفه؛لأن التأليف يؤذن بالتركيب،أو يكون اكتفى بالتمثيل عن ذلك ،كما قال الشاطبي-رحمه الله-:

وباللفظ أستغني عن القيد إن جلا[١]

أو أراد بالإفادة :الإفادة التي يحسن السكوت عليها.

الثالث :أن معرفة الحد متوقفة على معرفة اللفظ ،فإذن لا بد من معرفة اللفظ ،فنقول:اللفظ اسم لما يلفظ به قلت حروفه او كثرت،وهو مصدر قائم مقام المفعول أي الملفوظ به.

الرابع :إنه قدم حد الكلام على حد الكلمة ،والنظر يوجب تقديم الكلمة ؛لانها أصل الكلم ومادته ،ومعروف أن المركب لا يعرف حتى تعرف مادته ،فكان حقه أن يعرف الكلمة أولا ثم بعد ذلك يعرف الكلام.

والعذر إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود عند التخاطب.

الخامس:إنه حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة والتقدير :إن يفد فهو الكلام[٢] .

وأما تمثيله[٣] فقوله: نحو مضى القوم وهم كرام

فقوله:"مضى القوم"تمثيل للكلام ،ويقال له جملة فعلية ؛لتقدم الفعل فيها ، وقوله :"وهم كرام"تمثيل ثان ،ويقال له جملة اسمية ؛لتقدم الاسم فيها،وقدم الجملة الفعلية هنا على الاسمية ،وصنع في الفصول[٤] بالعكس

٤-ومن نقده له أيضا قوله في باب المفعول الذي لم يسم فاعله عند قوله:

فالأسبق المجرور والمصادر ∴ ثم الزمان والمكان أخر[٥]

(١) حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي ص١٣،تصحيح وتعليق محمد عبد الدائم خميس ،طنطا ،طنطا دار الصحابة للتراث ،الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
(٢) الشرح١/٧٠
(٣) الشرح ١/٧٣.
(٤) الفصول الخمسون لابن معط ص١٤٩،تحقيق محمود محمد الطناحي،مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٥) الدرة الألفية ص٣٤.

ويوهم لفظه أن المجرور والمصدر في رتبة واحدة للعطف بالواو ،وأن الزمان والمكان في رتبة واحدة للعطف بالواو أيضا،ورتبة الزمان والمكان متأخرة عن رتبة المجرور والمصدر للعطف ب"ثم".

وتصحيح كلامه أن يكون "الأسبق"مبتدأ و"المجرور"خبره و"المصادر"مبتدأ أيضا والخبر محذوف ،التقدير :والمصادر بعده ثم عطف الزمان ب"ثم"فاقتضى تأخيره عن المصدر ثم جعل المكان مبتدأ وأخر خبره فاقتضى تأخيره عن الزمان ،وهذا لا بعد فيه ولا تكلف."[١]

٥-يرى الرعيني أن حد الاسم عند ابن معط فيه تعقيد مع أنه اقتبسه من طاهر بن أحمد بن بابشاذ،قال في شرح قول ابن معط:

فالاسم ما أبان عن مسمى ∴ في الشخص والمعنى المسمى عمّا[٢]

وهذا البيت نظم فيه حد ابن بابشاذ فإنه قال في حد الاسم :

الاسم ما أبان عن مسمى ∴ شخصا أو غير شخص

إلا أن لفظ البيت فيه تعقيد لا بد من حله ،فنقول:والتعقيد إنما سرى في هذا البيت من تكرير المسمى أخيرا،ومن قوله"عم"،والأولى في حله أن يجعل تمام الحد عند قوله:

....ما أبان عن مسمى ∴ في الشخص والمعنى

وقوله"المسمى عم"جملة ليست من الحد ،وإنما جاء بها بيانا لمقتضى الحد كأنه قال :"فالاسم على هذا الذي ذكرته عم المسمى كيف كان ويكون المسمى "مفعولا مقدما"ب"عم"،وفي "عم"ضمير فاعل يعود على الاسم .

وفي حد المصنف نظران:أحدهما:تصدير الحد بلفظ "ما"وهي مبهمة ،والحد يصان عن المبهمات .

الثاني:أن الاسم تتوقف معرفته على معرفة المسمى والمسمى مأخوذ من الاسم فيلزم الدور.[١]

---

(١) الشرح ٤١٩/٣.
(٢) الدرة الألفية ص١٨.

٦-وقال معلقا على قوله:

وإنما يبنى على الضم العلم ∴ أو متنكر مواجه يضم

ذكر أن العلم والنكرة المقصودة مبنيان على الضم ،وذلك مستفاد من قوله "يبنى على الضم"، فلم يكن حاجة إلى قوله في آخر البيت "يضم"

لكنه سرعان ما التمس له العذر بقوله:"وإنما ذكره تماما للبيت مع أنه ليس يخلو حال عن الفائدة ،وهو التنصيص على بناء النكرة المقصودة على الضم ،كما نص على ذلك في العلم ،فيكون كل واحد منهما منصوصا على حكمه بانفراده ، وذلك أبين.[٢]

٧-ومن نقده لأحكامه رده لاشتراطه أن يكون المفعول له جوابا ل"لم"في قوله:

بل مصدرا جواب "لم"مقدرا ∴ باللام إلا فيكون مظهرا[٣]

قال:"والظاهر أن هذا ليس بشرط بل ثمرة الشروط ،ولم أر من نص على شرطيته، وقد سقط هذا الشرط في بعض الروايات ،فقال:

بل مصدرا واللام فيه قدرا ∴ .....

كذلك اشترط أن يكون مقدرا باللام،ورده الرعيني أيضا بقوله:"وليس هذا أيضا شرطا ،وإنما هو من ثمرة حصول الشرط ،ألا ترى أنه إذا حصلت الشروط جاز حذف اللام."[٤]

٨-ومن نقده لتقسيماته قوله في باب الظرف عند تعرضه لقول ابن معط:

فمنه ما لم ينصرف مذكرا ∴ معرفة عدل أعني سحرا

ومنه ما تنكيره قد استمر ∴ نحو مساء وصباح وبكر

ومنه ما أنث وهو معرفة ∴ كغدوة وبكرة لن تصرفه

---

(١) الشرح١/٨٤،٨٥.
(٢) الشرح٧/٥٩١.
(٣) الدرة الألفية ص٣٣.
(٤) الشرح ٣/٢٣٨.

ومنـــه مـــا تنقلـــه فـــتخير ∴ عنـــه وتـــارة بـــه تخـــبر[١]

قال:"والآن فقد استوفى المصنف الأقسام الأربعة؛لكنـه لـم يقسـمها حـق تقسيمها، وإنما قسمها إلى معرف معدول في حال التذكير،وإلى معرف في حـال التأنيث،وإلى منكر ،وإلى منتقل عن الظرفية ،وهذا التقسيم غير صالح.

وقد جود المصنف ذكر هذه الأقسام الأربعة واستوفى أحكامها فيمـا وقفنـا عليه من نسخ الفصول.[٢]

٩-ومن نقده لتقسيماته أيضا قوله في باب العم عند تعرضه لقول ابن معط:

ثـم الـذي في النـاس منـه مفـرد ∴ مرتجـل مثالـه محمـد[٣]

قال:"قوله"في الناس"يظهر منه أنه قيد في التقسيم إلى المفرد والمركب ،وأن العلم في غير الأناسي لا ينقسم هذا التقسيم ،وليس الأمر كذلك ،بل العلم ي الناس وغير الناس ينقسم إلى المفرد والمركب فلا حاجة لقوله"في الناس[٤]".

٢-التنبيه على ما فاته:

كما نبه الرعيني على ما فاته ،ومن أمثلة ذلك:

١- قوله في باب علامات الفعل معلقا على قول ابن معط:

والفعـل بالسـين وسـوف عرفـا ∴ والأمـر والنهـي وقـد إن صـرفا[٥]

"وكان حق المصنف أن يأتي بعلامة للفعل الذي لا يتصرف[٦]

٢-وقال في حديثه عن اللغات في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم أثنـاء تعرضه لقول ابن معط:

وإن تضـف لليـاء في النـداء ∴ قـل يـا غلامـي بسـكون اليـاء

وإن تشـأ فتحـت أو حـذفتها ∴ وقـف بهـاء السـكت إن فتحتهـا[١]

(١) الدرة الألفية ص٣١.
(٢) الشرح ٣/٣٧.
(٣) الدرة الألفية ص٣٥.
(٤) الشرح ٣/٤٨٥.
(٥) الدرة الألفية ص١٨.
(٦) الشرح١/١٢٧.

وقوله "أو حذفتها"هذه اللغة الثالثة ،وهي حذف ياء الإضافة ،ولم ينبه على حكم الحركة قبل الياء المحذوفة ،بل أطلق فيدخل تحت إطلاق أن تكون كسرت داله على الياء المحذوفة ،فذاك مراده ؛لأنها اللغة الفصيحة وأن تكون ضمة وهي اللغة القليلة.(٢)

ثم قال:"فهذه اللغات الأربع التي ذكرها نصا وسكت عن لغة الضم بعد حذف الياء وعن لغة حذف الألف وإبقاء الضمة دليلا عليها وكلاهما لغتان ضعيفتان ، فلهذا لم ينص المصنف عليهما.

٣-وقال في قول ابن معط:

وقف على المنصرف المنصوب ∴ بألف عن نونه مقلوب(٣)

"وفات المصنف المبني المفتوح المنون نحو :واها وإيها ؛فإن الوقف عليه بالألف بدلا من التنوين كالوقف على المنصوب المنون ،ولا يدخل له تحت قوله:"المنصوب"؛لأن النصب مغاير للفتح ،فكان حقه أن ينبه عليه"(٤)

٤-وقال أيضا في باب نصب الفعل المضارع:"ولم يذكر تمثيل الاستفهام ،ومثاله:"فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا "(٥)،ولم يذكر تمثيل التحضيض ولا التمني ،ومثال التحضيض :هلا تزورنا فنكرمك ،ومثال التمني قوله تعالى:"يا ليتنا نرد ولا نكذب "(٦)

٥-ومن تنبيهه على ما فاته قوله عند قول ابن معط:

فمنه ما لم ينصرف مذكرا ∴ معرفة عدل أعني سحرا(٧)

قال:ولم يذكر في البيت عدم تصرف هذا القسم ،واكتفى في ذلك بالمثال ، وهو غير كاف في المطلوب."(١)

---

(١) الدرة الألفية ص٥٣.
(٢) الشرح٧/٦٥١.
(٣) الدرة الألفية ص٢١.
(٤) الشرح١/٢٨٢.
(٥) الأعراف:٥٣.
(٦) الأنعام:٢٧.
(٧) الدرة الألفية ص٣١.

ثم علق على قوله:

ومنـــه مـــا أنـــث وهـــو معرفـــة ∴ كغـــدوة وبكـــرة لـــن تصـــرفه[٢]

قال:"ولم ينص على تصرف هذا القسم،فإن اكتفى بالمثال فليس بكاف."[٣]

٦-وقال أيضا في قوله :

نحو ألا تنزل فينا تكرم[٤]

هو تمثيل للعرض وقد يمكن للتحضيض ؛لأن ألا المخففة تأتي للتحضـيض ؛لأنك إذا قلت :ألا تنزل عندنا فإن كنت تريد النزول وتبتغيه فهو تحضـيض وإن كنت لا تريد فهو عرض ،ولم يستوف المثل ،وقد ذكرناها هنا وفيما تقدم.[٥]

٧-وفي شرحه لقول ابن معط:

والحـــرف لا يفيـــد معنـــى إلا ∴ في غـــيره كهـــل أتـــى المعلـــى[٦]

قال:"وهذا الحد الذي أورده المصنف ناقص ؛لأنه لم يذكر فيه جنسا ،فكـان حقه أن يقول :الحرف كلمة لا تفيد معنى إلا في غيره كما صنع في الفصول."[٧]

٨-وقال معلقا على قوله:

ومثـــل هنـــد جمـــل دعـــد يجمـــع ∴ طـــورا بتخفيـــف وطـــورا يتبـــع[٨]

وقوله "بتخفيف"يحتمل أن يريد بالتخفيف :السكون فيكون قد نص في "هنـد وجمل ودعد"على وجهين ،وهما السكون والإتباع ،أما السكون فيهـا فبين،وأمـا الإتباع في"هند"و"جمل"فمتفق عليه،وأما الإتباع في"دعد"فهو على من يـراه فـي الفتح ،ويكون المصنف على هذا التأويل قد أهمل ذكر الفتح في ذلك كلـه،ويحتمل أن يريد بالتخفيف :الفتح ،فيكون قد نص على الفتح والإتباع ،أما الفتح والإتبـاع

---

(١) الشرح ٣٦/٣.
(٢) الدرة الألفية ص٣١.
(٣) الشرح ٣٦/٣.
(٤) الدرة الألفية ص٢٣.
(٥) الشرح ٦٧٣/٢.
(٦) الدرة الألفية ص١٨.
(٧) الشرح ٩١/١
(٨) الدرة الألفية ص٢٢.

في "هند وجمل "فبين،وأما الفتح والإتباع في "دعد" فاللفظ فيهما واحد والتقدير مختلف ،هذا على من يجوز الإتباع في الفتح ،ويكون المصنف على هذا التأويل قد أهمل ذكر السكون في ذلك كله ؛لأنه معروف لكونه الأصل."[١]

٩-وقال معلقا على قوله:

ومثل جفنة بفتح جمعت ∴ كالجفنات والصفات أسكنت[٢]

لم يتعرض المصنف إلى حكم المتحرك العين نحو قصبة وسمرة ونبقة ،وقد نبهنا على ذلك في التقسيم قبل."[٣]

١٠-وقال في قول ابن معط:

والفتح في المقصور نائب الألف ∴ والنون مفتوح وإن تضف حذف[٤]

وأهمل المصنف المنقوص ،فلم يذكره هنا وذكره في التثنية ،وإنما لم يذكره ؛لأنه لما كانت صورة الاسم الصحيح في أنه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء استغنى عن ذكر حكمه بذكر حكم الصحيح قبل.[٥]

١١-وقال معلقا على قوله في باب علامات الاسم:

فالاسم عرفه وأخبر عنه ∴ وثنه واجمعه أو نونه[٦]

وكان حق المصنف أن يذكر الإسناد عوض الإخبار ؛لكونه أعم من الإخبار ؛ لأنه يدخل تحته الإخبار كقام زيد والإنشاء كقم ،والإخبار لا يدخل تحته الإنشاء ، فكل مخبر عنه إسناد وليس كل إسناد مخبرا عنه .

١٢-وقال في قوله:

---

(١) الشرح٢/٤٥٩،٤٦٠.
(٢) الدرة الألفية ص٢٢.
(٣) الشرح ٢/٤٦٦،يقصد بقوله قبل:فعلة المفتوح الفاء لا يخلو أن يكون متحرك الوسط أو ساكنه ،فإن كان متحرك الوسط بأي حركة كانت فالحكم إبقاء التحريك ،تقول في قصبة :قصبات بفتح الصاد وفي "سمرة"سمرات بضم الميم وفي "نبقة":نبقات بكسر الباء ،وإنما كان ذلك ؛لأن المقصود الحركة وقد حصلت بحركة المفرد،ينظر الشرح ٢/٤٦١.
(٤) الدرة الألفية ص٢١،والشرح٢/٤٠٩.
(٥) الشرح١/٤١٢.
(٦) الدرة الألفية ص١٨.

ثـــم ثبـــوت نـــون يفعلونـــا ∴ ويفعـــــلان مـــــع تفعلـــــينا

علامـــــة لرفعـــــه المـــــبين ∴ واجزمـــه وانصـــبه بحـــذف النـــون[١]

:"وقوله :"علامة لرفعه "هو خبر لقوله:"ثم ثبوت"،وفيه التضمين ؛لأن المبتدأ في بيت والخبر في بيت أخر ،وهو من عيوب الشعر ،وهو فـــي نظـــم العلـــوم مغتفر."[٢]

١٣-ومن نقده لألفاظه اعتراضه عليه في فوائد الحرف في قوله:

يجـــيء إمـــا رابطـــا أو نـــاقلا ∴ أو زائـــدا مؤكـــدا أو عـــاملا[٣]

فتعقبه بقوله :"واعلم أن هذا البيت وإن كان عذب الألفاظ سهل التناول ،ففيه تعقيد من جهة المعنى ،وذلك أن العطف ب "أو"يقتضي أنهما لا يجتمعـــان علـــى القيام ،فقوله"رابطا أو ناقلا"يقتضي أن الحرف لا يجتمع فيه الربط والنقـــل ،وقـــد اجتمعا في قولك :إن قام زيد قام عمرو ،فإن ربطت الجملة مع الأخـــرى ونقلـــت الخبر ،وكذلك قوله"مؤكدا أو عاملا"يقتضي إن التأكيد لا يجتمع مع العمـــل ،وقـــد اجتمعا في قوله :ما جاءني من أحد ،وأيضا فإنه قسم الزائد إلى مؤكد غير عامل وأى عامل غير مؤكد على ما يقتضيه ظاهر قوله ،أما القسم الأول فصحيح ،وأما الثاني فقد تقدم بطلانه ؛إذ فيه دعوى حرف زائد خال من التأكيد ،وأيضـــا فإنـــه يخرج عنه الزائد العامل المؤكد ،فلو عطف بالواو كان أسم من هذه الأشياء مـــع أن الواو لا تكسر البيت.[٤]

ثم علق قائلا:"قلت :والذي يخلص من هذا كله أن يكون قوله:

أو زائدا مؤكدا أو عاملا

مما حذف فيه من الأول ما أثبت نظيره في الثاني وحذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول،فكأن التقدير:أو زائدا مؤكدا غير عامل أو زائدا مؤكدا عـــاملا ، فأثبت في الأول قوله "زائدا مؤكدا"وحذفه من الثاني ،وأثبت في الثاني قوله"عاملا

(١) الدرة الألفية ص٢٣،والشرح ٧٤٦/٢.
(٢) الشرح٧٥٠/٢.
(٣) الدرة الألفيةص١٨،والشرح١٣٠/١.
(٤) الشرح١٣٣/١.

"وحذف من الأول نقيضه وهو"غير عامل" ؛لأن النقيض يدل على نقيضه ،بهذا يصير التقسيم صحيحا واللفظ فصيحا؛لأن مثل هذا الحذف جار في كلام البلغاء ، ويسمى عندهم الاحتباك."(١)

١٤-وفي باب جمع المؤنث السالم يرى الرعيني أن قول ابن معط :

ألا ترى من عرفات تصرف ∴ مع أنها مؤنث معرف(٢)

فيه مدافعة،يقول:"وقوله"تصرف"فيه مدافعة لقوله"مع أنها مؤنث معرف"؛لأن ما فيه التأنيث والتعريف لا ينصرف ،ثم خرج لامه بقوله"ومراده التنوين الذي يشبه تنوين الصرف ،ولأجل هذه المدافعة عوض من هذا البيت بيت أخر،فيوجد في بعض النسخ بدل هذا البيت:

ألا ترى من عرفات نونت ∴ مع أنها معرفة قد أنثت

وأظن هذا البيت إصلاحا لغير المصنف."(٣)

١٥-وقال في شرحه لقول ابن معط:

والقول في إعراب الاسم الواحد ∴ كل صحيح بانصراف وارد

فرفعه بضمة تبين ∴ ويتبع الحركة التنوين(٤)

وقوله:"فرفعه"الفاء دخلت في خبر المبتدأ الذي هو "كل"وفيه نظر؛لأن المبتدأ لم يستوف الشروط ؛لأن من شرط دخول الفاء في خبر المبتدأ النكرة أن تكون صفة تلك النكرة فعلا أو ظرفا أو مجرورا ،والصفة هنا لكل.(٥)

١٦-وقال في قوله في باب إعراب الاسم الواحد:

فرفعه بضمة تبين ∴ ويتبع الحركة التنوين(٦)

---

(١) الشرح ١/١٣٤.
(٢) الدرة الألفية ص٢١.
(٣) الشرح ١/٢٤٤.
(٤) الدرة الألفية ص١٩.
(٥) الشرح ١/٢١٠.
(٦) الدرة الألفية ص٢٠

يظهر من كلامه أن التنوين تابع للحركة وحدها ،والأمر ليس كذلك ،بل التنوين تابع للحركة والحرف معا ؛لأنا إن قلنا غنه تابع لزم منه أن تقوم الحركة بنفسها ،وهي عرض والعرض لا يقوم بنفسه ،وإن قلنا إنه تابع للحرف مجردا عن الحركة لزم منه التقاء الساكنين ،فلم يبق إلا أن يكون تابعا للحركة والحرف معا.(١)

١٧-وقال في قول ابن معط:

ويعمل اسم الفعل إن تعدى(٢)

يعني :ويعمل اسم الفعل النصب بدليل قوله:إن تعدى ،فإن التعدي لا يشترط إلا في عمل النصب ،،أما عمل الرفع فأسماء الافعال كلها تعمله ،وكان حقه أن يقول:وينصب.(٣)

١٨-وقال في قول ابن معط:

ويعمل اسم الفعل إن تعدى ∴ نحو رويد وهلم سعدا(٤)

أتى بمثالين من أسماء الأفعال التي تعمل النصب،تقول:رويد زيدا أي أمهله، ولم يصرح بالمفعول ،وتقول :هلم سعدا أي أحضر سعدا ،وينبغي أن تكون "رويد في البيت غير منونة ؛لانه أراد بها اسم الفعل ،ولا تكون إلا مبنية ،ولم يسمع فيها التنوين حالة كونها اسم فعل

١٩-وقال في شرح قول ابن معط:

فارفع عليك نفسك الفلاحا(٥)

هذا مثال لتأكيد المضمر المرفوع المستتر في الظرف ،فنفسك مرفوع ،وقد نص عليه بقوله:فارفع والفلاح منصوب لأنه المغرى به ،وأكد المرفوع بالنفس ، ولم يؤكده قبل ذلك بالضمير ،وذلك شاذ.

(١) الشرح ٢١١/١.
(٢) الدرة الألفية ص٥٢.
(٣) الشرح٥٢٨/٧.
(٤) الدرة الألفية ص٥٢.
(٥) الدرة الألفية ص٥.

إلا إن المصنف سرعان ما التمس العذر لابن معط فقال:"وحسنه الفصل بالكاف"

٢٠-وقال معلقا على قوله:

لاسيما مشطور بحر الرجز ∴ إذا بني على ازدواج موجز[١]

ووصف الازدواج بالموجز يحتاج إلى تأويل؛لان الازدواج لا يوصف بالإيجاز ولا بالإطناب؛لأنه بين شطرين أو بيتين،فلا طول في ذلك ولا قصر، وتأويله أن يكون الازدواج وضع موضع المزدوج ،فيكون المصدر أريد به اسم الفاعل ،ويكون التقدير :على نظم مزدوج موجز ،فيكون الإيجاز راجعا إلى الأرجوزة كما قال :"أرجوزة وجيزة"فعلى هذا التأويل يكون"موجز"بفتح الجيم ،ويحتمل أن يكون بكسر الجيم ويكون الإيجاز حصل في الأرجوزة بسبب الازدواج ،ويبقى الازدواج على هذا التأويل على أصله من المصدرية ،وهذا المعنى حسن ؛لأنه إذا لم يضطر الناظم إلى جعل الروي واحدا في جميع الأبيات تمكن من الإيجاز والاختصار.[٢]

٢١-وقال معترضا عليه في باب بناء الأفعال الخمسة في قوله:

وابن افعلاه وافعليه وافعلوا ∴ بالحذف على المجزوم ذاك يجعل[٣]

قال:قوله بالحذف كالمجزوم فيه نظر ؛لأن حذف الشيء لا يكون إلا بعد إثباته،والنون لم تثبت في هذه الأفعال فتحذف للبناء ،لكنهم لما رأوا الأفعال المعتلة قد حذف منها في الأمر ما يحذفه الجازم نحو:اخش وارم واغز توهموا أن هذه الأفعال قد دخلها النون ،فحذفوها للبناء كما يحذفها الجازم."[٤] .

٢٢-وقال معترضا عليه في باب بناء الفعل المضارع في قوله:

ونون يفعلن ويفعلنا ∴ مؤكد حل به ليبنى[٥]

(١) الدرة الألفية ص١٧.
(٢) الشرح ١/٦٠.
(٣) الدرة الألفية ص٢٤.
(٤) الشرح٢/٧٦٩.
(٥) الشرح٢/٧٥١.

"وقوله"ليبنى"فيه إشكال ؛لأنه يعطي أن حلول النون سبب في البناء،وإنما هو سبب في تأكيد الفعل،والجواب أن اللام هنا ليست للتعليل،وإنما هي للصيرورة التي في قوله تعالى:"فالتقطه ءال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا "فالتقاطه إنما كان ليكون حبيبا فآل إلى العداوة ،ومن لم يثبت هذه اللام فيمكن أن تكون على بابها من التعليل،ويكون من باب إقامة المسبب إقامة السبب ،وذلك أن أصل الكلام :حل به ليؤكد فبني،فالتأكيد بالنون سبب للبناء والبناء مسبب عنه ،فحذف السبب الذي هو التأكيد وأقام المسبب مقامه وهو البناء."(١)

٢٣-ويدخل تحت الاستدراك عليه ما رآه الرعيني من تقصير ابن معط في بعض المواطن الخاصة بسرد المسائل في الباب النحوي ،وقد عرضه تحت عنوان "تتميم"

من ذلك قوله:"وقد بقي علينا تتميم الغرض بمسألتين لهما تعلق بما تقدم"(٢)

-ومنه أيضا قوله:"تتميم:واعلم أن الذي ذكره المصنف من أن رفع التثنية ونصبها وجرها بالياء هو اللغة الفصيحة وعليها القرآن.(٣)

-وفي باب المضمر ذكر مواضع الضمير الذي يفسره ما بعده ،ولم يذكر بدل الظاهر من المضمر،قال الرعيني:"الخامس:بدل الظاهر من المضمر ولم يذكرهالمصنف وذكره غيره ومنه ما حكاه الكسائي"اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم،فالضمير في "عليه"يعود على"الرءوف الرحيم،والرءوف الرحيم بدل منه.(٤)"

-وفي باب الاستثناء قال:

ثم الذي ضمن معنى "إلا" ∴ يجيئك اسما ويجيء فعلا

(١) الشرح٢/٧٦٨،٧٦٧.
(٢) الشرح١/٢٩١.
(٣) الشرح ١/٣٦٣.
(٤) الشرح٣/٥٠١.

قال الرعيني: "قوله "يجيئك اسما ويجيء فعلا"تنبيه على أنه هذه الأدوات تنقسم إلى أسماء وأفعال،ولم يذكر الحروف.(١)"

-قوله:"ولم يتعرض المصنف إلى حركة نون التثنية ،وتعرض إليها في الفصول ،وقال إنها مكسورة.،واعلم أن أصل هذه النون أن تكون ساكنة كلام التعريف والتنوين.....(٢)"

(١) الشرح ٣/٣٧٧.
(٢) الشرح١/٣٥٥.

رابعا : معارضته لترتيبه

١- وازن الرعيني بين ترتيب ابن معط في الألفية والفصول الخمسون ، فاعترض في بعض الأحيان على ترتيب الألفية وامتدح ترتيب الفصول فمن ذلك قوله في تثنية المقصور والمنقوص عند قول ابن معط:

وكل مقصور ثلاثي البنا ∴ فيها برد أصله تعينا[١]

قوله"كل مقصور"بدأ أولا بالكلام على المقصور ،وكان الأولى أن يبدأ بالمنقوص كما صنع في الفصول ؛لأنه أقل أحكاما وأخف كلاما ،قالوا وهكذا حق المصنف أن يفعل إذا أتى بالأخف أولا فأول.[٢]

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا ان ابن معط قدم في الفصول الخمسون[٣]ذكر تثنية المقصور كما صنع في الألفية ،فلعل الرعيني اعتمد على نسخ أخرى من الفصول تقدم فيها ذكر المنقوص على المقصور.

وقد يرجح الرعيني ترتيب الألفية على الفصول[٤]،فمن ذلك قوله في باب جمع المذكر السالم لما تكلم على التثنية شرع يتكلم على الجمع المذكر السالم ؛لأنه بعد التثنية عقلا ،فناسب أن يكون بعدها وصفا ،وهذا الترتيب الذي رتبه المصنف هنا هو ترتيب النحويين ،وهو أحسن مما رتب في الفصول ؛لأنه هنا ذكر المثنى أولا ،ثم ذكر بعده جمع السلامة الذي هو على حده ،وفي الفصول ذكر المثنى ،ثم ذكر جمع التكسير ،وليس بجيد."[٥]

٢-كما انتقده في قوله:

إلا عن اسم الله والإشارة ∴ فالحرف فيهما احذر اختصاره[٦]

---

(١) الدرة الألفية ص٢٠،والشرح٢/٣٦٥.
(٢) الشرح٢/٣٦٩.
(٣) الفصول ص ١٦٠.
(٤) الشرح١/١٢٧.
(٥) الشرح٢/٣٨٧.
(٦) الدرة الألفية ص٥٣.

-وقال[١]:"يعني احذر اختصار حرف النداء من اسم الله ومن اسم الإشارة ، تقدير كلامه في هذين البيتين :يجوز حذف حرف النداء من كل منادى إلا من اسم الله والإشارة،ففهم منه أن ما عدا هذين النوعين يجوز حذف حرف النداء منه لا أنه منحصر في المضاف والعلم ،وكان حقه ان يستثنى مع اسم الله واسم الإشارة النكرة المقصودة ،لأنه لا يجوز حذف حرف النداء منها على الصحيح مع أنه قد نبه على ذلك بعد فقال:

ولا تقل رجل يعني يا رجل[٢]

ولو أحسن الترتيب لكان هذا البيت يلي قوله:

إلا عن اسم الله والإشارة

وقد شمل هذا المثال أيضا اعتراضا من الرعيني على الناظم

ومنه قوله[٣] في شرح قول ابن معط: ولا تقل رجل تعني يا رجل

هذا من تمام ما لا يجوز فيه حذف حرف النداء ،وقد تقد م التنبيه عليه ،وإن هذا البيت كان حقه أن يتقدم على البيتين اللذين قبله ؛ليتصل الكلام فيما لا يجوز فيه حذف حرف النداء.

٣-وانتقده في تقديم الحديث عن الجزم على النصب:"وخالف المصنف في هذا الترتيب الذي رتبه هنا نفسه وجميع النحويين،وذلك أنه قدم الكلام في الجزم على الكلام في النصب ،وذلك خلاف ما صنعه في الفصول[٤]وصنعه النحويون ،وكان الأولى أن يقدم الكلام في النصب ويؤخر الكلام في الجزم ؛لأن الجزم نظير الجر ،والجر متأخر عن الرفع والنصب ،فكان ينبغي أن يؤخر الجزم لذلك.

والعذر للمصنف أنه قدم الجزم اهتماما به؛ لأنه مختص بالفعل والنصب غير مختص به والاهتمام بالمختص أولى."[٥]

---

(١) الشرح٧/٦٢٨.
(٢) الدرة الألفية ص٥٣.
(٣) الشرح٧/٦٣٨.
(٤) ينظر:الفصول الخمسون ص ٢٠٦.
(٥) الشرح ٢/٥٧٤.

٤-وانتقده في توسيط جمع التكسير بين جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم يقول:"وكان حق المصنف أن يذكر جمع التكسير بعد جمع المؤنث السالم؛لأن جمع المؤنث السالم عادة النحويين أن يذكروه بعد جمع المذكر السالم؛ لأنه محمول عليه في الإعراب وتال له،وقد قال المصنف:

وسالم التأنيث يتلو التذكير[١]

فقال ولم يفعل ،فكان حقه كما تلاه إعرابا أن يتلوه ذكرا.[٢]"

٥-وانتقده في ترتيب المثل في قوله:

واليـــاء والـــواو إذا مـــا كانـــا ∴ في اســـم حـــوى قبلـــهما إســـكانا

أو كـــان مهمـــوزا كمثـــل الشـــاء ∴ والظبـــــــي والآلى كالكســـــــاء

والعَـــــدْو والعَـــــدُو والكرســـــي ∴ جئـــت بـــإعراب لهـــا جلـــي[٣]

قال:"واعلم إن المصنف لم يأت بالمثل على طريق من طرق النشر ؛فإنه لم يجعل الأول للأول إلى أن يجعل الآخر للآخر ولا الأول للآخر إلى أن يجعل للأول، وإنما خلط المثل اتكالا على فهم الناظر"[٤].

(١) الدرة الألفية ص٢١.
(٢) الشرح١/٤٢٩.
(٣) الدرة الألفية ص٢٠.
(٤) الشرح ٢/٥٤٢،٢٣٥.

الخاتمة

الحمد لله أولا وأخيرا والصلاة والسلام على من بعثه الله هاديا ومبشرا ونذيرا ٠

فيمكنني في نهاية هذا البحث أن أسجل أهم نتائجها وهي:

١-الرعيني إمام من أئمة العربية،وعلم من أعلامها الكبار،استفاد من علم المتقدمين وظهر أثره في المتأخرين.

٢-يعد الرعيني من متأخري النحاة؛لذلك لا نجد له مذهبا خاصا في النحو،بل يأخذ بهذا الرأي ويرد هذا ويضعف ذاك ويختار ما يراه مناسبا وإن كان في أغلب أمره تظهر عليه النزعة البصرية .

٣- اتضحت بصرية الرعيني، ويتضح ذلك من خلال موافقته لهم في أغلب المسائل التي خالفوا فيها الكوفيين، إلا أنّ هذا لم يمنعه من موافقة الكوفيين في بعض المسائل إذا رأى في رأيهم الصواب أو أنّ السماع يشهد بصحة مذهبهم، وهذا يدل على أنّ الرعيني لم يتعصب لمذهبه البصري ، وإنما كان ينشد الحقيقة في ترجيحه واختياره ،والمسائل التي وافق فيها الكوفيين قليلة.

٤-يغلب على الرعيني تقدير ابن معط والثناء عليه والدفاع عنه؛لكن ذلك لم يمنعه من الموضوعية وانتهاج جادة الحق ،فقد وقف في شرحه وقفات كثيرة مع ابن معط في درته منبها على ما فاته أو معترضا على بعض ألفاظه أو حدوده أو أمثلته أو ترتيبه.

٥-لم يكن الرعيني حادا في اعتراضاته عليه وإنما كان دائما يلتمس له العذر، ولم يأخذ عليه مأخذا إلا أن يكون هذا المأخذ مؤيدا بالتدليل والتعليل.

٦-حاول الرعيني الإجابة عن أي مأخذ أخذ على ابن معط من الشراح السابقين وبيان المسوغ لكلامه بخلاف غيره من الشراح الذين غلبت على ألفاظهم الحدة ومن أشدهم ابن الخباز الذي كان يعلق بقوله :هذا خطأ،وغير مستقيم،وهو رديء،وهو ضعيف.

٧-للرعيني اهتمام واضح بألفاظ الألفية ؛حيث يعود في نهاية كل باب لتفسير ألفاظها وإعراب ما أبهم وتوضيح ما غمض منها.

فهرس المراجع

- الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين ابن الخطيب ،تحقيق محمد عبد الله عنان ،مكتبة الخانجي،القاهرة ١٣٩٣هـ.
- الأصول لابن السراج –تحقيق د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م.
- أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لمحمد راغب الطباخ الحلبي "ت١٣٧٠" ،تحقيق محمد كمال ،حلب ،دار القلم العربي ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي،دار العلم ،الطبعة الخامسة عشرة٢٠٠٢م.
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر تحقيق عبد الله حامد النمري ،رسالة ماجستير بجامعة أم القري١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.
- أنباء الغمر بأنباء العمر،تحقيق حسن حبشي ،لجنة إحياء التراث الإسلامي مصر ١٩٦٩م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي بمصر ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت،الطبعة الأولى ١٤٠٦م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٧٦١هـ)،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،منشورات المكتبة العصرية.
- إيضاح المكنون في الكشاف عن ذيل الظنون لإسماعيل باشا طبعة وكالة المعارف ١٣٦٤هـ
- بحر العوام فيما أصاب فيه العوام لابن الحنبلي المتوفى سنة ٩٧١هـ ،تحقيق شعبان صلاح،دار غريب ٢٠٠٧م
- البداية والنهاية لابن كثير،الطبعة الرابعة ١٩٨٢م.
- البديعيات في الأدب العربي "نشأتها –تطورها–أثرها لعلي أبو زيد ،عالم الكتب–بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزأبادي (٨١٧هـ) – تحقيق محمد المصري – دار سعد الدين – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.
- تاريخ ابن الوردي المتوفى سنة٧٤٩هـ ،تحقيق أحمد رفعت البدراوي ،مكة المكرمة ،دار الباز ،الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.
- تاريخ ابن قاضي شهبة(ت٨٥١هـ)تحقيق عدنان درويش ،المعهد الفرنسي للدراسات العربية١٩٩٤م.
- تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرأن ،تحقيق:علي حسين البواب،الطبعة الثانية١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- تحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة لشمس الدين السخاوي ت(٩٠٢هـ)،عني بطبعه أسعد طرابزوني الحسيني ،مكتبة ابن الجوزي.
- التمهيد في علم التجويد لابن الجزري ،تحقيق على حسين البواب،مكتبة المعارف،الرياض ١٤٠٥هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٧٤٩هـ)تحقيق د.عبد الرحمن علي سليمان ،الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م،دار الفكر العربي.
- جمال الدين أبو بكر الشريشي ومنهجه في النحو مع تحقيق الجزء الأول من كتابه التعليقات الوفية في شرح الدرة الألفية ص ١،٢،٣،٤،رسالة دكتوراه ،تحقيق محمد ممد سعيد بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.
- جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) ،تحقيق عبد السلام هارون ،دار المعارف القاهرة ١٩٨٢م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي – تحقيق / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل – دار الآفاق الجديدة – الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي ،تصحيح وتعليق محمد عبد الدائم خميس ،طنطا دار الصحابة للتراث ،الطبعة الأولى ١٤١٢هـ١٩٩٢م.

- حرز الفوائد وقيد الأوابد لبدر الدين محمد بن يعقوب المعروف بابن النحوية ٢/١رسالة ماجستير ،تحقيق عبد الله بن فهيد بن عبدالله البقمي ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- الدر المنتخب في تكملة تاريخ حلب لابن خطيب الناصرية ،تحقيق موسى على الكدرو الحمادة ،دمشق ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- الدرة الألفية"ألفية ابن معط في النحو والصرف والخط والكتابة ،تحقيق سليمان إبراهيم البلكمي،دار الفضيلة.
- درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن قاضي ،تحقيق محمد الأحمدي أبو النور،مكتبة دار التراث القاهرة.
- الدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ ،تحقيق:فهيم محمد شلتوت،مكتبة الخانجي
- ديوان الأعشى الكبير"ميمون بن قيس" تحقيق د.محمد محمد حسين مكتبة الآداب –الإسكندرية١٩٥٠م.
- ديوان دريد بن الصمة،تحقيق:محمد خير البقاعي،دمشق،دار صعب ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ديوان العجاج برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي ،تحقيق د.عزة حسن ، بيروت ،مكتبة الرشد ،دار الشروق ١٩٧١.
- ديوان لبيد بن أبي ربيعة،تحقيق حمدو طماس،دار المعرفة بيروت،الطبعة الأولى٢٠٠٤م-١٤٢٥هـ
- الخصائص تحقيق محمد على النجار – من دون طبعة ولا تاريخ .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (٧٠٢هـ)تحقيق أحمد محمد الخراط ،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- سر صناعة الإعراب لابن جني (٣٩٢هـ)تحقيق د.حسن هنداوي.
- سهم الألحاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي،تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ،الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م،دار التراث القاهرة.
- شرح ابن القواس على ألفية ابن معط،تحقيق:علي موسى الشوملي،مكتبة الخريجي،الطبعة الأولى ١٩٨٥م-١٤٠٥هـ.
- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ .
- شرح الدرة الألفية للرعنيي أحمد بن يوسف بن مالك الألبيري الغرناطي المتوفى سنة ٧٧٩هـ،وقد حققه مجموعة من الباحثين ،السفر الأول رسالة دكتوراه إعداد حسن محمد عبد الرحمن أحمد ،جامعة أم القرى ،والسفر الثاني رسالة دكتوراه إعداد الباحث عبد الله المخلافي ،كلية اللغة العربية جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان ،والسفر الثالث رسالة دكتورة إعداد إبراهيم بخيت بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى ،والسفر السابع رسالة دكتوراه إعداد عبدالله عمر حاج كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٧هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستربادى (٦٨٦هـ)- تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد -دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
- شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ)عالم الكتب - بيروت .
- شرح الملوكي في التصريف ،تحقيق فخرالدين قباوة،المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- شفاء العليل لمحمد بن عيسى السلسيلي(٧٧٠هـ)تحقيق الشريف عبد الله على الحسيني البركاتي ،دار الفيصلية ،الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- الصفوة الصفية للنيلي ،تحقيق محسن سالم العميري،١٤١٩هـ،مركز إحياء التراث الإسلامي
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي،تحقيق السيد إبراهيم محمد،الطبعة الأولى ١٩٨٠،دار الأندلس.
- العبر في خبر من غبر للحافظ الذهبي ،١٩٩٦م،الكويت.

- عقد الخلاص في نقد كلام الخواص لابن الحنبلي ،تحقيق:نهاد حسوبي صالح،مؤسسة الرسالة،الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ،عني بنشره براجست اسر،دار الكتب العلمية،الطبعة الأولى٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ
- الغرة المخفية لابن الخباز،تحقيق حامد محمد العبدلي ،مطبعة العاني،الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- الفصول الخمسون لابن معط ،تحقيق محمود محمد الطناحي،مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الفصول في القوافي لابن الدهان ،تحقيق صالح حسين العايد،دار إشبيليا ،الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي تحقيق الحساني حسن عبدالله ،مكتبة الخانجي بالقاهرة ،الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- كتاب سيبويه أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،تحقيق: عبد السلام محمد هارون- دار الجيل بيروت الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ،طبعة وكالة المعارف ١٩٤١م،
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - تحقيق د/محمد كامل بركات- ١٤٠٥هـ١٩٨٤م .
- معجم الأدباء لياقوت الحموي ،الطبعة الأولى ١٩٩١م بيروت.
- معجم البلدان لياقوت الحموي الطبعة الأولى ١٩٩٠م،دار الكتب،بيروت.
- معجم المؤلفين،الطبعة الثانية ،دار إحياء التراث العربي بيروت.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاس كبرى زاده ،تحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور ،طبعة الاستقلال الكبرى ،القاهرة،
- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي لابن تغري بردي ،تحقيق محمد محمد أمين ١٤١٠هـ-١٩٩٠م،مركز تحقيق التراث.

- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للرزباني(ت٣٨٤هـ)،تحقيق محمد حسين شمس الدين،دار الكتب العلمية،بيروت،الطبعة الأولى١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- النجوم الزاهرة،طبعة دار الكتب العربية ١٩٥٠م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي.
- النهاية في طبقات القراء ،نشر ج.براجستر اسر ،مكتبة الخانجي مصر ١٩٣٢م.
- النهاية في غريب الحديث و الأثرلابن الأثير،تحقيق محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي،المكتبة الإسلامية ،الطبعة الأولى ،١٣٨٣هـ-١٩٦٣.
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ،تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ،دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ،الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ٢٠٠٠م.
- وصلة الخلف بوصول السلف لمحمد بن سلمان الروداني ،تحقيق محمد حجي ،دار الغرب الإسلامي،الطبعة الأولى،١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- وفيات الأعيان والمشاهير لابن كثير،الطبعة الأولى ١٩٨٨م ،بيروت.